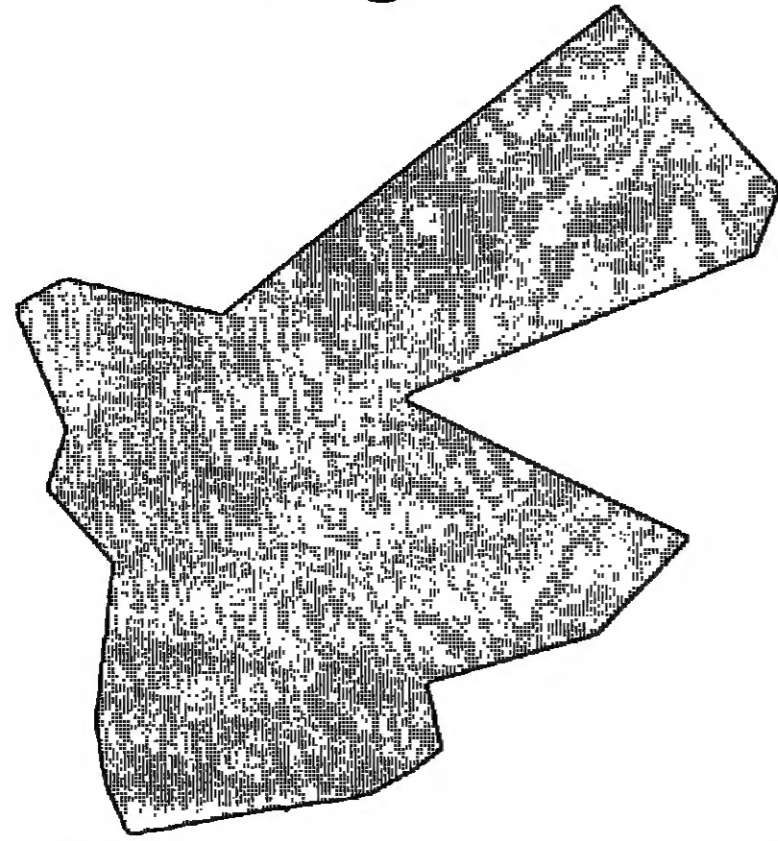


هكذا حق الأصل



عمان: الاثنين ٢٣ رمضان سنة ١٤٢٧هـ، الموافق ١٦ تشرين الأول سنة ٢٠٠٦م

رقم العدد: ٤٧٨٧

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

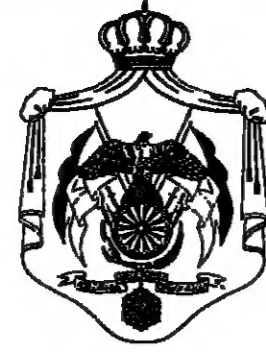
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٨٧ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦

رقم الصفحة	المحتويات
٣٩٩١	• قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٦ - قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل
٤٠٢٥	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٤٠٢٦	• قانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ - قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان
٤٠٣٦	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٤٠٣٧	• قانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٦ - قانون حماية البيئة
٤٠٥٠	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٤٠٥١	• قانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٦ - قانون المجلس التمريضي الأردني
	• البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال
	في الصراعات المسلحة والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء
٤٠٥٨	الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال
	• إضافة مادتي السلامة الجوية وأمن الطيران إلى الاتفاقية الثنائية للتلقي الجوي
	الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية
٤٠٧٦	الديمقراطية الشعبية
	• تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات المهام الاسعافية لممارسي
٤٠٨١	مهنة المسعف
	• تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات تجديد رخصة المزاولة
٤٠٨٣	لممارسي مهنة مسعف

...ع

مكتبة

نحن عبد الله الثاني الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٦
قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل لسنة ٢٠٠٦)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية حقوق الطفل الملحقه بهذا القانون صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها حسب الصيغة الاصلية المعتمدة باللغة العربية المودعة لدى الامين العام للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وعلى ان يعتبر الاعلان المرفق بوثائق التصديق جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون .

لمادة ٣- تعتبر صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها وجزءاً لا يتجزأ من هذا القانون ، التحفظات التي ابدتها المملكة الاردنية الهاشمية على المادة (١٤) المتعلقة بحق حرية الفكر والوجدان والدين وعلى المادتين (٢٠) و (٢١) المتعلقةين بنظام التبني والرعاية البديلة للطفل المحروم بصفة دائمة او مؤقتة من بيئته العائلية .

رقم الصفحة	المحتوى
٤٠٨٤	* تعليمات أرقام (ز/٥ إلى ز/١٥) لسنة ٢٠٠٦ - صادرة عن وزير الزراعة بموجب قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢
٤١٣٧	* مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٤١٤٣	* قرار رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦ - قرار النماذج المتعلقة باعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين
٤١٤٤	* قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦ - قرار نماذج اتفاق الوساطة وطلب الوساطة واتفاقية وسطاء نزاعات التأمين والتعهد بالمحافظة على سرية إجراءات الوساطة
٤١٤٥	* قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ - قرار نماذج اتفاق التحكيم وطلب التحكيم واتفاقية محكمي نزاعات التأمين

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتوى
٤١٤٩	الأوسمة
٤١٥٠	وكالات الوزراء
٤١٥١	الموظفون
٤١٥٤	الجلسة الأردنية
٤١٥٥	الأمم المتحدة
٤١٦١	القانون البلدي
٤٢٣٢	الإعلام
٤٢٣٥	المطالبات
٤٢٥٠	المحاكم

مكتبة المجلد

المادة ٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٦/٩/١٢

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير الخؤون البلدية ناصر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد القادر	وزير الداخلية عبد القادر
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشاغبة
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أريحيات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويبي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

اتفاقية حقوق الطفل

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،
إن ترى أنه وفقا للمبادئ المعلقة في ميثاق
الأمم المتحدة ، يشكل الاعتراف بالكرامة المتساوية
لجميع أعضاء الأسرة البشرية ، وبحقوقهم المتساوية
وغير القابلة للتصرف أساس الحرية والعدالة والسلام
في العالم ،

وإن تدفع في اعتبارها أن شعوب الأمم المتحدة قد
أكدت من جديد في الميثاق إيمانها بالحقوق الأساسية
للإنسان بكرامة الفرد وقدره ، وعقدت العزم على أن
تدفع بالرفق الاجتماعي قسما وترفع مستوى الحياة في
جو من الحرية أفسح ،

وإن تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت ، في الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين
بحقوق الإنسان ، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع
الحقوق والحريات الواردة في تلك المصكوك ، دون أي
نوع من أنواع التمييز كالتمييز بسبب المنصر أو
اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي
أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو
الشرعية أو المولد أو أي وضع آخر ، واتفقت على ذلك ،

وإن تشير إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت في
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في
رعاية ومساعدة خاصة ،

واقترعا معا بان الأسرة ، باعتبارها الوحدة
الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو وتربية
جميع أفرادها وبخاصة الأطفال ، ينبغي أن تولي
الحماية والمساعدة اللازمين لتتمكن من الاضطلاع
الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع ،

محذرا من الأصل

وإذ تشير بأن الطفل ، كي تتزعم شخصيته تزعزعها
كاملاً ومتناسقاً ، ينبغي أن ينشأ في البيئة العائلية
في جو من السعادة والمحبة والتفاهم ،

وإذ تشير أنه ينبغي إعداد الطفل أعداداً كاملة
لحياة حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل
العملية المملدة في ميخاق الأمم المتحدة ، وخصوصاً
بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة
والإنهاء ،

وإذ تشير في اعتبارها أن الحاجة إلى توفير
رعاية خاصة للطفل قد ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل
لعام ١٩٢٤ وفي إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته
الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩
والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي
المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
(ولا سيما في المادتين ٢٢ و ٢٤) وفي العهد الدولي
الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
(ولا سيما في المادة ١٠ منه) وفي النظم الأساسية
والمكوك ذات الملة للوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المعنية بخير الطفل ،

وإذ تشير في اعتبارها "أن الطفل ، بسبب عدم
نضجه البدني والعقلي يحتاج إلى إجراءات وقائية
ورعاية خاصة ، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة ،
قبل الولادة وبعدها" ، وذلك كما جاء في إعلان حقوق
الطفل ،

وإذ تشير إلى أحكام الإعلان المتعلق بالمرادف
الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية الأطفال
ورعايتهم ، مع الاهتمام الخاص بالطفولة والتبني على
المعنيين الوطني والدولي ، وإلى قواعد الأمم المتحدة
للبنية النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد
بكين) ، وإلى الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال
أثناء الطوارئ والمخازنات المسلحة ،

وإذ تشير بأن شمة ، في جميع بلدان العالم ،
الأطفال يعيشون في ظروف معية للغاية ، وبأن هؤلاء
الأطفال يحتاجون إلى مراعاة خاصة ،

وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية تقاليد كل
شعب وقيمته الثقافية لحماية الطفل وتزعزعه تزعزعه
متناسقاً ،

وإذ تدرك أهمية التعاون الدولي لتحسين ظروف
معيشة الأطفال في كل بلد ، ولا سيما في البلدان
النامية ،

قد اتفقت على ما يلي :

الجزء الأول

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية ، يعني الطفل كل إنسان
لم يتجاوز الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ من الرشد
قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه .

المادة ٢

١ - تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في
هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي
نوع من أنواع التمييز ، بلغ النظر عن عنصر الطفل أو
والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونه أو جنسهم
أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو
أصلهم القومي أو الاثني أو الاجتماعي ، أو
شروطهم ، أو عرقهم ، أو مولدهم ، أو أي وضع آخر .

هكذا على الأصل

٣ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والسن الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة ، أو انشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم .

المادة ٣

١ - في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال ، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة ، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية ، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل المفضل .

٢ - تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه ، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانوناً عنه ، وتتخذ ، تحقيقاً لهذا الغرض ، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة .

٣ - تكفل الدول الأطراف أن تتخذ المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة ، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وملاحياتهم للعمل وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف .

المادة ٤

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية . وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة ، وحيثما يلزم ، في إطار التعاون الدولي .

المادة ٥

تحتزم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو ، عند الاقتضاء ، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي ، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل ، في أن يوفرُوا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة ، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية .

المادة ٦

١ - تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة .

٢ - تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه .

المادة ٧

١ - يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية ، ويكون له قدر الإمكان ، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما .

٢ - تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب المكوكة الدولية المتصلة بهذا الميدان ، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك .

المادة ٨

١ - تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته ، واسمه ، وولائه العائلية ، على النحو الذي يقره القانون ، وذلك دون تدخل غير شرعي .

مركز أبحاث الأهل

٢ - إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته ، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبين من أجل الاسراع بإعادة اشباه هويته .

المادة ٩

١ - تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما ، إلا عندما تقرر السلطات المختصة ، ربما بإجراء إعادة نظر قضائية ، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها ، أن هذا الفصل ضروري لمصالح الطفل الفضلى . وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له ، أو عندما يعمق الوالدان مختلفين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل .

٢ - في أية دعاوى تقام عملاً بالفقرة ١ من هذه المادة ، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها .

٣ - تحترم الدول الأطراف حق الطفل المتفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بمويرة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكل والديه ، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى .

٤ - في الحالات التي يخشا فيها هذا الفصل عن أي أجزاء اتفادته دولة من الدول الأطراف ، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو الخلع أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص) ، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب ، للوالدين أو الطفل ، أو عند الاقتضاء ، لعفو آخر من الأسرة ، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لمصالح الطفل . وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تتعرض على تقديم مثل هذا الطلب ، في حد ذاته ، أي نتائج ضارة للشخص المعني (أو الأشخاص المعنيين) .

المادة ١٠

١ - وفقاً للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة ١ من المادة ٩ ، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والديه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة ، بطريقة ايجابية وانسانية وسريعة . وتكفل الدول الأطراف كذلك ألا تتعرض على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم .

٢ - للطفل الذي يقيم والديه في دولتين مختلفتين الحق في الاحتفاظ بمويرة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكل والديه ، إلا في ظروف استثنائية . وتحقيقاً لهذه الغاية وفقاً للالتزام الدول الأطراف بموجب الفقرة ٢ من المادة ٩ ، تحترم الدول الأطراف حق الطفل والديه في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلدهم هم ، وفي دخول بلدهم ، ولا يخضع الحق في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي يضع عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني ، أو النظام العام ، أو المحبة العامة ، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية .

المادة ١١

١ - تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال إلى الخارج وعدم عودتهم بمويرة غير مقرونة .

٢ - وتحقيقاً لهذا الغرض ، تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو الانضمام إلى اتفاقات قائمة .

مركزاً من الأصل

المادة ١٣

١ - تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل ، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لمن الطفل ونفعه .

٢ - ولهذا الغرض ، تحتاج للطفل ، بوجه خاص ، فرصة الاجتماع اليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل ، إما مباشرة ، أو من خلال ممثل أو هيئة ملثمة ، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني .

المادة ١٣

١ - يكون للطفل الحق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها ، دون أي اعتبار للحدود ، سواء بالقول ، أو الكتابة أو الطباعة ، أو الفن ، أو أية وسيلة أخرى يختارها الطفل .

٢ - يجوز إختراع ممارسة هذا الحق لبعض القيود ، بشرط أن يتم القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي :

- (أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم ، أو
- (ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام ، أو
- الحمة العامة أو الآداب العامة .

المادة ١٤

١ - تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين .

٢ - تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك ، تبعاً للحالة ، الأوصياء القانونيين عليه ، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تتجيم مع قدرات الطفل المتطورة .

٢ - لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون وللأزمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو المحمة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين .

المادة ١٥

١ - تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع العلمي .

٢ - لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام ، أو لحماية المحمة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم .

المادة ١٦

١ - لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو مدرسته أو مراسلاته ، ولا أي مساس غير قانوني بغيره أو سمعته .

٢ - للطفل حق في أن يحمي القانون من مثل هذا التعرض أو المساس .

المادة ١٧

تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الاعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من فتي المصادر الوطنية والدولية ، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وسمته الجسدية والعقلية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تقوم الدول الأطراف بما يلي :

محكمة من الأصل

(١) تشجيع وسائط الاعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ووفقا لروح المادة ٢٩ ؛

(ب) تشجيع التعاون الدولي في انتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية ؛

(ج) تشجيع انتاج كتب الاطفال ونشرها ؛

(د) تشجيع وسائط الاعلام على ايلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي الى مجموعة من مجموعات الاقليات او الى السكان الاصليين ؛

(هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي نشر بمالهه ، مع وضع احكام المادتين ١٢ و ١٨ في الاعتبار .

المادة ١٨

١ - تبذل الدول الاطراف قمارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل ان كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه . وتقع على عاتق الوالدين او الاوصياء القانونيين ، حسب الحالة ، المسؤولية الاولى عن تربية الطفل ونموه . وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الاساسي .

٢ - في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية ، على الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ان تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الانطلاق بمسؤوليات تربية الطفل وعليها ان تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الاطفال .

٣ - تتخذ الدول الاطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لاطفال الوالدين الماملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها .

المادة ١٩

١ - تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المحطوية على إهمال ، وإساءة المعاملة أو الاستغلال ، بما في ذلك الإساءة الجنسية ، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه ، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته .

٢ - ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية ، حسب الاقتضاء ، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولوالئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم ، وكذلك للأشخاص الأخرى من الوقاية ، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والأحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومحاكمتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء .

المادة ٢٠

١ - للطفل المحروم بمعة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له ، حفاظا على مصالحه الفضلى ، بالبقاء في تلك البيئة ، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة .

٢ - تضمن الدول الاطراف ، وفقا لقوانينها الوطنية ، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل .

هكذا تم النص

٢- يمكن أن تشمل هذه الرعاية ، في جملة أمور ، الحضانة ، أو الكفالة الواردة في القانون الأسلي ، أو التبني ، أو ، عند الضرورة ، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال . وعند النظر في الحلول ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الأسرية والدينية والثقافية واللغوية .

المادة ٢١

تضمن الدول التي تقرر و/أو تجهز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي :

(أ) تضمن ألاّ تصرّح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد ، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها ، أن التبني جائز نظراً لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين ، عند الاقتضاء ، قد أعطوا من علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المفورة ؛

(ب) تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل ، إذا تضررت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبنية ، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه ؛

(ج) تضمن ، بالنسبة للتبني في بلد آخر ، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني ؛

(د) تتخذ جميع التدابير الخاصة كي تضمن ، بالنسبة للتبني في بلد آخر ، أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع ؛

(هـ) تضمن ، عند الاقتضاء ، أهداف هذه المادة بمعد ترتيبات أو اتفاقات شراكة أو متعددة الأطراف ، وتضمن ، في هذا الإطار ، إلى ضمان أن يكون تبني الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة .

المادة ٢٢

١- تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ ، أو الذي يعتبر لاجئاً وفقاً للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها ، سواء محبه أو لم يحبه والداه أو أي شخص آخر ، تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبة في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من المعكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافاً فيها .

٢- ولهذا الغرض ، توفر الدول الأطراف ، حسب ما تراه مناسباً ، التعاون في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة ، لحماية طفل كهذا ، ومساعدته وللجعله من والدي طفل لاجئ لا يحبه أحد أو من أي أفراد آخرين من أسرته ، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة جميع شمل أسرته . وفي الحالات التي يتعذر فيها المخور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته ، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بمسلة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب كما هو موضح في هذه الاتفاقية .

مركزاً من الأصل

المادة ٢٣

١ - تعترف الدول الأطراف بوجوب تمتع الطفل المموثق عقليا أو جسديا بحياة كاملة وكريمة في ظروف تكفل له كرامته وتتميز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع .

٢ - تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المموثق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك وللمسؤولين من رعايته ، رهنا بتوفر الموارد ، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب ، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعوناه .

٣ - أدراكا للاحتياجات الخاصة للطفل المموثق ، توفر المساعدة المقدمة وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة مجانا كلما أمكن ذلك ، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل ، ويخفى أن تهدف إلى ضمان إمكانية حصول الطفل المموثق فعلا على التعليم والتدريب ، وخدمات الرعاية المحية ، وخدمات إعادة التأهيل والاعداد لممارسة عمل والفرص الترفيهية وتلقية ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي ، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي ، على أكمل وجه ممكن .

٤ - على الدول الأطراف أن تشجع ، بروح التعاون الدولي ، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية المحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال المموثقين ، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها وممارستها وتوسيع خبرتها في هذه المجالات . وتراعى بمقتضى خاصة ، في هذا الصدد ، احتياجات البلدان النامية .

المادة ٢٤

١ - تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى من يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل المحي . وتشهد الدول الأطراف قصارى جهدها لتفمين ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية المحية هذه .

٢ - تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملا وتتخذ ، بوجه خاص ، التدابير المناسبة من أجل :
(أ) خفض وفيات الرضع والأطفال ؛

(ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية المحية اللازميتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية المحية الأولية ؛

(ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية المحية الأولية ، من طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة ومن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النظيفة ، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره ؛

(د) كفالة الرعاية المحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها ؛

(هـ) كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع ، ولا سيما الوالدين والطفل ، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته ، ومزايا الرضاعة الطبيعية ، ومبادئ حفظ المحة والأمحاح البيئي ، والوقاية من الحوادث ، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات ؛

(و) تطوير الرعاية المحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين والتعليم والخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة .

٣ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية القضاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال .

محكمة العدل

٤ - تتعهد الدول الأطراف بتميز وتسهيل التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة . وتراعى بملة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا المنع .

المادة ٢٥

تتعهد الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج محته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه .

المادة ٢٦

١ - تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحقوق في الانتفاع من النعمان الاجتماعي ، بها في ذلك التامين الاجتماعي ، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الأعمال الكامل لهذا الحق وفقاً لقانونها الوطني .

٢ - ينبغي منح الامانات ، عند الاقتضاء ، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن أمالة الطفل ، فعلا من أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على امانات .

المادة ٢٧

١ - تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيش ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي .

٢ - يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل ، المسؤولية الأساسية عن القيام ، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم ، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل .

٣ - تتخذ الدول الأطراف وفقا لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل ، على أعمال هذا الحق وتقديم عدد الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم ، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والامكان .

٤ - تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين ماليا عن الطفل ، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج . وبوجه خاص ، عندما يعيش الشخص المسؤول ماليا عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل ، تفجع الدول الأطراف الانضمام إلى اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل ، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة .

المادة ٢٨

١ - تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم ، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص ، تقوم بوجه خاص بما يلي :

(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع ،

(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي ، سواء العام أو المهني ، وتوفيرها واتاحتها لجميع الأطفال ، واتخاذ التدابير المناسبة مثل أعمال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها ،

(ج) جعل التعليم العالي ، بغض الوسائل المناسبة ، متاحاً للجميع على أساس القدرات ،

(د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وعلى متناولهم ،

(هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة .

هذه هي الأصل

٢ - تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع كرامة الطفل الانسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية .

٣ - تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم ، وبخاصة بهدف الاسهام في القضاء على الجهل والامية في جميع انحاء العالم وتيسير الوصول السن المعرفة العلمية والتقنية والى وسائل التعليم الحديثة . وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد .

المادة ٢٩

١ - توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو :

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها ،

(ب) تنمية احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ،

(ج) تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة ، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل ، والحضارات المختلفة من حضارته ،

(د) إعداد الطفل لحياة تستثمر المسؤولية في مجتمع حر ، بروح من التفاهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين والمداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين ،

(هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية .

٢ - ليس في نص هذه المادة أو المادة ٢٨ ما يفسر على أنه تدخل في حرية الافراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها ، رهناً على الدوام بمراعاة المبادئ المخصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة .

المادة ٣٠

في الدول التي توجد فيها اقلية اثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين ، لا يجوز حرمان الطفل المحتتم لتلك الاقلية أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع ، مع بقية افراد المجموعة ، بحقوقه ، أو الإجهار بدينه وممارسة شعائره ، أو استعمال لغته .

المادة ٣١

١ - تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الترفيه المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون .

٢ - تحترم الدول الأطراف وتضمن حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ .

محكمة العدل

المادة ٢٢

١ - تتمتع الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يخل بإعاقة لتعليم الطفل ، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بضموه البدني ، أو العقلي ، أو الروحي ، أو المعنوي ، أو الاجتماعي .

٢ - تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة . ولهذا الغرض ، ومع مراعاة أحكام المكون الدولية الأخرى ذات الصلة ، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي :

(١) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل ؛

(ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه ؛

(ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة بقتية انفاذ هذه المادة بفعالية .

المادة ٢٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية ، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل ، حسبما تحدت في المعاهدات الدولية ذات الصلة ، وللمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها .

المادة ٢٤

تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي . ولهذا الغرض تتخذ الدول الأطراف ، بوجه خاص ، جميع التدابير الملائمة الوطنية والخصائية والمتعددة الأطراف لمنع :

(١) حمل أو اكراه الطفل على تماطي أي نشاط جنسي غير مشروع ؛

(ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العمارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة ؛

(ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في المروج والمواد الداعرة .

المادة ٢٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والخصائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال .

المادة ٢٦

تحمي الدول الأطراف الطفل من ماطر أشكال الاستغلال الخارية بأي جانب من جوانب رفاة الطفل .

المادة ٢٧

تكفل الدول الأطراف :

(١) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم ؛

(ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية . ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كحلأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة ؛

(ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتاملة في الإنسان ، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه . وبوجه خاص ، يعمل كل طفل محروم من حريته من الهالكين ، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي خلاف ذلك . ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات ، إلا في الظروف الاستثنائية ؛

مكتبة

- (د) يكون لجميع الأطفال المحرومين من حريتهم الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة ففلا من الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل .

المادة ٢٨

١ - تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المخططة عليها في الممارسات المسلحة وذات صلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد .

٢ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة مملها لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا في الحرب .

٣ - تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة . وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثمانى عشرة سنة ، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم اكبر سنا .

٤ - تتخذ الدول الأطراف ، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في الممارسات المسلحة ، جميع التدابير الممكنة مملها لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بفزع مسلح .

المادة ٢٩

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع الشاهيل البدني والنفسى وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الممارسات المسلحة . ويجري هذا الشاهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تضمن صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته .

المادة ٤٠

١ - تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يُدعى أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره ، وتضمن احترام الطفل لها للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعى من الطفل واستمواج تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع .

٢ - وتحقيقا لذلك ، ومع مراعاة أحكام المكون الدولية ذات الصلة ، تكفل الدول الأطراف ، بوجه خاص ، ما يلي :

(أ) عدم ادماء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعاله أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي عند ارتكابها ،

(ب) يكون لكل طفل يُدعى بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك ، الضمانات التالية على الأقل :

هذه هي الأصل

- ١١' افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون ؛
- ١٣' إخطاره فوراً ومباشرة بالتهم الموجهة إليه ، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء ، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه ؛
- ١٣' قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفعل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون ، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه ، ما لم يُعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفعلي ، ولا سيما إذا أخذ في الحسبان منه أو حالته ؛
- ١٤' عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب ، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المشاهدين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة ؛
- ١٥' إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات ، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقاً للقانون بمساعدة النظر في هذا القرار وفي أية تدابير مفروضة تبعاً لذلك ؛
- ١٦' الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجانياً إذا تمدر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها ؛
- ١٧' تأمين احترام حياته الخاصة تماماً أثناء جميع مراحل الدعوى .

- ٣ - تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصاً على الأطفال الذين يُدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يخشى عليهم ذلك ، وخاصة القيام بمسما يلي :
- (أ) تحديد من دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات ؛
- (ب) استعواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية ، خريطة أن تحترم حقوق الإنسان والقياسات القانونية احتراماً كاملاً .
- ٤ - تتاح ترتيبات مختلفة ، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف ، والمشورة ، والاختصار ، والحضانة ، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسية ، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم وليس العكس .

المادة ٤١

- ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أسرع إفضاء إلى إعمال حقوق الطفل والتي قد ترد في :
- (أ) قانون دولة طرف ؛ أو
- (ب) القانون الدولي الساري على تلك الدولة .

الجزء الثاني

المادة ٤٢

- تتعهد الدول الأطراف بأن تنفذ مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة ، بين الكبار والأطفال على السواء .

محكمة العدل

المادة ٤٣

١ - تتفاد لفرق دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في امتثاله تنفيذ الالتزامات التي تضمنتها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تطلع بالوظائف المخصصة عليها فيما يلي .

٢ - تتألف اللجنة من عشرة خبراء من ذوي المكانة العلمية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطي هذه الاتفاقية . وتختب السدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بمقتضى الشخصية ، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية .

٣ - يختب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف ، ولكل دولة طرد أن ترشح شخصاً واحداً من بين رعاياها .

٤ - يجري الانتخاب الأول لمعوية اللجنة بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين . ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين . ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيباً ألفبائياً بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبيها الدول الأطراف التي رشحتهم ، ويبلغها إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية .

٥ - تجري الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلى مقعدها في مقر الأمم المتحدة . وفي هذه الاجتماعات ، التي يشارك حضور كل الدول الأطراف فيها نصاً قانونياً لها ، يكون الأشخاص المنتخبون لمعوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأقلية المطلقة لأصوات مجلس الدول الأطراف الحاضرين المموتين .

٦ - يختب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات . ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد . غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانقضاء سنتين ، وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة .

٧ - إذا توفي أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تادية مهام اللجنة ، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خيراً آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية ، وهذا بموافقة اللجنة .

٨ - تضع اللجنة نظامها الداخلي .

٩ - تختب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين .

١٠ - تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة . وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة . وتحدد مدة اجتماعات اللجنة ، ويعاد النظر فيها ، إذا اقتضى الأمر ، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، وهذا بموافقة الجمعية العامة .

١١ - يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاطلاع اللجنة بمسيرة فعالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية .

١٢ - يحمل أعضاء اللجنة المنحاة بموجب هذه الاتفاقية ، بموافقة الجمعية العامة ، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة ، وفقاً لما قد تقرره الجمعية العامة من شروط وأحكام .

مكتبة الأمم المتحدة

المادة ٤٤

- ١ - تتمتع الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة ، من طريق الأمين العام للأمم المتحدة ، تقارير من التدابير التي اتخذتها لتنفيذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية ومن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق ؛
- (أ) في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية ؛
- (ب) وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات .
- ٢ - ترفع التقارير المعدة بموجب هذه المادة العوامل والمصلب التي تؤثر على درجة الوفاء بالتزامات المصمم بها بموجب هذه الاتفاقية إن وجدت مثل هذه العوامل والمصلب . ويجب أن تفتل التقارير أيضا على معلومات كافية توفر للجنة فيها شاملا لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعني .
- ٣ - لا حاجة بدولة طرف قدمت تقريرها أولا شاملا إلى اللجنة أن تكرر في ما تقدمه من تقارير لاحقة وفقا للفقرة (ب) من هذه المادة ، المعلومات الأساسية التي سبق لها تقديمها .
- ٤ - يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية .
- ٥ - تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة كل سنتين ، من طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقارير من أنشطتها .
- ٦ - تتيج الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلداتها .

المادة ٤٥

- لعدم تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال وتشجيع التعاون الدولي في الميدان التي تنطوي الاتفاقية :
- (أ) يكون من حق الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة أن تكون ممثلة لدى الخطر في تنفيذ ما يدخل في نطاق ولايتها من أحكام هذه الاتفاقية . وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى ، حسبما تراه ملائما ، لتقديم مقورة خبرائها بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق ولاية كل منها . وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة لتقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق أنشطتها ؛
 - (ب) تحيل اللجنة ، حسبما تراه ملائما ، إلى الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى أية تقارير من الدول الأطراف تتضمن طلبا للمساعدة أو المساعدة لتقديمين ، أو تشير إلى حاجتها لمثل هذه المساعدة أو المساعدة ، معجوبة بملاحظات اللجنة واقتراحاتها بمدد هذه الطلبات أو الاشارات ، إن وجدت مثل هذه الملاحظات والاقتراحات ؛
 - (ج) يجوز للجنة أن توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء دراسات بالعباية عنها عن قضايا محددة تشمل بحقوق الطفل ؛
 - (د) يجوز للجنة أن تقدم اقتراحات وتوصيات عامة تستند إلى معلومات تلقتها عملا بالمادة ٤٤ و٥٥ من هذه الاتفاقية ، وتحال مثل هذه الاقتراحات والتوصيات العامة إلى أية دولة طرف معنية ، وتبلغ للجمعية العامة معجوبة بتعليقات الدول الأطراف ، إن وجدت .

مركز الوثائق

الجزء الثالث

المادة ٤٦

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول .

المادة ٤٧

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق . وتودع موكود التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٤٨

يظل باب الانضمام الى هذه الاتفاقية مفتوحاً لجميع الدول . وتودع موكود الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٤٩

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع موكود التصديق او الانضمام المبررين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - الدول التي تصدق هذه الاتفاقية او تنضم اليها بعد ايداع موكود التصديق او الانضمام المبررين ، يبدأ نفاذ الاتفاقية ازاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ ايداع هذه الدولة موكود تصديقها او انضمامها .

المادة ٥٠

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بها إذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراحات والتصويت عليها . وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل ، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ ، عقد هذا المؤتمر ، يدعو الأمين العام الى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة . ويقدم أي تعديل تميمه أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة والممثلة في المؤتمر الى الجمعية العامة لإقراره .

٢ - يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة عندما تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين .

٣ - تكون التعديلات ، عند بدء نفاذها ، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها .

المادة ٥١

١ - يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نسخ التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق او الانضمام ، ويقوم بتصميمها على جميع الدول .

٢ - لا يجوز ابداء أي تحفظ يكون مخالفاً لمبدأ هذه الاتفاقية وغرضها .

مركز العمل

٢ - يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه
أشار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ،
التي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به . ويصبح هذا
الأشار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تلقيه من قبل
الأمين العام .

المادة ٥٢

يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية
بأشار خطي ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة .
ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور مدة على تاريخ تسليم
الأمين العام هذا الأشار .

المادة ٥٣

يعلن الأمين العام للأمم المتحدة وديماً لهذه
الاتفاقية .

المادة ٥٤

يودع أصل هذه الاتفاقية ، التي تتساوى في
الحجية نصوصها بالإنجليزية والروسية
والصينية والعربية والفرنسية ، لدى الأمين العام
للأمم المتحدة .

وأشباتاً لذلك ، قام المفوضون الموقعون
أثناء (٢) المداولات حسب الأصول من جانب حكومتهم ،
بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

• خلت التوقيعات

إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٧٥)
لسنة ٢٠٠٢ (قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان) المنشور في عدد الجريدة
الرسمية رقم (٤٥٧٧) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٣ إلى مجلس الأمة فأدخل عليه
المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلس الاعيان والنواب
وصدورت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧٥)
لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه .

٢٠٠٦/١٠/٥

رئيس الوزراء
الدكتور معروف البخيت

هكذا من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦

قانون المركز الوطني لحقوق الانسان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المركز الوطني لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٦)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المركز	: المركز الوطني لحقوق الانسان .
المجلس	: مجلس أمناء المركز .
الرئيس	: رئيس المجلس .
الامالة العامة	: الامالة العامة للمركز .
المفوض العام	: المفوض العام لحقوق الانسان بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٣-أ- يؤسس في المملكة مركز يسمى (المركز الوطني لحقوق الانسان) يتمتع
بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، وله بهذه الصفة القيام
بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وتملك الاموال
المنقولة وغير المنقولة وله حق التقاضي .

ب- يمثل الرئيس المركز لدى الغير ، وله بقرار من المجلس ان ينوب عنه لهذه
الغاية ايا من اعضاء المجلس او المفوض العام او ان يوكل محاميا لتمثيل
المركز في الاجراءات القضائية او الادارية .

ج- يكون المقر الرئيسي للمركز في مدينة عمان وله فتح فروع وانشاء مكاتب
في أي مكان في المملكة .

المادة ٤- يهدف المركز الى ما يلي :-

- أ- تعزيز مبادئ حقوق الانسان في المملكة باستلهاهم رسالة الاسلام
السمحة ، وما تضمنه التراث العربي الاسلامي من قيم ، وما نص عليه
الدستور من حقوق ، وما اكدته المواثيق والعهود الدولية من مبادئ .
- ب- الاسهام في ترسيخ مبادئ حقوق الانسان في المملكة على صعيدي
الفكر والممارسة ، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق او اللغة او
الدين او الجنس .
- ج- تعزيز النهج الديمقراطي في المملكة لتكوين نموذج متكامل
ومتوازن ، يقوم على اشاعة الحريات وضمان التعددية السياسية ،
واحترام سيادة القانون ، وضمان الحق في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية .
- د- السعي لانضمام المملكة الى المواثيق والاتفاقيات العربية والدولية
الخاصة بحقوق الانسان .

مركزاً من الاعمال

المادة ٥- يعمل المركز على تحقيق أهدافه بالوسائل والاساليب التالية :-

- أ- التحقق من مراعاة حقوق الانسان في المملكة ، لمعالجة أي تجاوزات او انتهاكات لها ، ومتابعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية بما في ذلك تسويتها او إحالتها الى السلطة التنفيذية او التشريعية او المرجع القضائي المختص لإيقافها وإزالة آثارها .
- ب- السعي لتدريس مبادئ حقوق الانسان في مستويات التعليم المختلفة وبخاصة كما جاء في الاسلام .
- ج- اعلان المواقف واصدار البيانات المتعلقة بقضايا حقوق الانسان في المملكة .
- د- اجراء الدراسات والبحوث القانونية والسياسية والاجتماعية والتربوية والفكرية المتعلقة باهداف المركز .
- هـ- عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات المتعلقة باهداف المركز والمشاركة في الانشطة المماثلة وذلك مع التقيد باحكام التشريعات النافذة ذات العلاقة .
- و- تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والتقنية .
- ز- اصدار البيانات والنشرات والمطبوعات الدورية وغير الدورية المتعلقة بحقوق الانسان .
- ح- الاسهام في البرامج والندوات والحوار التلفزيوني والاذاعي وفي اعداد المواد الصحفية .
- ط- تبادل المعلومات والخبرات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والعربية والاسلامية والمؤسسات الاقليمية والدولية المماثلة .
- ي- وضع التوصيات وتقديم الاقتراحات اللازمة لصون حقوق الانسان في المملكة .
- ك- انشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بحقوق الانسان .
- ل- اقتراح التشريعات ذات العلاقة باهداف المركز .

المادة ٦-أ- يتمتع المركز باستقلال تام في ممارسة انشطته وفعالياته الفكرية والسياسية والانسانية المتعلقة بحقوق الانسان ولا يساءل المجلس أو أي من اعضائه عن الاجراءات التي يتخذها في حدود اختصاصاته المبينة في هذا القانون .

ب- لا يجوز تفتيش مقر المركز وفروعه في المملكة الا بأمر قضائي ، وبحضور المدعي العام المختص على أن يتم تبليغ المركز بذلك ودعوة ممثل عن المركز لحضور التفتيش ، ويعتبر باطلا كل إجراء مخالف لذلك .

المادة ٧- يتولى المركز مراقبة التجاوزات التي تقع على حقوق الانسان والحريات العامة في المملكة ، والسعي لوقف أي تجاوز عليها .

المادة ٨- للمركز ان يطلب أي معلومات او بيانات او احصاءات يراها لازمة لتحقيق اهدافه من الجهات ذات العلاقة وعلى هذه الجهات اجابة الطلب بدون إبطاء أو تأخير .

المادة ٩- اذا وقع الانتهاك لحقوق الانسان من موظف عام فللمركز ابلاغ الجهة الرسمية التي يتبع لها ذلك الموظف لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بحقه .

المادة ١٠- للمركز الحق فيما يلي :-

- أ- زيارة مراكز الاصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف ودور رعاية الاحداث وفق الاصول المتبعة .
- ب- زيارة أي مكان عام يبلغ عنه انه قد جرى او تجري فيه تجاوزات على حقوق الانسان .

مركز حقوق الانسان

المادة ١١- يلتزم المركز بما يلي :-

- أ- المحافظة على سرية مصادر المعلومات والبيانات والوثائق التي ترد إليه وذلك بناء على طلب مقدمها أو في الحالات التي تستوجب ذلك .
- ب- عدم استخدام البيانات والمعلومات التي حصل عليها المركز لغير تحقيق أهدافه .
- ج- صرف النظر عن أية شكاوى ترد غفلاً من اسم مرسلها وتوقيعه وعنوانه أو تكون منطوية على إساءة استعمال الحق في تقديم الشكاوى .

المادة ١٢- يعد المركز تقريراً سنوياً عن أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في المملكة يرفعه إلى كل من مجلس الأعيان ومجلس النواب ومجلس الوزراء .

- المادة ١٣-أ- يتولى الإشراف على المركز وإدارته مجلس أمناء لا يتجاوز عدد أعضائه واحداً وعشرين عضواً ، يعين رئيسه وأعضاؤه بأرادة ملكية سامية بناء على تنسيب من رئيس الوزراء ويجوز وبالطريقة ذاتها إنهاء عضوية أي منهم وتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .
- ب- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .
- ج- مدة المجلس أربع سنوات .

المادة ١٤- يتولى مجلس الأمناء المهام التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للمركز ومراقبة تنفيذها .
- ب- دراسة خطة العمل السنوية للمركز وإقرارها .
- ج- إقرار وسائل تطوير المركز وتفعيلشطته وتقويمها .
- د- دراسة التقرير السنوي لحقوق الإنسان في المملكة وإقراره .
- هـ- العمل على تنمية مصادر دخل المركز .

و- بحث المسائل والأمور المحالة إليه من المفوض العام ، واتخاذ القرارات بشأنها .

ز- توثيق علاقات المركز بالمؤسسات والمراكز المماثلة .

ح- إقرار مشروع الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمركز وتعيين مدقق حسابات قانوني للمركز .

ط- إصدار التعليمات اللازمة لإدارة المركز وفروعه ولجانه ، بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية ، بما لا يتعارض مع أحكام القانون .

ي- الإشراف على أنشطة المركز وفعالياته المختلفة في مجال حقوق الإنسان .

المادة ١٥-أ- يجتمع المجلس شهرياً بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه كلما دعت الحاجة ، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ما لا يقل عن ثلثي أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ويتخذ قراراته بأكثرية أصوات أعضائه الحاضرين على الأقل .

ب- لمجلس الأمناء أن يفوض أيّاً من صلاحياته للرئيس أو أي من لجانه أو أعضائه .

ج- بناء على تنسيب الرئيس يعين مجلس الأمناء أميناً سر للمجلس يتولى تنظيم اجتماعاته وتدوين قراراته وحفظ وثائقه ومستنداته .

د- يختار المجلس من بين أعضائه أميناً للصندوق يتولى الإشراف على السجلات المالية والحسابات ومستندات الصرف والقبض وتنظيمها ويوقع على سندات الصرف مع الرئيس أو المفوض العام .

هـ- أمين الأعمال

المادة ١٦- أ- يعين المفوض العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن يقترن القرار بالارادة الملكية السامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

ب- يكون المفوض العام مسؤولاً امام المجلس عن القيام بمهامه ويساعده عدد من المفوضين المتفرغين يعينهم المجلس بتنسيب من الرئيس ، ويجوز للمفوض العام تفويض بعض صلاحياته لأي منهم حسب مقتضى الحال .

المادة ١٧- يتولى المفوض العام القيام بجميع المهام الموكولة اليه بمقتضى هذا القانون وبخاصة ما يلي:-

- أ- تطبيق السياسة العامة للمركز ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس .
- ب- مراقبة التجاوزات والاعتداءات التي تقع على حقوق الانسان والحريات العامة في المملكة ، وتلقي الشكاوى واجراء المتابعات اللازمة بشأنها .
- ج- العمل على اثناء حالات التجاوز على حقوق الانسان والحريات العامة في المملكة بمختلف الوسائل .
- د- متابعة الشكاوى وحالات انتهاك حقوق الانسان لحين البت فيها ، واعلام المشتكي او صاحب العلاقة بما انتهت اليه ، وتوثيقها وتضمينها في التقرير السنوي للمركز .
- هـ- ارشاد المواطنين بمختلف وسائل الاتصال الى حقوقهم التي كفلها الدستور والقوانين المرعية والمواثيق والعهود الدولية ، ومساعدتهم على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها صيانة هذه الحقوق في حال وقوع اعتداء عليها ، بما في ذلك توعية المشتكي او صاحب العلاقة الى سبل الطعن والمراجعة القانونية .

و- صرف النفقات المترتبة على اتخاذ الاجراءات الخاصة بايقاف الاعتداء ، على حقوق المشتكي ، وذلك في حالة التثبت من فقره ، وتوفير المخصصات لذلك في ميزانية المركز .

ز- أي صلاحيات تفوض له من المجلس بموجب هذا القانون او التعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٨- أ- الامانة العامة هي الجهاز التنفيذي للمركز ويرأس المفوض العام هذا الجهاز ويتولى ادارته والاشراف عليه .

ب- يتم تعيين موظفي الامانة العامة وتحديد رواتبهم وسائر حقوقهم المالية بقرار من المجلس بناء على تنسيب المفوض العام وفقاً للتعليمات المعمول بها في المركز .

المادة ١٩- تمارس الامانة العامة الصلاحيات التالية :-

- أ- العمل على تحقيق اهداف المركز بالوسائل المنصوص عليها في هذا القانون ، ولها ان تشكل لجاناً متخصصة للقيام بمهام محددة لتحقيق اهداف المركز .
- ب- الاشراف على الشطة المركز وفعالياته المختلفة في مجال حقوق الانسان .
- ج- اعداد خطة العمل السنوية للمركز .
- د- الاشراف على شؤون المركز التنظيمية والادارية والمالية ، بما في ذلك شؤون الموظفين .
- هـ- ادارة اموال المركز وممتلكاته المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وفقاً للاسس التي يقرها مجلس الامناء .

محكمة العدل

و- اعداد التقرير السنوي والتقريين المالي والاداري واي تقارير اخرى
تتعلق باعمال المركز واهدافه .

ز- اعداد مشروع الميزانية العمومية والحسابات الختامية .

المادة ٢٠- تتكون الموارد المالية للمركز مما يلي :-

أ- الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة .

ب- ريع الانشطة والمشاريع المالية والثقافية التي يقوم بها .

ج- التبرعات والهبات واي موارد اخرى يقرر المجلس قبولها وفق احكام
القانون شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير
اردني .

د- الوصايا والوقف .

المادة ٢١- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يعفى المركز وامواله ومعاملاته
وايراداته غير الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم على اختلاف
انواعها .

المادة ٢٢- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٦/٩/١٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير النقل سمود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزمبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أريبيحات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزمبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

هذه من الأصل

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ (قانون حماية البيئة) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٨٠) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٣ إلى مجلس الأمة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ المشار اليه .

٢٠٠٦/١٠/٥

رئيس الوزراء

الدكتور معروف البخيت

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ونشاء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٦
قانون حماية البيئة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزارة :	وزارة البيئة.
الوزير :	وزير البيئة.
الامين العام :	امين عام الوزارة.
البيئة :	المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها وما يقيمه الانسان من منشآت فيه.
عناصر البيئة :	الماء والهواء والأرض وما تشتمل عليها.

هذه هي الاصل

- التلوث : أي تغيير في عناصر البيئة مما قد يؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأضرار بالبيئة أو يؤثر سلباً على عناصرها أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية أو ما يخل بالتوازن الطبيعي.
- التدهور : التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو الآثار.
- حماية البيئة : المحافظة على مكونات البيئة وعناصرها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال منها ضمن الحدود الآمنة من حدوث التلوث وتشمل هذه المكونات الهواء والمياه والتربة والحياء الطبيعية والإنسان ومواردهم.
- التنمية المستدامة : التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي ولا تسبب في تدهور عناصر ومكونات الانظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينها.
- القاعدة الفنية : وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الإنتاج والنظم الإدارية وقد تشمل أيضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها إلزامية.
- المحكمة المختصة : المحكمة المختصة.

- المادة ٣-أ- تعتبر الوزارة الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة ويترتب على الجهات الرسمية والاهلية تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بموجب أحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية المنصوص عليها فيه وفي أي تشريع آخر.
- ب- تعتبر الوزارة المرجع المختص على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بجميع القضايا والشؤون البيئية والجهات المانحة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.
- المادة ٤- تحقيقاً لأهداف حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة بشكل مستدام تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المهام التالية:-
- أ- وضع السياسة العامة لحماية البيئة واعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ب- اعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة ومكوناتها .
- ج- مراقبة وقياس عناصر البيئة ومكوناتها ومتابعتها من خلال المراكز العلمية التي تعتمد الوزارة وفقاً للمعايير المعتمدة .
- د- اصدار التعليمات البيئية اللازمة لحماية البيئة وعناصرها وشروط اقامة المشاريع الزراعية والتنمية والتجارية والصناعية والسكانية والتعدينية وغيرها وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها ضمن الشروط المسبقة لترخيص أي منها أو تجديد ترخيصها وفق الاصول القانونية المقررة.
- هـ- المراقبة والإشراف على المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك الشركات والمشاريع لضمان تقيدها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير والقواعد الفنية المعتمدة.
- و- اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة وحمايتها.
- ز- وضع اسس تداول المواد الضارة والخطرة على البيئة وجمعها وتصنيفها وتخزينها ونقلها والتخلص منها وفقاً لنظم يصدر لهذه الغاية.

محكمة العدل

ح-تنسيق الجهود الوطنية الهادفة لحماية البيئة بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للوعي والتعليم والاتصال البيئي ونقل واستخدام وتوفير المعلومات البيئية واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية.

ط-الموافقة على انشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية وادارتها ومراقبتها والاشراف عليها .

ي-اعداد خطط الطوارئ البيئية.

ك-اصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة وتعتبر الوزارة الجهة المختصة باصدار تقارير عن حالة البيئة في المملكة .

ل-تعزيز العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية في الشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتوصية بالانضمام اليها ومتابعة تنفيذها.

المادة ٥- تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بشؤون البيئة محليا وعربيا ودوليا المحافظة على عناصر البيئة ومكوناتها من التلوث والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بشؤون البيئة.

المادة ٦- أ- تحدد بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المواد التي يحظر ادخالها الى المملكة .

ب- يحظر ادخال اية نفايات خطرة الى المملكة وتحدد هذه النفايات بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ج- في حال اكتشاف أي نفايات خطرة تم ادخالها للمملكة او تم ادخال أي ملوثات للبيئة اليها بصورة غير مشروعة تعمل الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية على اعادتها لمصدرها على حساب الجهة التي ادخلتها للمملكة وتحميلها الغرامات والنقبات والخسائر التي تعرضت لها المملكة .

د- يعاقب كل من خالف احكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) عشرين الف دينار او بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة او بكلتا العقوبتين معاً .

المادة ٧- أ- لمقاصد هذا القانون ، يمنح الموظف من ذوي الاختصاص الذي يسميه الوزير خطيا بناء على تنسيب الامين العام صفة الضابطة العدلية وله الحق في الدخول الى أي محل صناعي او تجاري او حرفي او زراعي او أي منشأة او مؤسسة او أي جهة أخرى يحتمل تأثير انشطتها بأي صورة من الصور على عناصر البيئة ومكوناتها للتأكد من مطابقتها ومطابقة اعمالها للشروط البيئية المقررة.

ب- ١- للوزير بناء على تنسيب الامين العام اصدار المنشأة او المؤسسة او المحل المخالف او أي جهة مخالفة أخرى وتحديد مدة لازالة المخالفة فاذا تخلف عن ازالتها يحال المخالف الى المحكمة.

٢- للوزير في الحالات الطارئة او الخطرة وبناء على تقرير لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية اصدار قرار بازالة المخالفة على نفقة المخالف او الاغلاق التحفظي لأي من الجهات التي ورد النص عليها في البند (١) من هذه الفقرة قبل صدور قرار من المحكمة .

ج- يعاقب مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة ، بعد انتهاء مدة الانذار وعدم ازالة المخالفة خلال المدة المحددة فيه ، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار وفي حالة التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة وفي حالة التكرار للمرة الثالثة تغلق المنشأة لحين ازالة المخالفة.

محكمة القضاء

المادة ٨- مع مراعاة احكام أي تشريع آخر ، يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية القاء أي مادة ملوثة أو ضارة بالبيئة البحرية في المياه الإقليمية للمملكة أو على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والمسافات التي يحددها الوزير بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة ٩- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين ربان الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب الذي تم طرح أو سكب من أي منها مواد ملوثة أو تفرقتها أو القائها في المياه الإقليمية للمملكة أو منطقة الشاطئ.
ب- يلتزم من يرتكب أيًا من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بازالتها خلال المدة التي تحددها المحكمة ، وفي حال تخلفه عن ذلك تتولى الوزارة أو من تفوضه ازلتها على نفقة المخالف مضافا اليها (٢٥٪) من كلفة الازالة بدل نفقات ادارية ويتم حجز الباخرة :
أو السفينة أو المركب بكامل محتويات أي منها الى ان يتم دفع المبالغ المترتبة عليها.

المادة ١٠- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين الف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من قام بقطف المرجان والاصداف واخراجها من البحر أو تاجر بها أو تسبب بالاضرار بها بأي صورة من الصور.

المادة ١١- أ- يحظر طرح أي مواد ضارة بسلامة البيئة أو تصريفها أو تجميعها سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية أو مشعة أو حرارية في مصادر المياه.

٢- يمنع تخزين أي مواد ورد ذكرها في البند (١) من هذه الفقرة على مقربة من مصادر المياه ضمن الحدود الآمنة التي يحددها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وبحيث تشمل حماية الاحواض المائية في المملكة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ب- يعاقب كل من قام بأي عمل من الاعمال المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على خمسين الف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين ويلزم بازالة اسباب المخالفة خلال المدة التي تحددها المحكمة بناء على تقرير فني وإذا تخلف عن ذلك تتولى الوزارة أو من تفوضه ازلتها على نفقة المخالف مضافا اليها (٢٥٪) من كلفة الازالة بدل نفقات ادارية ويغرم بمبلغ لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائتي دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن ازالة المخالفة بعد انتهاء المدة التي حددتها المحكمة لازالتها.

المادة ١٢- أ- تحدد مصادر الضجيج ومواصفات الحد الاعلى لتلك المصادر ومتطلبات الالتزام بتجنبها أو التقليل منها الى الحد الادنى المسموح به بيئياً بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ب- يعاقب كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين.

ج- يغرم صاحب المركبة أو الآلية أو الشخص الذي يتسبب باحداث ضجيج بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على عشرين ديناراً.

محكمة العدل

المادة ١٣- أ- تلتزم كل مؤسسة أو شركة أو منشأة أو أي جهة يتم الشاؤها بعد نفاذ احكام هذا القانون وتمارس نشاطا يؤثر سلبا على البيئة باعداد دراسة تقييم الاثر البيئي لمشاريعها ورفعها الى الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

ب- للوزير ان يطلب من أي مؤسسة أو شركة أو منشأة أو جهة قبل نفاذ احكام هذا القانون وتمارس نشاطا يؤثر على البيئة اعداد دراسة تقييم الاثر البيئي لمشاريعها اذا استدعت ذلك متطلبات حماية البيئة.

المادة ١٤- أ- للوزير بناء على تنسيب الامين العام الموافقة على المشاريع والدراسات البيئية المقدمة للجهات المانحة من المؤسسات الرسمية والاهلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية وتلتزم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية الى الوزارة عن سير عمل هذه المشاريع من النواحي المالية والفنية .

ب- للوزارة حق الاشراف من الناحية البيئية على هذه المشاريع ومتابعة سير عملها والتحقق من سلامة تنفيذها.

المادة ١٥- أ- لمجلس الوزراء ، بناء على تنسيب الوزير ، تشكيل لجنة استشارية تمثل فيها الجهات المعنية بالبيئة على ان يكون اعضاؤها من ذوي الخبرة والاختصاص يحدد عددهم وتعيين رئيس هذه اللجنة وصلاحياتها ومهامها وسائر الامور المتعلقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة ١٦- ينشأ في الوزارة صندوق يسمى (صندوق حماية البيئة) للإلتفاق منه على حماية البيئة والمحافظة على عناصرها في سياق تحقيق الاهداف والغايات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ١٧- أ- تتكون الموارد المالية للصندوق من المساعدات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق من المؤسسات العامة والهيئات الاهلية والخاصة والهيئات العربية والاقليمية والدولية على ان يوافق مجلس الوزراء على الموارد التي تقدم للصندوق من الجهات الاجنبية ، والرسوم والاجور والغرامات المستوفاة بموجب هذا القانون .

ب- تحدد الاجراءات الخاصة المتعلقة بايداع اموال الصندوق وحفظها وصرفها واوجه الناقها وفقاً لنظام يصدره مجلس الوزراء لهذه الغاية .

المادة ١٨- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام النظام والتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد وردت في هذا القانون او أي تشريع آخر .

المادة ١٩- أ- على اصحاب المصانع او المركبات او الورش او أي جهة تمارس نشاطا له تأثير سلبي على البيئة وتبعث منها ملوثات بنية تركيب اجهزة لمنع او اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع او تقليل انتشار تلك الملوثات منها والتحكم في الملوثات قبل انبعاثها من المصنع او المركبة في الجو الى الحد المسموح به حسب المواصفات المعتمدة .

محكمة العدل

ب- كل من ارتكب من اصحاب المصانع أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بازالتها خلال المدة التي يحددها الوزير أو من يفوضه ، يحال الى المحكمة التي لها حق اصدار قرار باغلاق المصنع والحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثين يوما او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار ، او بكليتا هاتين العقوبتين مع الزامه بازالة المخالفة خلال المدة التي تحددها لذلك وتغريمه مبلغا لا يقل عن خمسين دينارا ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن ازالة المخالفة بعد انتهاء المدة المقررة لازالتها.

ج- ١- يعاقب كل من ارتكب من اصحاب المركبات او سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بازالتها او تخفيضها الى الحدود المسموح بها بموجب التعليمات الصادرة لهذه الغاية وخلال المدة المحددة بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على عشرين دينارا ويتم حجز الرخصة لحين تصويب المخالفة .

٢- على الجهات الرسمية التي تقوم بترخيص المركبات عدم ترخيصها او تجديد ترخيصها الا اذا كانت المركبة مستوفية للمواصفات المعتمدة .

د- يعاقب كل من ارتكب أيًا من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمثلتي الحد الاعلى لعقوبة الحبس او عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) منها في حالة تكرار المخالفة للمرة الثانية وبثلاثة امثال الحد الاعلى لعقوبة الحبس في حالة التكرار لاي مرة لاحقة.

المادة ٢٠- ليس في هذا القانون ما يحول دون تطبيق أي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي قانون آخر نافذ المفعول.

المادة ٢١- أ- تؤول جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق والمشاريع العائدة للمؤسسة العامة لحماية البيئة الى الوزارة وتحمل جميع الالتزامات المترتبة على المؤسسة.

ب- ينقل الموظفون والمستخدمون من المؤسسة العامة لحماية البيئة الى الوزارة وذلك وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة ٢٢- للوزير ان يفوض الامين العام او المحافظ او مدير البيئة في المحافظة ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٢٣- للوزارة بموافقة مجلس الوزراء ان تفوض اياً من مهامها او صلاحياتها الى أي من الوزارات والمؤسسات والجمعيات التطوعية ذات العلاقة في مجال حماية البيئة على ان يكون التفويض خطياً محدداً .

المادة ٢٤- يتم ترخيص وتجديد ترخيص الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة من الجهات المعنية بعد الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة وفق تعليمات يصدرها الوزير.

المادة ٢٥- أ- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

- ١- نظام حماية الطبيعة.
- ٢- نظام حماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة.
- ٣- نظام حماية المياه.
- ٤- نظام حماية الهواء.

محرر: من الاصل

- ٥- نظام حماية البيئة البحرية والسواحل.
٦- نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية.
٧- نظام ادارة المواد الضارة والخطرة ونقلها وتداولها.
٨- نظام ادارة النفايات الصلبة.
٩- نظام تقييم الالتر البيئي.
١٠- نظام حماية التربة.
١١- نظام الرسوم والاجور.
١٢- نظام صندوق حماية البيئة .

ب- تنشر التعليمات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٦- يلغى قانون حماية البيئة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان تعدل او تلغى او يستبدل غيرها بها.

المادة ٢٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

٢٠٠٩/٩/٢١

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهيير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير الياء والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أرببحات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

محكمة العدل

إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ (قانون المجلس التمريضي الاردني) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٤٧) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٦ إلى مجلس الأمة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه .

٢٠٠٦/١٠/٥

رئيس الوزراء
الدكتور معروف البخيت

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتسي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٦ قانون المجلس التمريضي الاردني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المجلس التمريضي الاردني لسنة ٢٠٠٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس	:	المجلس التمريضي الاردني .
الرئيس	:	رئيس المجلس .
الامين العام	:	امين عام المجلس .
المهنة	:	مهنة التمريض والقبالة .

المادة ٣-١- يؤسس في المملكة مجلس يسمى (المجلس التمريضي الاردني) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله ان يقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وقبول الهبات والاعانات والتبرعات والقيام بالاجراءات القانونية والقضائية وله ان ينيب عنه لهذه الغاية المحامي العام المدني .

محكمة العدل

ب- يكون مركز المجلس في مدينة عمان وله انشاء فروع وفتح مكاتب في جميع انحاء المملكة .

المادة ٤- يهدف المجلس الى تنمية الخدمات التمريضية في المملكة بما يحقق حماية افراد المجتمع والارتقاء بصحتهم عن طريق تنظيم المهنة وتطويرها علمياً وعملياً وبما يتفق مع احكام التشريعات النافذة ، بما في ذلك مايلي :-

- أ- المشاركة في وضع الاستراتيجية الوطنية الصحية وفي تطبيق الخطط والبرامج الموضوعة المتعلقة بالمهنة وتنفيذها .
- ب- تنمية الموارد البشرية في مجال التمريض لرفع مستوى الاداء التمريضي بما يتلاءم مع المستجدات العلمية والعملية .
- ج- دعم البحث العلمي لغايات الارتقاء بمستوى المهنة .

المادة ٥- يتألف المجلس من رئيس يعين بأرادة ملكية سامية ويضم في عضويته كل من :-

- أ- امين عام وزارة الصحة - نائبا للرئيس .
- ب- الامين العام .
- ج- امين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- د- ثلاثة من عمداء كليات التمريض في الجامعات الاردنية الرسمية وبالتناوب فيما بينهم لمدة سنتين بناء على قرار من الرئيس .
- هـ- عميد كلية التمريض في أي من الجامعات الخاصة وبالتناوب فيما بينها لمدة سنتين بناء على قرار من الرئيس .
- و- مدير التمريض في وزارة الصحة .
- ز- مدير التمريض في الخدمات الطبية الملكية .
- ح- نقيب الممرضين والممرضات والقبالات القابليات .
- ط- رئيس جمعية اصحاب المستشفيات الخاصة .

ي- احد مديري التمريض في أي من المستشفيات التعليمية وبالتناوب فيما بينهم لمدة ثلاث سنوات بناء على قرار من الرئيس .

ك- اثنين من ذوي الاختصاص والخبرة في التمريض وممثل عن المجتمع المحلي يختارهم الرئيس لمدة سنتين .

المادة ٦- أ- يتولى المجلس في سبيل تحقيق اهدافه المهام والصلاحيات التالية:-

- ١- وضع استراتيجية تنظيم المهنة وتطويرها .
- ٢- اقتراح سياسة تعليم المهنة وتحديد اولوياته بما يتفق مع سياسة التعليم العالي .
- ٣- اقتراح شروط اعتماد المستشفيات لمقاصد التدريب والاختصاص في المهنة بالتنسيق مع وزارة الصحة .
- ٤- اعتماد المعايير والاسس اللازمة لرفع مستوى المهنة واقتراح التشريعات المتعلقة بمزاوالتها .
- ٥- اقتراح الاسس والشروط المتعلقة بالتعليم المستمر وبالاقراراف بشهادات الاختصاص في التمريض وذلك مع مراعاة احكام التشريعات النافذة .
- ٦- التنسيق مع الجهات والهيئات المحلية والاقليمية والدولية ذات العلاقة بالمهنة .
- ٧- ابداء الرأي في التشريعات المتعلقة بالصحة اذا طلبت ذلك الجهة المختصة .
- ٨- وضع البرامج اللازمة لتنمية الموارد البشرية وتطوير الامكانيات الفنية في مجال المهنة بما في ذلك تنمية قدرات القيادات الادارية التمريضية .
- ٩- التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة لدعم البحث العلمي في علوم التمريض والصحة .

مكتبة

١٠- الموافقة على عقد الدورات واصدار التعليمات المتعلقة بتنظيمها بما في ذلك اجراء الامتحانات ومنح شهادات الاشتراك فيها ومقدار البديل الذي يتم تقاضيه لهذه الغاية .

١١- اعداد مشروعات الانظمة الخاصة بالمجلس وقرار التعليمات الصادرة بمقتضاها .

١٢- اقرار الموازنة السنوية للمجلس والاشراف على تنفيذها .

١٣- مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية وقرارهما .

١٤- الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرم مع أي جهة اخرى وتفويض من يوقع عليها .

١٥- تعيين مدقق حسابات قانوني للمجلس وتحديد اتعابه .

١٦- أي صلاحيات اخرى ذات علاقة بمهام المجلس .

ب- للمجلس في سياق قيامه باعماله ومهامه تشكيل أي لجان يراها ضرورية وتحديد المهام والواجبات الموكلة الى كل منها .

ج- يمثل الرئيس المجلس لدى الغير وله تفويض ذلك الى أي من اعضاء المجلس بمن فيهم الامين العام على ان يكون التفويض خطيا ومحددا .

المادة ٧-١- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس او نائبه في حال غيابه مرة على الاقل كل اربعة اشهر او كلما دعت الحاجة و يتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور اكثرية اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ويتخذ قراراته بأغلبية اصوات اعضائه الحاضرين .

ب- يعين الرئيس امين سر للمجلس يتولى متابعة الدعوة لاجتماعاته وحفظ سجلاته وقيوده وتدوين قراراته ومتابعة تنفيذها .

ج- للمجلس دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات المجلس للاستئناس برأيه في الامور المعروضة عليه دون أي يكون له حق التصويت .

المادة ٨- يكون للمجلس امانة عامة تتألف على النحو التالي :-

أ- الامين العام ويعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ويحدد في القرار راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

ب- جهاز تنفيذي يعين العاملون فيه وفقا لنظام الموظفين والمستخدمين المعمول به في المجلس .

المادة ٩- يتولى الامين العام المهام والصلاحيات التالية :-

أ- تنفيذ قرارات المجلس .

ب- الاشراف على الجهاز التنفيذي للمجلس واعداد الهيكل التنظيمي اللازم لهذه الغاية .

ج- العمل على تطوير عمل المجلس وتقديم التوصيات اللازمة لهذه الغاية .

د- متابعة الشؤون المالية والادارية والفنية واعداد التقارير الدورية والسنوية المتعلقة بهذه الامور وعرضها على المجلس .

هـ- التوقيع عن المجلس في الامور التي يفوضه بها .

و- اعتماد السجلات والدفاتر اللازمة لتنظيم حسابات المجلس حسب الاصول المتبعة .

ز- اعداد مشروع الموازنة السنوية وعرضه على المجلس للموافقة عليه .

ح- اعداد التقرير السنوي عن اعمال المجلس وميزانيته والحسابات الختامية عن السنة المنتهية .

ط- اقتراح التعليمات اللازمة لعمل المجلس .

ي- أي مهام اخرى يكلفه بها الرئيس او المجلس حسب مقتضى الحال .

هكذا من الأصل

المادة ١٠- تتكون الموارد المالية للمجلس مما يلي :-

- أ- المخصصات التي ترصد له في الموازنة العامة للدولة .
- ب- مساهمة كل من وزارة الصحة ومديرية الخدمات الطبية الملكية وكليات التمريض في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة ونقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات وجمعية المستشفيات الخاصة ويتم تحديد هذه المساهمات بقرار من المجلس بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- ج- بدل الاشتراك في الدورات والامتحانات و اصدار الشهادات والوثائق وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .
- د- ريع المطبوعات التي يصدرها المجلس .
- هـ- عوائد أي أنشطة يقوم بها المجلس .
- و- المنح والاعانات والهبات والتبرعات على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .

المادة ١١-أ- يتمتع المجلس بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب- تعتبر أموال المجلس أموالاً عامة ويتم تحصيلها وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ١٢-أ- يكون للمجلس موازنته المستقلة وتبدأ سنته المالية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

ب- يتم تدقيق حسابات المجلس وميزانيته حسب معايير المحاسبة الدولية المعتمدة وتخضع حسابات هذا المجلس لرقابة ديوان المحاسبة .

المادة ١٣- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٦/٩/٢١

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غنبا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير النقل سمود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشاغبة
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد طاهر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير المعمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري اربياحات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويصي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السباحة والآثار مخير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

محكمة العدل

**البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك
الأطفال في الصراعات المسلحة والبروتوكول الاختياري
بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال**

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على البندين المدرجين تاليا بصيغتهما التالية:-
- ١. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة.
- ٢. البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال.

* * * * *

**البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل
بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة**

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ يشجعها التأيد الساحق لاتفاقية حقوق الطفل^(١) مما يدل على الالتزام الواسع بالكفاح من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها،

وإذ تؤكد من جديد أن حقوق الأطفال تتطلب حماية خاصة، وتستدعي الاستمرار في تحسين حالة الأطفال دون تمييز، فضلاً عن تشجيعهم وتربيتهم في كنف السلام والأمن،

وإذ تشعر بالخطر لما للصراعات المسلحة من تأثير ضار ومتفش على الأطفال وما لهذا الوضع من عواقب في الأجل الطويل على استدامة السلام والأمن والتنمية،

وإذ تدرك استهداف الأطفال في حالات الصراعات المسلحة والمجمات المباشرة على أهداف محمية بموجب القانون الدولي، بما فيها أماكن تتواجد فيها عموماً أعداد كبيرة من الأطفال مثل المدارس والمستشفيات،

وإذ تلاحظ اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٢)، وخاصة إدراجها فيه التحديد الإلزامي أو الطوعي للأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للاشتراك النشط في الأعمال الحربية، بوصفه جريمة حرب، في الصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء،

وإذ تعتبر لذلك أن مواصلة تعزيز ممارسة الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل يتطلب زيادة حماية الأطفال من الاشتراك في الصراعات المسلحة،

وإذ تلاحظ أن المادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل تحدد أن المقصود بالطفل، لأغراض تلك الاتفاقية، هو كل إنسان دون سن الثامنة عشرة، ما لم يكن قد بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق على الطفل،

واقترعاً منها بأن بروتوكولاً اختياريّاً لاتفاقية رفع السن التي يمكن عندها تجنيد الأشخاص في القوات المسلحة واشتراكهم في الأعمال الحربية سيسهم مساهمة فعالة في تنفيذ المبدأ الذي يقضي بأن تكون مصالح الطفل الفضلى اعتباراً أولياً في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والحلال الأحمر المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أوصى، في جملة أمور، بأن تتخذ أطراف الصراع كل الخطوات الممكنة لضمان عدم اشتراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية،

وإذ ترحب باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، بالإجماع في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وهي الاتفاقية التي تحظر، ضمن جملة أمور، التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في الصراعات المسلحة،

وإذ تدرك أيضاً القلق قيام مجموعات مسلحة متميزة عن القوات المسلحة للدولة، بتجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم داخل وعبر الحدود الوطنية في الأعمال الحربية، وإذ تعترف بمسؤولية القاعمين بتجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم في هذا الصدد،

وإذ تدرك بالتزام كل طرف في أي صراع مسلح بالتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي،

وإذ تشدد على أن هذا البروتوكول لا يخل بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها المادة ٥١، والمعايير ذات الصلة في القانون الإنساني،

محكمة العدل

وإذا توضع في اعتبارها أن أوضاع السلام والأمن التي تستند إلى الاحترام التام للمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق والتقييد بصكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق أوضاع لا غنى عنها لحماية الأطفال حماية تامة، ولا سيما أثناء الصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي،

وإذا تعترف بالاحتياجات الخاصة للأطفال المعرضين بصورة خاصة للتهديد أو الاستغلال في الأعمال الحربية، بما يخالف هذا البروتوكول نظراً لوضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو نظراً لجنسهم،

وإذا لا يلجأ عن بالها ضرورة مراعاة الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة،

والتصاعف منها بضرورة تقوية التعاون الدولي على تنفيذ هذا البروتوكول، فضلاً عن إعادة التأهيل البدني والنفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال من ضحايا الصراعات المسلحة،

وإذا تشجع على اشتراك المجتمع، وخاصة اشتراك الأطفال والضحايا من الأطفال، في نشر المعلومات والبرامج التعليمية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول،
فقد اتفقت على ما يلي:

المادة ١

تتعهد الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية.

المادة ٢

تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للتعذيب الإيجابي في قواتها المسلحة.

المادة ٣

١ - ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل^(١)، آخذة في الاعتبار المبادئ الواردة في تلك المادة، ومعترفة بحق الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في حماية خاصة بموجب الاتفاقية.

٢ - تودع كل دولة طرف إعلاناً ملزماً بعد التصديق على هذا البروتوكول أو الانضمام إليه يتضمن الحد الأدنى للسن الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات التي اعتمدها لمنع فرض هذا التطوع جبراً أو قسراً.

٣ - تقوم الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية دون سن الثامنة عشرة بالتمسك بالضمانات لكفالة ما يلي كحد أدنى:

(أ) أن يكون هذا التعهد تطوعاً حقيقياً؛

(ب) أن يتم هذا التعهد الطوعي بموافقة مستترة من الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص؛

(ج) أن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تطوي عليها هذه الخدمة العسكرية؛

(د) أن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلاً موثقاً به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية.

٤ - لكل دولة طرف أن تنزع إعلانها في أي وقت بإعطاء هذا الغرض يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإبلاغ جميع الدول الأطراف. ويدخل هذا الإعطاء حيز النفاذ في التاريخ الذي يتلقاه فيه الأمين العام.

٥ - لا ينطبق اشتراط رفع السن المذكور في الفقرة ١ من هذه المادة على المدارس التي تديرها القوات المسلحة في الدول الأطراف أو تقع تحت سيطرتها، شريطة أن تكون مع المادتين ٢٨ و٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل.

المادة ٤

١ - لا يجوز أن تقوم مجموعات مسلحة متميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتهديد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية.

٢ - تتعهد الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التعذيب والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات.

٣ - لا يؤثر تطبيق هذه المادة على المركز القانوني لأي طرف في أي صراع مسلح.

مركز العمل

المادة ٥

ليس في هذا البروتوكول ما يجوز تفسيره بأنه يستبعد الأحكام الواردة في قانون دولة طرف أو في الصكوك الدولية والقانون الإنساني الدولي والتي تفضي بقدر أكبر إلى ممارسة حقوق الطفل.

المادة ٦

- ١ - تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة القانونية والإدارية وغيرها من التدابير لكفالة فعالية تنفيذ وإعمال أحكام هذا البروتوكول في نطاق ولايتها.
- ٢ - تصهد الدول الأطراف بنشر مبادئ وأحكام هذا البروتوكول على نطاق واسع وتعزيزه بالنسب الملائمة بين البالغين والأطفال على السواء.
- ٣ - تتعهد الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكفالة تسريح الأشخاص المجهدين أو المستخدمين في الأعمال الحربية في نطاق ولايتها بما يتناقض مع هذا البروتوكول، أو إصفاهم على نحو آخر من الخدمة. وتوفر الدول الأطراف عند اللزوم كل المساعدة الملائمة لمولاء الأشخاص لشغالهم جسدياً ونفسياً وإعادة إدماجهم اجتماعياً.

المادة ٧

- ١ - تتعاون الدول الأطراف في تنفيذ هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون في منع أي نشاط يناقض البروتوكول وفي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحايا أعمال تناقض هذا البروتوكول، بما في ذلك من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية. ويضطلع بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور مع الدول الأطراف المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.
- ٢ - تقوم الدول الأطراف التي تستطيع تقديم هذه المساعدة بتقديمها من خلال البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الثنائية أو البرامج الأخرى أو من خلال أمور أخرى منها إنشاء صناديق تبرعات وفقاً لقواعد الجمعية العامة.

المادة ٨

- ١ - تقدم كل دولة طرف، في غضون سنتين بعد دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة لها، تقريراً إلى لجنة حقوق الطفل، توفر فيه معلومات شاملة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام البروتوكول، بما في ذلك التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالاشتراك والتجنيد.

- ٢ - بعد تقديم التقرير الشامل تدرج كل دولة طرف في التقارير التي تقدمها إلى لجنة حقوق الطفل، وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية، أي معلومات إضافية في صدد تنفيذ هذا البروتوكول. وتقدم الدول الأخرى الأطراف في البروتوكول تقريراً كل خمس سنوات.
- ٣ - يجوز للجنة حقوق الطفل أن تطلب من الدول الأطراف تقديم مزيد من المعلومات المتصلة بتنفيذ هذا البروتوكول.

المادة ٩

- ١ - يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام أي دولة طرف في الاتفاقية أو موقعة عليها.
- ٢ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق ويتاح الانضمام إليه لأي دولة. وتودع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٣ - يقوم الأمين العام، بصفته الوكيل للاتفاقية والبروتوكول، بإبلاغ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت عليها بإبلاغ كل صك من صكوك الإعلان عملاً بالمادة ٣.

المادة ١٠

- ١ - يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من إبرام الصك العاشر من صكوك التصديق أو الانضمام.
- ٢ - بالنسبة لكل دولة تصدق على هذا البروتوكول، أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ، يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد شهر واحد من تاريخ إبرامها صك التصديق أو الانضمام.

المادة ١١

- ١ - يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذا البروتوكول في أي وقت بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم بعدها بإعلام الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت على الاتفاقية. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد

محكمة العدل

سنة من تاريخ استلام الأمين العام للإخطار. ولكن إذا كانت الدولة الطرف للنسبة تخوض صراعاً مسلحاً عند انقضاء تلك السنة، لا يبدأ نفاذ الانسحاب قبل انتهاء الصراع المسلح.

٢ - لا يترتب على هذا الانسحاب إعفاء الدولة الطرف من التزاماتها بموجب هذا البروتوكول في صدد أي فعل يقع قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً. ولا يخل هذا الانسحاب بأي حال باستمرار النظر في أي مسألة تكون بالفعل قيد النظر أمام لجنة حقوق الطفل قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.

المادة ١٢

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتمديد المقترح، طالباً إليها إخطاره بما إذا كانت تجب عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في المقترحات والتصويت عليها. وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة شهور من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويعرض أي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره.

٢ - يبدأ نفاذ التعديل المعتمد وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة من أقرته الجمعية العامة وقبلته الدول الأطراف بأغلبية الثلثين.

٣ - من بدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي قبلته، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

المادة ١٣

١ - يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، في محفوظات الأمم المتحدة.

٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقة عليها من هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الموقعة عليها.

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ ترى أنه لكي تتحقق أغراض اتفاقية حقوق الطفل^(١) وتنفذ أحكامها، ولا سيما المواد ١ و١١ و٢١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦، يجدر أن تقيم التدابير التي ينبغي للدول الأطراف أن تتخذها لكفالة حماية الطفل من بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال،

وإذ ترى أيضاً أن اتفاقية حقوق الطفل تسلم بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يحتمل أن يكون خطيراً أو يعرقل تعليم الطفل أو يضر بصحة الطفل أو ينمته البدني أو العقلي أو الروحي أو الخلقي أو الاجتماعي،

وإذ يساورها بالغ قلق إزاء الاتجار الدولي بالأطفال والواسع النطاق والمتزايد وذلك لغرض بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال،

وإذ يساورها عيب قلق إزاء الممارسة المنتشرة والمتزايدة المتمثلة في السباحة الجنسية التي يتعرض لها الأطفال بشكل خاص، نظراً لأنها ممارسة تشجع بصورة مباشرة على بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال،

وإذ تعترف بأن عدداً من المجموعات شديدة الضعف، بما فيها الطفلات، تواجه خطراً كبيراً قوامه الاستغلال الجنسي، وأن الطفلات يمثلن فئة أكثر عدداً نسبياً بين الفئات التي تستغل جنسياً،

وإذ يساورها بالغ قلق إزاء توافر المواد الإباحية عن الأطفال بشكل متزايد على شبكة الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات الناشئة، وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لمكافحة المواد الإباحية عن الأطفال على شبكة الإنترنت المعقود في فيينا في عام ١٩٩٩، ولا سيما ما انتهى إليه هذا المؤتمر من دعوة إلى تجريم إنتاج وتوزيع وتصدير وبث واستيراد المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال وحيازتها عمداً والترويج لها، وإذ تشدد على أهمية توثيق التعاون والشركة بين الحكومات وصناعة الإنترنت،

محكمة العدل

واعتقاداً منها أن القضاء على بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال سييسر اعتماد نهج جامع، تصدى للعوامل المساهمة في ذلك والتي تشمل التخلّف، والفقر، والتفاوت في مستويات الدخل، والمهاكل الاجتماعية الاقتصادية الجائرة، وتعطل الدور الذي تؤديه الأسرة، والافتقار إلى التربية، والتمحور من الأرباب إلى المدن، والتمييز المبني على نوع الجنس، والسلوك الجنسي اللامسؤول من جانب الكبار، والممارسات التقليدية الضارة، والصراعات المسلحة، والاتجار بالأطفال،

واعتقاداً منها أيضاً أنه يلزم بذل جهود لرفع مستوى الوعي العام بالحد من طلب المستهلكين على بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، واعتقاداً منها كذلك بأهمية تعزيز الشراكة العالمية بين جميع الجهات الفاعلة وتحسين مستوى إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني،

وإذ تلاحظ أحكام الصكوك القانونية الدولية ذات العلاقة بحماية الأطفال، بما فيها اتفاقية لاهي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني فيما بين البلدان، واتفاقية لاهي بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال^(١)، واتفاقية لاهي بشأن الولاية القانونية والقانون المنطبق والاعتراف والتنفيذ والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية والتدابير لحماية الأطفال، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ تدابير فورية للقضاء عليها،

وإذ يشجعها التأييد الساحق الذي لقيه اتفاقية حقوق الطفل، مما يظهر وجود التزام شائع بتعزيز وحماية حقوق الطفل،

واعتقاداً منها بأهمية تنفيذ أحكام برنامج العمل لمنع بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال^(٢)، والإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عُقد في استكهولم في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦^(٣)، وسائر القرارات والتوصيات ذات العلاقة بهذا الموضوع الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة،

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٣٤٣، الرقم ٢٢٥١٤.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، ملحق رقم ٢ (E/1992/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٩٩٢/٧٤، المرفق.

(٥) A/51/385، المرفق.

وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية التقاليد والقيم الثقافية لكل شعب من أجل حماية الطفل ونمائه بشكل متناسق.

لقد اتفقت على ما يلي:

المادة ١

تحمي الدول الأطراف بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال كما هو منصوص عليه في هذا البروتوكول.

المادة ٢

لفرض هذا البروتوكول:

(أ) يُقصد ببيع الأطفال أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر أو مجموعة أخرى من الأشخاص لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض؛

(ب) يُقصد ببغاء الأطفال استخدام طفل لفرض أنشطة جنسية لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض؛

(ج) يُقصد بالمواد الإباحية عن الأطفال أي تصوير لطفل، بأي وسيلة كانت، يمارس ممارسة حقيقية أو بالتحاكة أنشطة جنسية صريحة أو أي تصوير للأعضاء الجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية أساساً.

المادة ٣

١ - تكفل كل دولة طرف أن تغطي، كحد أدنى، الأفعال والأنشطة التالية تغطية كاملة بموجب قانونها الجنائي أو قانون العقوبات فيها سواء أكانت هذه الجرائم ترتكب محلياً أو عبر الحدود الوطنية، أو كانت ترتكب على أساس فردي أو منظم:

(أ) في سياق بيع الأطفال كما هو معرف في المادة ٢:

'١' عرض أو تسليم أو قبول طفل بأي طريقة كانت لفرض من الأغراض التالية:

هذه هي الأصل

أ - الاستغلال الجنسي للطفل؛

ب - نقل أعضاء الطفل توجهاً للربح؛

ج - تسخير الطفل لعمل قسري؛

٢ - القيام، كوسيط، بالحفز غير اللائق على إقرار تبني طفل وذلك على النحو الذي يشكل خرقاً للصكوك القانونية الدولية الواجبة التطبيق بشأن التبني؛

(ب) عرض أو تأمين أو تدبير أو تقديم طفل لغرض استغلاله فسي البغاء على النحو المعرف في المادة ٢٢؛

(ج) إنتاج أو توزيع أو نشر أو استيراد أو تصدير أو عرض أو بيع أو حيازة مواد إباحية عن الأطفال بالنسبة إلى جميع الأغراض المذكورة أعلاه، على النحو المعرف في المادة ٢.

٢ - رهنأً بأحكام القانون الوطني للدولة الطرف، ينطبق الشيء نفسه على أي محاولة ترمي إلى ارتكاب أي من هذه الأفعال أو التواطؤ أو المشاركة في أي منها.

٣ - تتعد كل دولة طرف التدابير اللازمة التي تجعل هذه الجرائم موجهة للعقوبات المناسبة والتي تضع في الاعتبار خطورة طابعها.

٤ - تتعد كل دولة طرف، رهنأً بأحكام قانونها الوطني، إجراءات، عند الاقتضاء، لتحديد مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن الجرائم المحددة في الفقرة ١ من هذه المادة. ورهنأً بالمبادئ القانونية لتلك الدولة الطرف قد تكون مسؤولية الأشخاص الاعتباريين هذه جنائية أو مدنية أو إدارية.

٥ - تتعد الدول الأطراف جميع الإجراءات القانونية والإدارية الملائمة التي تكفل تصريف جميع الأشخاص المشاركين في عملية تبني طفل تصرفاً يتماشى مع الصكوك القانونية الدولية الواجبة التطبيق.

المادة ٤

١ - تتعد كل دولة طرف من التدابير ما تراه ضرورياً لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣ عندما ترتكب هذه الجرائم في إقليمها أو على من سلبية أو طائرة مسجلة في تلك الدولة.

٢ - يجوز لكل دولة طرف أن تتعد من التدابير ما تراه ضرورياً لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣ في الحالات التالية:

(أ) عندما يكون المجرم المتهم مواطناً من مواطني تلك الدولة أو شعباً يقيم عادة في إقليمها؛

(ب) عندما تكون الضحية من مواطني تلك الدولة.

٣ - تتعد كل دولة طرف أيضاً من التدابير ما تراه ضرورياً لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم الأتف ذكرها عندما يكون المجرم المتهم موجوداً في إقليمها ولا تقوم بتسليمه أو تسليمها إلى دولة طرف أخرى على أساس أن الجريمة أرتكبتها مواطناً من مواطنيها.

٤ - لا يستبعد هذا البروتوكول أي ولاية قضائية جنائية تمارس وفقاً للقانون الدولي.

المادة ٥

١ - تعتبر الجرائم المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣ مندرجة بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبيها في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف، وتدرج بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبيها في كل معاهدة لتسليم المجرمين ترمي في وقت لاحق فيما بين هذه الدول، وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدات.

٢ - إذا تلقت دولة طرف بمجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة طلباً لتسليم محرم من دولة طرف أخرى لا تربطها بما معاهدة لتسليم المجرمين يجوز لها أن تضر هذا البروتوكول أساساً قانونياً لتسليم المجرم فيما يتعلق بتلك الجرائم. ويجب أن يخضع التسليم للشروط المنصوص عليها في قانون الدولة الملتزمة للطلب.

٣ - على الدول الأطراف التي لا تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة أن تعامل هذه الجرائم بوصفها جرائم تستوجب تسليم مرتكبيها لبعضها البعض رهنأً بالشروط المنصوص عليها في قانون الدولة الملتزمة للطلب.

٤ - تعامل هذه الجرائم، لأغراض تسليم الدول الأطراف للمجرمين بعضها لبعض، كما لو أرتكبت لا في المكان الذي حدثت فيه فحسب، بل أيضاً في أقاليم الدول المطلوب منها إقامة ولايتها القضائية وفقاً للمادة ٤.

٥ - إذا ما قدم طلب لتسليم مجرم فيما يتعلق بجريمة من الجرائم الوارد ذكرها في الفقرة ١ من المادة ٣، وإذا ما كانت الدولة الطرف الملتزمة للطلب لا تسلم أو لن تسلم المجرم، استناداً

محكمة من الأصل

إلى جنسية المجرم، يجب على تلك الدولة أن تتخذ التدابير الملائمة لعرض الحالة على السلطات المختصة فيها لغرض المقاضاة.

المادة ٦

١ - تقدم الدول الأطراف أقصى قدر من المساعدة إلى بعضها البعض فيما يتعلق بعمليات التحقيق أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات تسليم المجرم فيما يتصل بالجرائم المحددة في الفقرة ١ من المادة ٣، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال الحصول على ما في حوزتها من أدلة لازمة لهذه الإجراءات.

٢ - تفي الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الفقرة ١ من هذه المادة بما يتمشى مع ما قد يوجد بينها من معاهدات أو ترتيبات أخرى لتقديم المساعدة القضائية المتبادلة. وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدات أو الترتيبات تقدم الدول الأطراف المساعدة لبعضها البعض وفقاً لقانونها المحلي.

المادة ٧

تقوم الدول الأطراف بما يتفق مع أحكام قانونها الوطني، بما يلي:

(أ) اتخاذ التدابير الملائمة لكي يتسنى إجراء الحجر والمصادرة على النحو الملائم لما يلي:

١ - الممتلكات مثل المواد والوجودات وغير ذلك من المعدات التي تستخدم لارتكاب الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول أو لتسهيل ارتكابها؛

٢ - العوائد المتأتية من هذه الجرائم؛

(ب) تنفيذ الطلبات الواردة من دولة طرف أخرى بشأن حجز أو مصادرة المواد أو العوائد المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) ١ و ٢؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة التي تستهدف إغلاق المبانى المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم بصورة مؤقتة أو نهائية.

المادة ٨

١ - تتعهد الدول الأطراف التدابير المناسبة لحماية حقوق ومصالح الأطفال ضحايا الممارسات المخفورة بموجب هذا البروتوكول في جميع مراحل الإجراءات القضائية الجنائية، ولا سيما عن طريق ما يلي:

(أ) الاعتراف بضعف الأطفال الضحايا وتكثيف الإجراءات لمعالجتها وتعترف باحتياجاتهم الخاصة، بما في ذلك احتياجاتهم الخاصة كشهود؛

(ب) إعلام الأطفال الضحايا بحقوقهم ودورهم ونطاق الإجراءات وتوثيقها وتقديمها وبأبسط وأبهر في قضاياهم؛

(ج) السماح بمرض آراء الأطفال الضحايا واحتياجاتهم وشواغلهم والنظر فيها أثناء الدعاوى التي تمس مصالحهم الشخصية بطريقة تتمشى مع الفواعد الإجرائية للقانون الوطني؛

(د) توفير خدمات المساندة الملائمة للأطفال الضحايا طيلة سير الإجراءات القانونية؛

(هـ) حماية خصوصيات وهوية الأطفال الضحايا، حسب الاقتضاء، واتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للقانون الوطني لتجنب النشر غير المناسب لمعلومات يمكن أن تعصي إلى التعرف على هؤلاء الأطفال الضحايا؛

(و) القيام، في الحالات المناسبة، بكفالة حماية سلامة الأطفال الضحايا وأسرتهم والشهود الذين يشهدون لصالحهم من التعرض للتخويف والانتقام؛

(ز) تصادي التأخير الذي لا لزوم له في البت في القضايا وتسهيل الأوامر أو القرارات التي تمنع تعويضات للأطفال الضحايا.

٢ - تكفل الدول الأطراف ألا يحول عدم التيقن من عمر الضحية الحقيقي دون بدء التحقيقات الجنائية، بما في ذلك التحقيقات الرامية إلى تحديد عمر الضحية.

٣ - تكفل الدول الأطراف إعمال الإختصاص الأسمى للمصلحة العامة للطفل لدى تعامل النظام القضائي الجنائي مع الأطفال الذين يتحون ضحايا للجرائم الواردة ذكرها في هذا البروتوكول.

محكمة العدل

٤ - تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة التي تكفل التدريب للملزم، وخاصة التدريب القانوني والنفسى، للأشخاص الذين يعملون مع ضحايا الجرائم المخطوطة بموجب هذا البروتوكول.

٥ - تتخذ الدول الأطراف، في الحالات الملزمة، التدابير الرامية إلى حماية أمن وسلامة هؤلاء الأشخاص ولأو المؤسسات العاملين في مجال وقاية وأو حماية وتأهيل ضحايا هذه الجرائم.

٦ - لا شيء في هذه المادة يفسر على نحو يضر بحقوق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة أو يتعارض مع هذه الحقوق.

المادة ٩

١ - تتخذ الدول الأطراف أو تعزز وتنفذ وتشر القوانين والتدابير الإدارية والسياسات والبرامج الاجتماعية التي تمنع الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال الذين هم عرضة بوجه خاص لهذه الممارسات.

٢ - تعزز الدول الأطراف الوعي لدى الجمهور عامة بما في ذلك الأطفال، عن طريق الإعلام بجميع الوسائل المناسبة، وعن طريق التثقيف والتدريب المتصل بالتدابير الوقائية والآثار الضارة الناجمة عن الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول. وتشجع الدول، في وفاتها بالتزاماتها بموجب هذه المادة، مشاركة المجتمع المحلي، ولا سيما الأطفال والأطفال الضحايا، في برامج الإعلام والتثقيف والتدريب تلك، بما في ذلك المشاركة على الصعيد الدولي.

٣ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً، التي تهدف إلى تأمين تقديم كل المساعدات المناسبة إلى ضحايا هذه الجرائم، بما في ذلك إعادة إدماجهم الكامل في المجتمع وتحقيق شفاهم الكامل بدنياً ونفسياً.

٤ - تكفل الدول الأطراف لجميع الأطفال ضحايا الجرائم الموصوفة في هذا البروتوكول إتاحة الإحرامات المناسبة في السعي للحصول، دون تمييز، على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن ذلك.

٥ - تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة المضافة إلى الحظر الفعال لإنتاج ونشر المواد التي تروج للجرائم الموصوفة في هذا البروتوكول.

المادة ١٠

١ - تتخذ الدول الأطراف كل الخطوات اللازمة لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية لمنع وكشف وتجري ومقاضاة ومعالجة المسؤولين عن أفعال تنطوي على بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال والسياحة الجنسية المتعلقة بالأطفال. كما تعزز الدول الأطراف التعاون والتسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية.

٢ - تعزز الدول الأطراف التعاون الدولي لمساعدة الأطفال الضحايا على الشفاء البدني والنفسى وإعادة إدماجهم في المجتمع وإعادة دمهم إلى أوطانهم.

٣ - تشجع الدول الأطراف على تعزيز التعاون الدولي بغية التصدي للأسباب الجذرية، مثل الفقر والتخلف، التي تسهم في تعرض الأطفال لعمليات بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، والسياحة الجنسية المتعلقة بالأطفال.

٤ - تقدم الدول الأطراف التي هي في مركز يسمح لها بذلك، المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة عن طريق البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية أو غيرها من البرامج.

المادة ١١

لا شيء في هذا البروتوكول يحس بأي من الأحكام المفصلة على نحو أفضل إلى ممارسة حقوق الطفل والممكن أن يتضمنها:

(أ) قانون الدولة الطرف؛

(ب) القانون الدولي الساري بالنسبة لتلك الدولة.

المادة ١٢

١ - تقوم كل دولة طرف، في غضون ستين من بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة لتلك الدولة الطرف، بتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الطفل يقدم معلومات شاملة حول التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام هذا البروتوكول.

حفظاً على الأصل

٢ - وعلى إثر تقديم هذا التقرير الشامل، تدرج كل دولة طرف أي معلومات إضافية فيما يخص تنفيذ هذا البروتوكول فيما تقدمه من تقارير إلى لجنة حقوق الطفل، وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية. وتقدم الدول الأطراف الأخرى في البروتوكول تقريراً مرة كل خمس سنوات.

٣ - يجوز للجنة حقوق الطفل أن تطلب إلى الدول الأطراف معلومات إضافية ذات علاقة بتنفيذ هذا البروتوكول.

المادة ١٣

١ - يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام أي دولة هي طرف في الاتفاقية أو وقعت عليها.

٢ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق عليه ويفتح باب الانضمام إليه أمام أي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية أو الموقعة عليها. وتودع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ١٤

١ - يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من إيداع صك التصديق أو الانضمام العاشر.

٢ - يبدأ نفاذ البروتوكول، بالنسبة لكل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهر من تاريخ إيداعها صك تصديقها أو انضمامها.

المادة ١٥

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تصحب من هذا البروتوكول في أي وقت بإشعار كتابي ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم بعد ذلك بإبلاغ الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت عليها. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنة على تسلم الأمين العام لهذا الإشعار.

٢ - لن يؤدي هذا الانسحاب إلى إعفاء الدولة الطرف من التزاماتها بموجب هذا البروتوكول فيما يتعلق بأي فعل عمل يحدث قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً. ولن يمس هذا الانسحاب بأي شكل النظر في أي مسألة تكون قيد نظر لجنة حقوق الطفل بالفعل قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.

المادة ١٦

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح طالباً إليها إعطائه بما إذا كانت تريد عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في المقترحات والتصويت عليها. وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويعرض أي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر على الجمعية العامة لإقراره.

٢ - يبدأ نفاذ التعديل المحدد وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة مع أقرته الجمعية العامة وقبلت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين.

٣ - متى بدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي قبلته، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

المادة ١٧

١ - يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، في محفوظات الأمم المتحدة.

٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصلحاً عليها من هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الموقعة عليها.

حفظت من الأصل

إضافة مادتي السلامة الجوية وأمن الطيران إلى الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ المتضمن الموافقة على إضافة مادتي السلامة الجوية وأمن الطيران إلى الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عام ١٩٨٠ بصيغتهما التالية:-

* * * * *

المادة السادسة (مكرر) السلامة الجوية

- ١- يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة وملاحيتها أو عملياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تقديم الطلب أعلاه
- ٢- فإذا تبين لأحد الطرفين المتعاقدين بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف المتعاقد الآخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتواءم مع تلك المعايير وأنه على الطرف المتعاقد الآخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة . إن فشل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة خلال فترة (١٥) يوماً أو أي فترة أطول يتفق عليها ، بعد سبباً لتطبيق المادة (٧) من هذه الاتفاقية .
- ٣- بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو ، فإنه من المتفق عليه أن أية طائرة يتم تشغيلها بواسطة مؤسسات النقل الجوي المعينة على الخدمات من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تخضع للفحص الداخلي والخارجي بواسطة المندوبين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للتأكد من صلاحية الشهادات ، والتراخيص الخاصة بها ، وبملاحيتها ، وكذلك للتأكد من حالة الطائرة العالمة ومعداتها أدائها (والتي يشار إليها من خلال هذه المادة " بالتفتيش الميداني ") شريطة أن لا يتسبب ذلك في حدوث تأخير غير مبرر للطائرة .

- ١- إذا أدت أي من التفتيشات الميدانية إلى الاستنتاجات التالية :
أ- ان الطائرة ، أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق مع مستوى الحد الأدنى للسلامة الجوية المنصوص عليها في معاهدة شيكاغو ، أو
ب- افتقار التنفيذ الفعال بشكل يدعو للقلق لمستويات الصيانة المقررة بموجب مقاييس السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو .
ج- إن أي من شهادات أو أدلة الطائرة غير ساري المفعول .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفتيش الميداني وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو التراخيص المتعلقة بالطائرة أو بملاحيتها أو تلك التي بموجبها اعتبرت إنها سارية ، أو ان المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتطابق أو ترقى عن المعايير الدنيا المعمول بها وفق معاهدة شيكاغو . عندها يتم تطبيق الفقرة (٦) من هذه المادة .

- ٥- في حالة رفض ممثل مؤسسة النقل الجوي المعينة لأسباب غير مبررة إجراء الفحص الميداني لطائرة تشغل من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فإنه يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يستنتج ان القلق المشار إليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد تحقق وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .
- ٦- يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة ، أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر فوراً في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن إتخاذ إجراءات فورية ضرورية لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة الفحص الميداني أو جراء رفض إجراء الفحص الميداني أو بسبب رفض عقد المشاورات أو غير ذلك .
- ٧- يجب إيقاف أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه ، في حالة إنهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .
- ٨- يقتضي على كل من الطرفين المتعاقدين حث شركات الطيران المعينة من قبل أي منهما على اشتراط التبليغ المسبق للحصول على موافقة سلطات الطيران المدني التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين ، عند اعتزام أي شركة طيران معينة تأجير طائرة غير مملوكة لها سواء كانت مسجلة في دولة المستثمر أو دولة أخرى ، وذلك بغرض استثمارها في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين على النقاط المتفق عليها بهذه الاتفاقية .
- ٩- طبقاً للمادة (٨٣ مكرر) من معاهدة الطيران المدني الدولي ، فإنه يجوز نقل المسؤوليات والمهام بشكل كلي أو جزئي بالنسبة لجوانب السلامة لاستخدام الطائرات المؤجرة ، المناطة لها دولة شركة الطيران المستأجرة للطائرة ، والتي ستشغل الطائرة المؤجرة تحت إشرافها .

مركز العمل

المادة السابعة (مكرر)

أمن الطيران

- ١- تمسها مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التخلف غير المشروع تشكل جزءا مكمل لهذه الاتفاقية .
- ٢- على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن ينصرا بشكل خاص وفقا لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وبروتوكولها المكمل الخاص بقمع أفعال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي والموقع في مونتريال بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .
- ٣- على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .
- ٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لأحكام أمن الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما إلزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما بأن يعملوا وفقا لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

٥- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفقرة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال العبور في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطواقم والأمتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .

٦- على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٧- على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضا بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات إدارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أخل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

حفظت من الأصل

الرمز المشترك

- أ- عند تشغيل أو تسويق الخدمات الجوية على الخطوط المتفق عليها بجدول الطرق الجوية الملحق بهذه الاتفاقية فإنه باستطاعة أي مؤسسة نقل جوي معينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين الدخول في ترتيبات في مجال رموز الرحلات المشتركة مع :-
- ١- شركة أو شركات طيران من نفس بلد الطرف المتعاقد .
 - ٢- شركة أو شركات طيران من بلد الطرف المتعاقد الآخر .
 - ٣- شركة أو شركات طيران تابعة لبلد طرف ثالث ، شريطة أن تقوم سلطات بلد الطرف الثالث بمنح حقوق مماثلة لمؤسسات النقل الجوي للطرف الآخر والسماح لها بالتشغيل وتقديم خدماتها بالاتفاق مع شركات أخرى من وإلى و عبر إقليم الطرف الثالث .
- ب- تخضع شروط الترتيبات المذكورة أعلاه عند ممارستها من قبل كافة مؤسسات النقل الجوي للاتي :-
- ١- حيازة حقوق النقل الجوي اللازمة .
 - ٢- أن تفي بالمتطلبات اللازمة لمثل هذه الترتيبات .
 - ٣- أن توضح لمشغري التذاكر التي تباع في نقاط البيع المختلفة اسم مؤسسة النقل الجوي التي تقوم بالتشغيل لكل مقطع ومع أي من المؤسسات الجوية المتعاقدة سيكون للمشغري علاقة تعاقدية

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦
تعليمات المهام الاسعافية لممارسي مهنة المسعف
والصادرة بمقتضى أحكام المادة (٩) من نظام
ممارسة مهنة مسعف رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦

- المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات المهام الاسعافية لممارسي مهنة المسعف) رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية
- المادة (٢) تحدد المهام الاسعافية للمسعف التأسيسي والمسعف المتوسط والمسعف المتقدم وفق لحكام هذه التعليمات وعلى كل من يمارس هذه المهنة التقيد بها.
- المادة (٣) تشمل مزاولة المهنة للمسعف التأسيسي المهام التالية :-
- ١- التأكد من ادامة جاهزية سيارة الاسعاف للتعامل مع الحوادث المختلفة
 - ٢- السيطرة على مكان الحادث للتمكن من القيام بعملية الاسعاف الصحيح وإزالة الخطر عن المصاب وطلب المساعدة اللازمة تبعاً لذلك .
 - ٣- تقييم حالة المصاب وتحديد الإصابات التي يجب ان تسعف وتقل حسب اولويات الاسعاف وتصنيفها في الحوادث الكبرى
 - ٤- تحديد نسبة الاكسجين في الدم باستخدام جهاز Pulse oximeter لاعطاء الاكسجين واستخدام حقيبة التنفس عند اللزوم
 - ٥- استخدام المسالك الهوائية المختلفة
 - ٦- استخدام جهاز شلط السوائل عند الحاجة
 - ٧- اجراء الانعاش القلبي الرئوي الاساسي عند اللزوم
 - ٨- استخدام جهاز الصدمة الكهربائية الخارجي الذاتي (AED)
 - ٩- استخدام الجبائر المختلفة
 - ١٠- حمل ونقل المصاب الى سيارة الاسعاف
 - ١١- حمل ونقل المصاب الى طوارئ المستشفى
 - ١٢- مراقبة حالة المصاب اثناء نقله الى المستشفى وادامة الاتصال مع غرف العمليات والمستشفى واعطاء معلومات مفصلة عن الحالة
 - ١٣- تعبئة تقرير الاجراءات الاسعافية وعرضه على المسعف المتوسط
 - ١٤- المساعدة في التعامل مع حالات الولادة الطارئة
 - ١٥- العمل تحت اشراف المسعف المتوسط او المتقدم

مركز
مجمع
الأصل

المادة (٤) تشمل مزاولة المهنة للمسعف المتوسط المهام التالية :

- ١- القيام بجميع المهام التي يقوم بها المسعف التأسيسي
- ٢- إجراء عملية التنبيب الرغامي والتحقق من وضعية ادخال الانبوب
- ٣- القيام بعملية الخزع الرغامي في حالات الانسداد الكامل لمجرى التنفس وعدم وجود طريقة بديلة
- ٤- وضع المصاب على جهاز مراقبة التخطيط الكهربائي والتمكن من قراءة التخطيط
- ٥- استخدام جهاز الصدمة الكهربائية في حالة انقباض البطين اللفي (V.F) والتسارع اللانبضي Plusless Vet
- ٦- استخدام جهاز فحص السكر في الدم
- ٧- اعطاء التسريب الوريدي عند الحاجة
- ٨- التعامل مع حالات الولادة الطارئة
- ٩- التعامل مع اصابات الاسترواح الصدري الضاغط
- ١٠- اعطاء بعض العلاجات اثناء نقل المصاب الى المستشفى وحسب اوامر الطبيب المشرف .
- ١١- استخدام جهاز Nebulizer لعمل تبخيرة عند اللزوم
- ١٢- تعبئة تقرير الاجراءات الاسعافية التي قدمت للمصاب وتقديمه الى الطبيب المختص عند الوصول الى المستشفى

المادة (٥) تشمل مزاولة المهنة للمسعف المتقدم المهام التالية:

- ١- القيام بجميع المهام والواجبات التي يقوم بها المسعف المتوسط
- ٢- تصنيف الاصابات حسب شدتها
- ٣- استخدام جهاز الصدمة الكهربائية والقيام بجميع الاجراءات الطبية الاسعافية للقلب الرئوي المتقدم
- ٤- اعطاء الادوية والمقارير الطبية اللازمة للمريض والمصاب وحسب اوامر الطبيب المشرف
- ٥- الاشراف الفني على المسعف المتوسط والتأسيسي وتقديم النصيح والارشاد والتدريب المناسب لهما .

وزير الصحة

المهندس سعيد سمير دروزة

تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات تجديد رخصة المزاولة لممارسي مهنة المسعف
والصادرة بمقتضى أحكام المادة (١٢) من نظام
ممارسة مهنة مسعف رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات تجديد الرخصة لممارسي مهنة المسعف) رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢) تسري احكام هذه التعليمات على كل من ممارسي مهنة المسعف التأسيسي والمتوسط والمتقدم.

المادة (٣) يحدد الترخيص الممنوح للمسعف التأسيسي والمتوسط والمتقدم بمقتضى احكام هذا النظام مرة واحدة كل خمس سنوات وفق الشروط الواردة في هذه التعليمات .

المادة (٤) أ- يشترط لتجديد الترخيص الممنوح للمسعف التأسيسي حصوله على دورة تشييطية في (انعاش القلب الرئوي الاساسي) كل سنتين على الاقل .
ب- يشترط لتجديد الترخيص الممنوح للمسعف المتوسط حصوله على دورتين تشييطيتين كل سنتين على الاقل في:-

- انعاش القلب الرئوي الاساسي
- تحليل للتخطيط القلبي الكهربائي
- ج- يشترط لتجديد الترخيص الممنوح للمسعف المتقدم حصوله على دورات تشييطية كل سنتين على الاقل في جميع المواضيع التالية:
- انعاش القلب الرئوي الاساسي
- انعاش القلب الرئوي الاساسي المتقدم للكبار
- انعاش القلب الرئوي الاساسي المتقدم للاطفال
- تحليل للتخطيط القلبي الكهربائي

وزير الصحة

المهندس سعيد سمير دروزة

مكراً من الاصل

تعليمات أرقام (ز/٥ إلى ز/١٥) لسنة ٢٠٠٦
صادرة عن وزير الزراعة بموجب قانون الزراعة المؤقت
رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات تنظيم صيد الأسماك في العقبة
مرقم (٥/٥) لسنة ٢٠٠٦

صادرة بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٥٥) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ .

المادة (١): تسمى هذه التعليمات "تعليمات تنظيم صيد الأسماك في العقبة" ويتم العمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة إزاء كل منها ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

- القانون: قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ .
- الوزارة: وزير الزراعة
- القارب: هو المنشأة العائمة المخصصة لصيد الأسماك بموجب تسجيلها ولا يزيد طولها عن (٢٤) متر وتسير بقوة المحرك أو المحاديف وحاصلة على إجازة ملاحية سارية المفعول .
- المالك: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يحق له امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة بمقتضى القوانين المرعية ويملك قارب صيد أو أكثر مسجل باسمه في سجل تسجيل السفن لدى السلطة البحرية الأردنية ويحق له التصرف بملكية القارب وتعيين من يلزم لقيادته .
- الصياد: هو الشخص الذي يمتن صيد الأسماك ولا يعمل لدى أية جهة رسمية .

المادة (٣): شروط ترخيص القارب

تعتمد الأنظمة والتعليمات المعتمدة والمعمول بها في السلطة البحرية الأردنية لغايات ترخيص القارب وتوفير متطلبات السلامة العامة عليه .

المادة (٤): شروط إصدار تصريح صيد

- أ- يحظر الصيد في المياه الإقليمية الأردنية في خليج العقبة إلا بتصريح خاص يصدره الوزير
 - ب- يشترط في الشخص الذي يرغب بالحصول على تصريح صيد أن يكون :-
 - ١- أردني الجنسية
 - ٢- قد أتم الثامنة عشرة من عمره
 - ٣- حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جناية مخلة بالشرف .
 - ٤- صياداً محترفاً ومتمتعاً للمهنة وعضواً في جمعية صيادي السمك التعاونية
 - ج- يجب أن يشتمل التصريح على الأقل على البيانات التالية :-
 - ١- اسم الصياد المصرح له .
 - ٢- رقم رخصة قارب الصيد .
 - ٣- المواقع التي يسمح أو لا يسمح فيها الصيد .
 - ٤- أنواع الكائنات التي لا يسمح بصيدها .
 - د- يجب الإلتزام والتقيّد بالشروط الواردة في تصريح الصيد، وبحق للوزير إلغاء التصريح بشكل نهائي في حال مخالفة أي من الشروط الواردة فيه، أو وقف التصريح للمدة الزمنية التي يراها مناسبة .
- المادة (٥): يمنع منعاً باتاً الصيد في الحالات التالية :-
- ١- إذا كان قائد القارب غير حاصل على إجازة قيادة قارب سارية المفعول .
 - ٢- إذا كان القارب غير مرخص وغير مجاز .
 - ٣- باستخدام حواكير الشباك والمواد السامة .

هكذا من الأصل

- ٠٤ باستخدام الشباك التي تقل فتحة العين فيها عن (١,٥*١,٥) بوصة باستثناء الشباك المخصصة لجمع الطعم والتي يحظر استخدامها لغير هذه الغاية.
- ٠٥ باستخدام الفخاخ المعمولة على شكل أقفاص معدنية (السحاوي) التي تقل فتحة العين فيها عن (بوصتين) أو (٥) سم.
- ٠٦ داخل حدود متنزه العقبة البحري الممتدة من شمال المحطة البحرية وحتى جنوب نادي ضباط الأمن العام ومن نقطة الشاطئ وحتى مسافة (٣٥٠) متراً غرباً.
- ٠٧ في مناطق السباحة ومراسي السفن وعلى مسافة تقل عن (٣٠٠) متراً من أرصفة الموانئ.
- ٠٨ صيد الكائنات النادرة والمهددة بالانقراض مثل (السلاحف البحرية، الدلافين، أسماك القرش).
- ٠٩ جمع أو قطف المرجان والأصداف وصيد أسماك الزينة الملونة.
- ١٠ الصيد في مواقع الحيد المرجاني والمياه الضحلة.
- ١١ قرب الشواطئ إلا لفأيات جمع الطعم.

المادة (٦): يصدر الوزير قائمة بأسماء الكائنات النادرة والمهددة بالانقراض والتي يحظر صيدها ويتم مراجعتها بشكل دوري وكلما اقتضت الضرورة.

المادة (٧): يصدر الوزير قائمة بالمواقع والأماكن والأوقاف التي يُسمح بما جمع الطعم.

المادة (٨): على كل صياد حاصل على تصريح التقيد بما يلي :-

- ٠١ مدة الإبحار وساعة المغادرة والعودة والإتجاه من الجهة المختصة.
- ٠٢ إبراز التصريح عند المغادرة للجهات المختصة وفي أي وقت يُطلب منه ذلك.
- ٠٣ حصر الركاب والطاقم والتأكد من البيانات قبل المغادرة وعند العودة وإنشاء الإبحار من قبل الجهة المختصة.

- ٠٤ عدم الإقتراب من المواقع الحساسة مثل القصور الملكية العامة ومحطة ربط الغاز الأردني المصري ومحطة ربط الكهرباء.
- ٠٥ عدم الإقتراب من الحدود الدولية المائية مع الدول المجاورة بمسافة لا تقل عن (٥٠٠) متر.
- ٠٦ عدم الإقتراب من الموانئ والقطيع البحرية الراسية.
- ٠٧ عدم تحميل أشخاص غير مصرح لهم بالصيد، وعدم تحميل أو تنزيل الأشخاص المصرح لهم بالصيد من أي موقع، عند الموقع المعتمد وهو مفرزة حوض الصيادين فقط.
- ٠٨ عدم ترك القوارب في عرض البحر دون وجود أشخاص فيها والصعود إلى قوارب أخرى.
- ٠٩ الإبقاء على اسم القارب ورقمه ظاهراً طيلة مدة الإبحار ومحظر عليه إخفاءه لأي سبب حتى عودته إلى المرفأ الذي غادر منه.

المادة (٩): يكون مالك القارب وسائقه مسؤولين متضامنين في الالتزام بأحكام القانون وهذه التعليمات والتدابير الصادرة بمقتضاه.

المادة (١٠): يعاقب كل من يخالف القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه بالعقوبات الواردة في القانون.

الدكتور عاصف الزعبي
وزير الزراعة

هكذا على الأصل

تعليمات وشروط اقتناء حيوانات الاختبار وإجراء التجارب عليها رقم (٦/ز) لسنة ٢٠٠٦
صادرة بمقتضى البند (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٥٧)
من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (1):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات اقتناء واستخدام حيوانات الاختبار في الدراسات والبحوث والتجارب العلمية) ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (2):

تهدف هذه التعليمات الى تحديد شروط اقتناء واستخدام حيوانات الاختبار في الدراسات والبحوث والتجارب العلمية من قبل المؤسسات ومراكز الأبحاث العلمية العامة والخاصة .

المادة (3):

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها لأنها ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

القانون
الوزارة
الوزير
الرخصة

قانون الزراعة رقم (44) لسنة 2002

وزارة الزراعة

وزير الزراعة

رخصة اقتناء حيوانات الاختبار وإجراء التجارب عليها أو جمع

أحياء برية لغايات علمية أو عينات متاحف

اللجنة الفنية الخاصة بمنح الرخصة لاقتناء حيوانات الاختبار

لإجراء التجارب عليها

اللجنة المختصة

للإساعات الاعتبارية

الجامعات الرسمية والأهلية والمعاهد والكليات الرسمية والأهلية
ومراكز دراسات البحوث العلمية

حيوانات الاختبار

كافة أنواع الحيوانات التي تستخدم في الأبحاث والدراسات
والتجارب العلمية التي تجري في مؤسسات البحوث العلمية بهدف
إجراء التجارب العلمية المختلفة تحت إشراف مختصين وضمن
برامج بحث علمي محددة (مثل القوارض وسلالاتها وقرود العليا ،
وأكلات اللحوم والزواحف والبرمائيات والطيور والأرانب
والوبريات والأحياء المائية)

الشرف الإداري

هو الشخص الذي يكون مسئولاً عن مكان اقتناء حيوانات
الاختبار وأجراء التجارب عليها وإدارياً وقانونياً على أن
يكون حاصلًا على درجة الدكتوراه في الطب البشري
، الصيدلة، الطب البيطري، أو العلوم الطبية .

الشرف الفني

هو الشخص المسؤول عن إجراء البحوث والتجارب العلمية
المراد تنفيذها على حيوانات التجارب ، شرطه در أن يكون
حاصلًا على درجة علمية في إحدى تخصصات العلوم الطبية
هو الشخص المسؤول عن العناية والرعاية الصحية للحيوان
شرطه أن يكون حاصلًا على شهادة الطب البيطري أو شهادة
في علم الحيوان

شرف بيت الحيوانات

الأحياء البرية

كافة أنواع الحيوانات البرية والطيور البرية غير الداجنة الواقعة
تحت تصنيف المملكة الحيوانية

الأبحاث العلمية

هي الأبحاث الخاصة التي يتم استخدام الحيوانات بها لأغراض
التجربة والبحث بعد الحصول على الموافقة الخطية بذلك .

بيت الحيوان

هو المكان المخصص لتربية الحيوان وإكثاره

مركز الأبحاث

هو المكان المخصص لإجراء التجارب على الحيوانات

المادة (4):

تمنح الرخصة في حالة استيفاء الشروط الواردة في التعليمات باسم المؤسسة الاعتبارية ولا
تمنح للأفراد إلا بموافقة الوزير .

هكذا أتفق الأصل

المادة (5):

قبل البدء بتنفيذ أي تجربة على الحيوانات يجب اخذ الموافقة المسبقة من قبل المعنيين في وزارة الزراعة و الجهات ذات العلاقة حسب طبيعة التجربة .

المادة (6):

لجنة الترخيص: تشكل وبقرار من معالي الوزير لجنة تسمى لجنة ترخيص أماكن اقتناء الحيوانات و إجراء عليها و تكون مكونة من ثلاثة أعضاء :

1- مندوب عن مديرية مختبرات الثروة الحيوانية / رئيس اللجنة .

2- مندوب عن مديرية البيطرة / عضواً .

3- مندوب عن مديرية الإنتاج الحيواني مهندس زراعي إنتاج حيواني / عضواً .

ويمكن للجنة الاستعانة بأي خبرات تراها مناسبة

المادة (7):

يجب أن يسبق أي برنامج لإقتناء حيوانات الاختبار واستعمالها في التجارب العلمية ملف علمي يحتوي على المعلومات التالية ويوضح فيه ما يلي :

- أ- الشخص المشرف على الدراسة أو البحث ومؤهلاته .
- ب- الأهداف العامة والخاصة من هذه التجارب أو الأبحاث .
- ت- تحديد المكان الذي ستجري فيه التجارب أو الأبحاث .
- ث- ترقيم وتحديد أنواع وأعداد الحيوانات المستخدمة في التجربة أو البحث .
- ج- تحديد طرق البحث والتجارب المراد إتباعها .
- ح- الالتزام بالمعايير الدولية للمعاملة الإنسانية للحيوانات
- خ- الفترة الزمنية لهذه التجارب أو الأبحاث .
- د- تحديد الأشخاص القائمين والعاملين على البحث أو التجربة .
- ذ- تحديد طرق إعطاء المواد المستخدمة في التجربة :-
- 1- الحقن : إيصال المواد المستخدمة عن طريق العضل أو تحت الجلد أو في الوريد أو في القلب أو التجويف البطني باستخدام الأدوات المناسبة المستهلكة المعدة لهذا الغرض .
- 2- الجهاز الهضمي : إيصال المواد المستخدمة عن طريق الجهاز الهضمي مباشرة إما من خلال الفم أو المعدة أو الشرج .

- 3- الدهن : إيصال المواد المستخدمة من خلال مسحها أو طلائها مباشرة على الجلد .
- 4- التقطير (العين أو الأذن أو الأنف) إيصال المواد المستخدمة بالعين أو بالأذن أو الأنف مباشرة .
- 5- الاستنشاق : إيصال المواد المستخدمة عن طريق الجهاز التنفسي .

المادة (8):

القتل الإنساني : يجب أن يتم التخلص من كافة الحيوانات التي استخدمت في التجارب أو الأبحاث بطريقة القتل الرحيم حسب نوع الحيوان ، كما يجب أن تتم العملية من قبل أشخاص مدربين ومختصين للقيام بهذه العملية :

- التذبيات : استخدام حاضنات ثاني أكسيد الكربون CO2 في قتل الثدييات وعدم استخدام جرعات عالية من أي مادة مخدرة مثل الأثير أو الكلوروفورم لأي سبب كان

- الزواحف والبرمائيات : يجب قتل هذه الأنواع بالتجميد على درجة حرارة 20° مئوية تحت الصفر على الأقل .

- الطيور : يجب استخدام حاضنات ثاني أكسيد الكربون أو إعطاء جرعة زائدة من مادة مخدرة مثل الكيتامين .

- الأحياء المائية : استخدام التجميد المباشر على درجة حرارة 20° مئوية تحت الصفر لأكثر .

المادة (9):

الشروط الفنية لأماكن اقتناء حيوانات الاختبار وإجراء التجارب عليها :

- 1- يجب أن يكون بيت مركز الأبحاث بغرف مفصولة عن بيت الحيوانات
- 2- يجب على المؤسسات العلمية أو مراكز البحوث ضرورة الاحتفاظ بسجلات خاصة تبين أعداد وأنواع وأشكال وأرقام ومصادر الحيوانات وأي معلومات أخرى متعلقة بحيوانات الاختبار المستخدمة أو الموجودة في مراكز الأبحاث .

حكمة من العمل

3- المساحة والتهوية يجب أن تكون غرف أو أماكن اقتناء حيوانات الاختبار متناسبة مع المتطلبات العالمية للحيوانات المستخدمة من حيث مساحة الأقفاص أو أماكن الحجر كما هو مبين في الملحق رقم (2) ودرجات الحرارة صيفاً وشتاءً وسبل التهوية الحديثة وطرق التخلص من الفضلات والنظافة العامة .

4- التغذية : يجب تحديد برنامج يومي لإطعام وسقاية حيوانات الاختبار حسب الاحتياجات الغذائية الخاصة بكل حيوان وضمن المواصفات المتفق عليها عالمياً .

5- يجب التخلص من بقايا الغذاء المتبقي أو المتناثر داخل الأقفاص وعدم استخدامها مرة أخرى بالطرق الصحية المتبعة عالمياً .

6- العناية العامة : على القائمين التعامل مع حيوانات الاختبار بطريقة إنسانية تتماشى مع مبادئ الرفق بالحيوان وعدم القسوة .

7- يجب الفصل بين أنواع حيوانات الاختبار في الغرف الخاصة بحيث أن يتم عزل كل نوع من أنواع الحيوانات في غرف منفصلة ولا يجوز إبقاء أكثر من نوع واحد في غرفة واحدة .

8- نقل الحيوانات : يجب أن يتم نقل حيوانات الاختبار من غرف الاقتناء أو الإكثار إلى المختبر ضمن أقفاص مجهزة وآمنة تضمن عدم هروب الحيوانات وعدم إيذاها وتحت إشراف الفنيين المختصين .

المادة (10) :

الشروط الصحية :

1- المعاينة والفحص الطبي الدوري لحيوانات الاختبار الموجودة في أماكن الاقتناء حيوانات الاختبار وإجراء التجارب عليها من قبل الطبيب البيطري المشرف واعداد سجلات خاصة بذلك وعمل تقارير دورية وشهرية خاصة بذلك .

2- يجب التخلص من الحيوانات الميتة أو أي جزء منها أو التي أجري عليها التجارب بطريقة صحية تضمن المحافظة على السلامة العامة .

3- الالتزام بشروط السلامة العامة لجميع العاملين في المركز .

4- يجب الحصول على موافقة اللجنة المختصة عند استخدام أي طريقة أخرى لإيصال المواد المستخدمة في التجارب أو تعريض حيوانات الاختبار لها غير واردة في هذه اللوائح مع بيان الأسباب الموجبة لاستخدامها .

5- ضرورة الإبلاغ عن الإصابة بأية أمراض وبائية ومعوية ، حال الاشتباه بها ، لمنزلية البيطرة / وزارة الزراعة ، لمنع انتشار الأمراض والسيطرة عليها .

المادة (11) :

الحيوانات البرية التي يتم تجميعها للغايات العلمية :

1- يحظر جمع أي حيوة أحياء برية أو مشتقاتها أو منتجاتها لاستخدامها للغايات العلمية أو استخدامها بغرض إجراء التجارب العلمية بدون تصريح من الوزارة وحسب ما نص عليه القانون .

2- يجب على المشرف الإداري التقدم بطلب تصريح جمع أحياء برية واستخدامها في التجارب موضعاً في الطلب ما يلي :

أ- الهدف وأهمية التجربة ،

ب- الأسباب الموجبة لاستخدام النوع البري .

ج- مصدر هذه الأنواع البرية وطريقة جمعها .

د- عدد العينات المراد جمعها واستخدامها .

هكذا من الأصل

المادة (12)

صينات المتاحف:

- 1- يحظر جمع أي عينة لأي نوع من الأحياء البرية لغايات المتاحف دون الحصول على تصريح مسبق من الوزارة .
- 2- يجب على كل متحف مرخص الاحتفاظ بسجلات تبين كافة أنواع العينات البرية الموجودة في المتحف المراد إضافتها مع بيان الأنواع والأعداد والمصدر وطريقة الجمع والتصاريح والشهادات اللازمة في حال استيرادها من خارج المملكة .
- 3- يمنع جمع صينات برية أو إجراء أية بحوث أو تجارب عليها بدون أن تخضع لهذه التعليمات .

المكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

ملحق رقم (1)

مواصفات مبنى بيت الحيوان:

1- الأرضيات:

يجب أن تكون مصقولة و ملساء وخالية من التشققات و مطلية بمواد مقاومة للرطوبة و للمواد الكيماوية والمنظفات ومخلفات الحيوانات و تحتوي على أقل عدد ممكن من التواطع أو الفواصل ، ويفضل أن تكون مبنية من مادة أو مواد إسمنتية صلبة .

2- الجدران:

يجب أن تكون ملساء مبنية من مواد مقاومة للحرارة والرطوبة ، ومقاومة للعوامل الخارجية ، لا تحتوي على تشققات وأن تكون قابلة للتنظيف بسهولة ومغطاة بمادة إيبوكسي .

3- السقف:

يجب أن يكون مبنياً من مواد مقاومة للرطوبة ، وخالياً من التشققات والفواصل ، وأن يكون مبنياً من مواد قابلة للتنظيف بسهولة ومغطاة بمادة إيبوكسي .

4- نظام التدفئة ، التبريد ، التهوية :

يجب المحافظة على جو الغرف ملائماً من حيث الحرارة والرطوبة بحيث تلائم كل نوع من أنواع الحيوانات المستخدمة في التجربة وأعدادها وتوزيعها في غرف الحيوانات المختلفة .

5- الإضاءة :

يجب أن يكون نظام الإضاءة آمناً ويوفر إضاءة جيدة مع ضرورة توفر محول إضافي لاستخدامه في حالات الطوارئ ويفضل استخدام نظام الإضاءة للفلورسنت .

6- أماكن التخزين :

يجب توفير أماكن خاصة للتخزين ، تتناسب مع نوع المواد المراد تخزينها وتوفير ثلاثيات خاصة لحفظ الحيوانات الميتة أو الأنسجة لأغراض التجارب .

7- عازل للصوت :

يجب أن تحتوي الجدران في غرف الحيوانات على مادة عازلة للصوت .

8- أماكن خاصة لتنظيف وتعقيم الأقفاس :

يجب توفر أماكن ومعدات خاصة لعملية تنظيف وتعقيم الأقفاس حسب نوعها وأحجامها .

9- غرف العمليات الجراحية :

هكذا من الأصل

ملحق رقم (٢)

الرقم	نوع الحيوان	الوزن بالغ	المساحة سم	الارتفاع سم
١-	فار	١٠ >	٣٩	١٣
		لغاية ١٥	٥٢	١٣
		لغاية ٢٥	٧٧,٤	١٣
		٢٥ <	٩٧	١٣
٢-	جرد	١٠٠ >	١١٠	١٨
		لغاية ٢٠٠	١٤٨,٣٥	١٨
		لغاية ٣٠٠	١٨٧,٥٥	١٨
		لغاية ٤٠٠	٢٥٨	١٧
		لغاية ٥٠٠	٣٨٧	
		٥٠٠ <	٤٥٢	
٣-	هامستر	١٠ >	٦٥	١٦
		لغاية ٨٠	٨٤	١٦
		لغاية ١٠٠	١٠٣,٢	١٦
		١٠٠ <	١٢٣	١٦
٤-	خلل عينا	٣٥٠ >	٣٨٧	١٨
		٣٥٠ <	٦٥١	١٨
الرقم	نوع الحيوان	الوزن بالغ	المساحة سم	الارتفاع سم
٥-	الأرانب	٢٠ >	٠,١٣٥	٣٦
		لغاية ٤ كغم	٠,٢٧	٣٦
		لغاية ٥,٤ كغم	٠,٣٦	٣٦
		٥,٤ <	٠,٣٦	٣٦
٦-	القطط	٤ >	٠,٢٧	٦١
		٤ <	٠,٣٦	٦١

٧-	كلاب	١٥ >	١	
		لغاية ٣٠ كغم	١,٠٨	
		٣٠ <	٢,١٦	
٨-	القرود	لغاية ١ كغم	٠,١٤٤	٢١
		لغاية ٣ كغم	٠,٢٧	٧٦,٢
		لغاية ١٠ كغم	٠,٣٧٨	٧٦,٢
		لغاية ١٥ كغم	٠,٧٢	٨١,٢٨
		لغاية ٢٥ كغم	١	٩١,٤٤
		لغاية ٣٠ كغم	١	١١٧
		٣٠ <	١,٣٥	١١٧
٩-	السعادين Apes	لغاية ٢٠ كغم	١	
		لغاية ٣٥ كغم	١,٣٥	
		٣٥ <	٢,٢٥	
١٠-	الحمائم / الدواجن	٢ >	٠,٠٧٢	
		لغاية ٤ كغم	٠,٠٢٢٥	
		لغاية ٥,٤ كغم	٠,٠٤٥	
		٥,٤ <	٠,٠٩	
الرقم	نوع الحيوان	الوزن / كغم	المساحة م لكل رأس	
١-	أبقار (١)	٧٥ >	٢,٥	
		لغاية ٢٠٠	٤,٥	
		لغاية ٣٥٠	٦,٥	
		لغاية ٥٠٠	٨,٥	
		لغاية ٦٥٠	١١	
		٦٥٠ <	١٤	

هكذا من الأصل

	١	٧٥ >	٥-٢	
	٣	لغاية ٢٠٠		
	٥	لغاية ٣٥٠		
	٧	لغاية ٥٠٠		
	٩,٥	لغاية ٦٥٠		
	١٠	٦٥٠ <		
	١,٥	٧٥ >	٥ <	
	٣	لغاية ٢٠٠		
	٤,٥	لغاية ٣٥٠		
	٦,٥	لغاية ٥٠٠		
	٨,٥	لغاية ٦٥٠		
	٩,٥	٦٥٠ <		
	١٣	٦٥٠ <	الخيول	-٢
	٦,٥	-	الخيول المقرمه	-٣
	٥	٢٠٠ > كغم	٤-١	
	٦,٥	٢٠٠ < كغم	٤ <	
	١	٢٥ > كغم	الأغنام والماعز	-٤
	١,٣٥	لغاية ٢٥		
	٢	٥٠ <		

	١	٢٥ > كغم	٥-٢	
	١,٢	لغاية ٥٠ كغم		
	١,٥	٥٠ < كغم		
	١	٢٥ >	٥ <	
	١,٢	لغاية ٥٠		
	١,٣٥	٥٠ <		
	١	١٥ >	الخنازير (١)	-٥
	١,٠٨	لغاية ٢٥		
	١,٣٥	لغاية ٥٠		
	٢,٢	لغاية ١٠٠		
	٤,٣٠	لغاية ٢٠٠		
	٥	٢٠٠ <		

مكتبة البرلمان

	١	٢٥ >	٥-٢	
	١	لغاية ٥٠		
	١	لغاية ١٠٠		
	٣	لغاية ٢٠٠		
	٥	٢٠٠ <		
	١	٢٥ >	٥ <	
	١	لغاية ٥٠		
	٢	لغاية ١٠٠		
	٣,٢٥	لغاية ٢٠٠		
	٤,٣٢	٢٠٠ <		

تعليمات رقم (٧/ج)

تعليمات مرض الحمى القحمية

صادرة بموجب المادة (٤٦) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات تعليمات مرض الحمى القحمية لسنة ٢٠٠٢ ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) : مع مراعاة التعاريف الواردة في المادة (٢) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة غير ذلك:

- القانون : قانون الزراعة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ .
- الوزير : وزير الزراعة
- المرض : مرض الحمى القحمية (الجمرة للخبينة).
- الحيوان المصاب : الحيوان المصاب بمرض الحمى القحمية .
- الحيوان المشتبه به : هو الحيوان الذي نلق بشكل مفاجئ مع خروج دم احمر قاتني يميل للسواد غير متخثر من فتحات الجسم الطبيعية.
- الحيوانات القابلة للإصابة بالمرض : الحيوانات القابلة للإصابة الطبيعية بمرض الحمى القحمية مثل الأبقار والأغنام والماعز والجمال والخيول والفرلان والخلارير والفيلة .
- الطبيب البيطري : الطبيب البيطري الذي يعمل بالقطاع الخاص ومرخص له بمزاولة مهنة الطبيب البيطري حسب قانون ممارسة مهنة الطب البيطري المعمول به.
- الطبيب البيطري المختص : الطبيب البيطري المعين في وزارة الزراعة.

المادة (٣) : لا يجوز لأي شخص :

- أ- ذبح أو سلق أو الاستفادة من جلد وصوف وشعر الحيوان المصاب أو المشتبه بإصابته بالمرض .

هكذا من الأصل

- ب- تشريح أو فتح أو سلق أو العبث بمحتويات أي جيفة أو الاستفادة من أعضائها أو جلدها أو صوفها أو شعرها إذا نفلت نتيجة إصابتها أو الاشتباه بإصابتها بالمرض .
- ج- أن يعرض للبيع أي حيوان مصاب أو مشتبه بإصابته بالمرض في أي سوق أو ساحة أو حظيرة.
- د- أن ينقل على الطرق بواسطة أي وسيلة نقل أو سيراً على الأقدام أي حيوان مصاب أو مشتبه بإصابته بالمرض أو أن يتسبب بحمله أو نقله.
- هـ- أن يقوم بتداول أو بيع جلود أو صوف أو شعر أي حيوان نفق أو أصيب أو اشتبه بإصابته بالمرض.

المادة (٤) : على كل من بحوزته حيوان مصاب أو مشتبه بإصابته بالمرض أو جثة حيوان نفق نتيجة إصابته أو الاشتباه بإصابته بالمرض أن يبلغ أقرب مركز زراعي أو مديرية زراعة أو مركز أممي لمكان الحادث .

المادة (٥) : على كل طبيب بيطري قام بفحص أي حيوان أو جثة حيوان يعتقد أنه مصاب أو مشتبه بإصابته بالمرض أن يبلغ أقرب مركز زراعي أو مديرية زراعة أو مركز أممي لمكان الحادث.

المادة (٦) : للطبيب البيطري المختص الحق في اتخاذ الإجراءات التالية في حال الاشتباه بالمرض :

- أ- عزل الحيوانات المريضة أو المشتبه بإصابتها ومنع ذبحها .
- ب- أخذ العينات اللازمة للتشخيص المخبري دون فتح الجثة .
- ج- فرض حظر على الزريبة أو الحقل أو العطار الذي ظهرت فيه الحالة المشتبه بها بمنع دخول وخروج الحيوانات ومنتجاتها مثل الصوف والشعر واللحوم كذلك الزبل والفض والعلف والأدوات التي كانت على تماس مباشر مع الحيوانات المصابة أو المشتبه بإصابتها بالمرض .

- د- منع استهلاك أو نقل المواد والمنتجات الحيوانية الناتجة عن الحيوانات النافقة أو المصابة أو المشتبه بإصابتها بالمرض.
- هـ- إتلاف جثث الحيوانات النافقة بواسطة حرقها مع ضرورة ملاحظة حرق التربة الموجودة تحت وحول الجثة بعمق ٢٠ سم وخاصة التربة المختلطة بإفرازات الفتحات الطبيعية للحيوان النافق .

و- في حالة تعذر حرق الجثة يمكن دفنها بحفرة بعمق ١,٥ م على الأقل بعد إحاطتها بالجير الحي مع ملاحظة عدم تقطع الجلد.

ز- تنظيف وتطهير المكان الذي ظهرت فيه الحالة وكذلك جميع الأدوات التي كانت على تماس مباشر مع الحيوان المصاب من قبل المالك أو المتصرف بالمكان وعلى نفقته الخاصة ووفقاً للمادة (٧) من هذه التعليمات ويجب أن يتم التنظيف والتطهير بمعرفة وموافقة وإشراف الطبيب البيطري المختص .

ح- حرق فوراً زبل و فرشاة و علف الحيوان النافق وكذلك جميع المنتجات الحيوانية الناتجة عنه مثل الصوف والشعر واللحم والجلد.

ط- القيام بحملة شاملة لتحصين جميع الحيوانات القابلة للإصابة في منطقة ظهور الإصابة والمناطق المحيطة بها .

ي- على الطبيب البيطري أن يقوم فوراً بحصر عدد الحيوانات النافقة وعدد القطيع الكلي وتزويد مديرية البيطرة بتقرير عن ذلك. وعليه أن يقوم بمتابعة الكشف على القطيع الذي ظهرت به الإصابة والإبلاغ عن أية حالات نفوق جديدة.

المادة (٧) : أ. عند تنظيف وتطهير المكان الذي يتواجد فيه الحيوان المصاب يتوجب القيام بالأمور التالية حسب ترتيبها:

١. التطهير الأولي لجميع الأرضيات والأسطح والمواد الموجودة في المكان الذي ظهر فيه المرض وذلك بواسطة رشها بمطهر فعال للقضاء على المسبب المرضي .
٢. كشط الزبل والفرشة والقش والإفرازات المتواجدة على الأرضيات والجدران والأجهزة مع ضرورة ارتداء الأشخاص الذين يقومون بهذه المهمة الملابس الواقية والكمامات والقفازات .

حكمة من الأصل

٣. غسل المكان غسلاً جيداً بالماء ويفضل أن يكون الماء حاراً
 ٤. التطهير النهائي بواسطة رش المطهرات الفعالة ويفضل تكراره أسبوعياً طيلة فترة الحظر.
 ٥. حرق الزبل والقش وغير ذلك من الأشياء التي رقت من المكان أو خلطها بالجير الحي ودفنها
 ٦. رش المبيدات الحشرية للقضاء على الذباب والحشرات الموجودة في المنطقة.
- ب- أما إذا كان المكان الذي ظهرت فيه الإصابة عبارة عن ساحة مفتوحة أو أي مكان يتعذر فيه تنظيفه وتطهيره بالكيفية المقررة فيستم عندها تنظيفه وتطهيره بما يتوافق مع الشروط التي يضعها الطبيب البيطري المختص .

المادة (٨) : على الطبيب البيطري المختص في حال تأكيد الإصابة مخبرياً إعلام الحاكم الإداري ومدير الصحة عن ثبوت الإصابة لاتخاذ الإجراءات اللازمة

المادة (٩) : يظل الحظر المفروض معمولاً به ولا يجوز إيقافه إلا بعد :

- أ- مضي ٢١ يوماً على آخر إصابة أو نفوق بالمرض .
- ب- مضي ٢١ يوماً على تحصين الحيوانات القابلة للإصابة بالمنطقة.

المادة (١٠) : يعاقب كل من يخالف القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه بالعقوبات الواردة في القانون.

الدكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

تعليمات رقم (٨/ز) لسنة ٢٠٠٦
تعليمات معدلة لتعليمات الحجر البيطري لسنة ٢٠٠٦
صادرة بموجب المادة (٤٩) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الحجر البيطري لسنة ٢٠٠٦) وتقرأ مع التعليمات رقم (٣/ز) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تضاف مادة جديدة تكون المادة (٤٧) وعلى النحو التالي:

أولاً: مرور المنتجات الحيوانية بطريقة التراخيص عبر الأراضي الأردنية

١. تخضع كافة المنتجات الحيوانية لطلب رخصة مسبقة من وزارة الزراعة لغايات المرور عن طريق الترانزيت.
٢. تطبيق ما ورد في المادتين (٦٠٥) من تعليمات الحجر الصحي رقم ٣/ز لسنة ٢٠٠٣ وللتأكيد على البلد ج من المادة (٥) .
٣. يسمح بمرور المنتجات الحيوانية بغض النظر عن الوضع الصحي في دولة المنشأ ودول المرور إذا تبين أن المنتج مجهز ومغلف ووارد ضمن وسائط نقل مبردة ومحكمة الإغلاق ومرصوفة جمركبياً .
٤. المنتجات التي لا تخضع للتغليف وتشكل خطراً لتسرب المسببات المرضية توضع لها شروط خاصة لمنع دخول المسببات المرضية للأردن.
٥. مراعاة الشروط القياسية الأردنية للنقل والتبريد.
٦. لا يجوز تفريغ حمولة الإرسالية من وسيطة نقل إلى أخرى داخل الأراضي الأردنية إذا كانت المنتجات الحيوانية قادمة من دول لا يسمح الوضع الصحي فيها بالاستيراد منها ويستثنى من ذلك المواد المعلبة والمعاملة حرارياً .
٧. يجوز للوزير استثناء ما يراه مناسباً من المنتجات الحيوانية من رخص مرور ترانزيت ضمن شروط لنية وصحية خاصة .

محكمة العدل

ثانياً : مرور المنتجات الحيوانية المرفوضة من بلد المقصد بطريقة الترانزيت عبر الأراضي الأردنية .

يسمح بإعادة مرور ترانزيت المنتجات الحيوانية المرفوضة من بلد المقصد النهائي (إعادة مرور عبر الأراضي الأردنية) شريطة التقيد بالشروط التالية :

١. الحصول على رخصة لإعادة مرور الإرسالية المرفوضة من بلد المقصد .
٢. أن تكون البضاعة المعادة هي نفسها البضاعة المارة بموجب البيان الجمركي الأصلي .
٣. أن ترد الإرسالية ضمن سيارات محكمة الإغلاق ومرصوفة جمركياً .
٤. يقدم صاحب العلاقة تعهد على عدم إدخال الإرسالية أو أي جزء منها إلى السوق المحلي .
٥. أن تمر الإرسالية عبر الأراضي الأردنية خلال فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة وبمرافقة جمركية وزراعية .
٦. أن لا يتم تخزين أو تخزين أي جزء من الإرسالية على الأراضي الأردنية أو المناطق الحرة الأردنية أو البوندو عدم تبديل وسائل النقل .
٧. في حال عدم التقيد بالشروط السابقة لا يسمح بمرور للمنتجات بطريقة الترانزيت عبر أراضي المملكة وتلتف الإرسالية على نفقة صاحبها وضمن آلية تضعها لجنة خاصة بالإتلاف .

المادة (٣) : يعاد ترقيم المادة اللاحقة لتصبح (٤٩).

الدكتور عاكف الزعبي

وزير الزراعة

تعليمات رقم (٩/ز) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات معدلة لتعليمات مرض الحمى القلاعية

صادرة بموجب المادة (٤٦) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات " تعليمات معدلة لتعليمات مرض الحمى القلاعية لسنة ٢٠٠٦ " وتقرأ مع التعليمات رقم (٤٣/ز) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) : تعدل المادة (٣) الفقرة (ز) من التعليمات الأصلية لتصبح كما يلي :
" أن ينسح المجال لأي حيوان مصاب أو مشتببه بإصابته إن كان هو صاحبه الموكل أمره إليه بأن يسير على الطريق أو جوانبها أو أية أرض عامة أو أرض غير مسورة أو حقل أو أي مكان غير مسموح تسبيجاً كافياً "

المادة (٣) : تعديل بإضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة وتوضع بعد الفقرة (ب) مباشرة:

" ج. كل حقل أو زريبة أو عقار ظهرت فيه إصابة بالمرض يمنع إخراج أي حيوانات مجترة منها أو أي من منتجاتها كالجلود والصوف والشعر التي كانت على تماس مباشر مع الحيوانات المريضة إلا بعد تعقيم هذه المنتجات بالطرق الفنية وبموافقة الطبيب البيطري "

المادة (٤) : تعديل بإضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة وتوضع بعد الفقرة (ج) مباشرة :

" ج. يمنع خروج السيارات التي كانت على تماس مباشر مع الحيوانات المصابة أو استعملت في نقلها إلا بعد تنظيفها وتطهيرها وخاصة إطاراتها " .

المادة (٥) : تعديل بإضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة وتوضع بعد الفقرة (د) مباشرة :

هكذا من الأصل

" ز. إذا وجدت خيول كانت مخالطة للحيوانات المصابة أو المشتبه بإصابتها فيمنع خروجها أو انتقالها إلى مكان آخر إلا بعد تطهير حوالها وتقام أحواض خاصة تملأ بالمطهرات لهذا الغرض " .

المادة (٦) : تعديل بإضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة وتوضع بعد الفقرة (ز) مباشرة :

" و. يحظر تداول أو تسويق حليب الحيوان المصاب أو المشتبه بإصابته للاستهلاك البشري إلا بعد غليه أو معاملة حرارياً (بسترته) بدرجة كافية للقضاء على الفيروس المسبب للمرض " .

المادة (٧) : تعديل المادة (٤) البند (٢) لتصبح كما يلي :

" يظل الإخطار الذي بلغه الطبيب البيطري أو من يفوضه إلى الشخص المتصرف بالتجار والصادر بمقتضى هذه التعليمات معمولاً به إلى أن يُلغى بإخطار آخر حسب النموذج (ب) المدرج في ذيل هذا النظام وذلك بعد مضي ٢١ يوماً على آخر إصابة أو إعدام أو تفوق لأي فترة أخرى مناسبة يراها الطبيب البيطري " .

المادة (٨) : تعديل بإضافة المادة التالية بعد المادة السادسة مباشرة وإعادة ترقيم المواد اللاحقة :

أ - إعلان منطقة الإصابة بمنطقة موبوءة بمساحة نصف قطرها ٣ كم من مركز ظهور الوباء .

ب - القيام بالمراقبة الحثيثة والمسح الوبائي للمنطقة المحيطة وبمساحة نصف قطرها ١٠ كم من مركز ظهور الإصابة وذلك لاكتشاف المبكر لأي حالات جديدة .

ج - يجوز لوزير الزراعة وبترتيب من مدير البيطرة تعديل مساحة المنطقة المملنة كمناطق موبوءة أو كمناطق مسح وبائي حسب ما يراه مناسباً .

د - يجوز لوزير الزراعة وفي حالة الانتشار الواسع للوباء رغم الإجراءات المتخذة إصدار التعليمات والقيام بأي إجراءات يراها مناسبة لمنع انتشار الوباء " .

المادة (٩) : تعديل المادة (٧) الفقرة (أ) لتصبح :

" يحظر نقل المواشي أو منتجاتها مثل (الجلود ، الشعر ، الصوف ، اللحوم) أو الجيف أو القش أو الزيل أو العلف من منطقة موبوءة أو قرية أو مزرعة أو محطة إلى قرية أو مزرعة أخرى في تلك المنطقة بدون تصريح خطي من الطبيب البيطري " .

المادة (١٠) : تعديل الفقرة (ب) من المادة (٧) لتصبح :

" يجوز لأي شخص أن يذبح أي رأس من الماشية ظهرت عليه أعراض الحمى القلاعية أو كان على تماس مباشر مع حيوانات ظهرت عليها أعراض المرض شريطة :

أولاً : بالنسبة للأغنام :

١- الإشراف البيطري قبل وبعد الذبح .

٢- إتلاف مناطق الإصابة مثل الرأس والأطراف .

٣- تعقيم اللحوم بواسطة الغلي أو خزلها على درجة ٢ م لمدة ٤٨ ساعة على أن تتم ملاحظة نضوج الذبيحة .

٤- تعقيم جلود الحيوانات عن طريق تمليحها بواسطة الملح المضاف إليه كربونات الصوديوم بنسبة ٢ % .

٥- إرسال اللحوم إلى مسلخ أمانة عمان الكبرى أو أي مسلخ آخر يعتمد عليه الطبيب البيطري من أجل فحصها وتحديد مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري .

ثانياً : بالنسبة للأبقار والجواميس :

١- الإشراف البيطري قبل وبعد الذبح .

٢- إتلاف مناطق الإصابة مثل الرأس والأطراف والعظام الناتجة عن نزع اللحوم عنها بواسطة حرقها .

٣- أن تكون اللحوم منزوعة العظم والغدد ، ومنضجة على درجة حرارة ٢ م لمدة ٤٨ ساعة .

٤- تعقيم جلود الحيوانات عن طريق تمليحها بواسطة الملح المضاف إليه كربونات الصوديوم بنسبة ٢ % .

حكمة من الأصول

٥- إرسال اللحوم إلى مسلخ أمانة الكبرى أو أي مسلخ آخر يعتمد عليه الطبيب البيطري من أجل فحصها وتحديد مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري .

المادة (١١) : تعديل بإضافة الفقرة التالية للمادة (٧) وتوضع بعد الفقرة (أ) :
"ب. لوزير الزراعة منع إقامة أي سوق لبيع الحيوانات الحية في المناطق الموبوءة ."

المادة (١٢) : تعديل بإضافة الفقرة التالية للمادة (٧) وتوضع بعد الفقرة (ج) :
"د. لوزير الزراعة تحصين الحيوانات القابلة للإصابة أو إلزام أصحابها بتحصينها على نفقتهم الخاصة باللقاحات التي تقررها الوزارة حسب ما تراه مناسباً ويكون هذا التحصين ملزماً لأصحاب هذه الحيوانات خاصة داخل المناطق الموبوءة والمناطق المحيطة بها ."

المادة (١٣) : تعديل بإضافة المادة التالية وتوضع بعد المادة السابعة وإعادة ترقيم المواد اللاحقة:

"تسري هذه التعليمات على الحيوانات المحلية وتعتبر الحيوانات المستوردة حيوانات محلية بعد انقضاء فترة الحجر البيطري المنصوص عليها بالتعليمات ."

الدكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

تعليمات رقم (١٠/ز) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات معدلة لتعليمات الاحتياطات والاجراءات التي تتخذ لمنع انتشار الامراض الحيوانية المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها ومكافحتها صادرة بموجب المادة (٤٦) من قانون الزراعة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات "تعليمات معدلة لتعليمات الاحتياطات والاجراءات التي تتخذ لمنع انتشار الامراض الحيوانية المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها ومكافحتها" وتقرأ مع التعليمات رقم (٤٠/ز) المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة.

المادة (٢) : تعدل المادة (٥) لتصبح كمايلي :

"تقوم أجهزة الوزارة المعنية باتخاذ الاجراءات التالية :

١. الكشف على الحيوانات المريضة والمخالطة وتشخيص الحالة المرضية وأخذ العينات منها ثم معالجتها أو تحصينها وذلك بحضور اصحابها أو المسؤولين حراستها وملاحظتها
٢. إجراء الاختبارات والفحوصات التي تراها ضرورية وأخذ العينات سواء كان الحيوان حياً أو نافقاً."

المادة (٣) : تعدل المادة رقم (٧) بحيث تصبح كمايلي :

"يجب حرق ودفن أي حيوانات مصابة أو مشتبها بإصابتها تحت إشراف الكوادر الطبية البيطرية التابعة للوزارة في المنطقة ."

المادة (٤) : تعدل المادة رقم (٨) بحيث تصبح كمايلي :

"تتولى أجهزة الوزارة المختصة الاشراف على تطهير الحظائر ومحتوياتها التي حدثت فيها الاصابات بالامراض المعدية والوبائية ولايجوز أن توضع بها أية حيوانات إلا بعد مضي لمدة التي يقررها الكادر الطبي البيطري الحكومي على أن يبلغ ذلك خطياً لصاحب الحظيرة.

هكذا من العمل

المادة (٥) : تعدل المادة رقم (٩) لتصبح :

" يجب على أصحاب الحيوانات التي تم تسجيلها أو فحصها أو حقنها ضد الأمراض الوبائية أو المعدية عدم إخراج هذه الحيوانات من الحظائر أو إدخال حيوانات جديدة إليها ويلزم أصحاب هذه الحيوانات بكتابة تعهد خطي أمام الحاكم الإداري بعدم التصرف بهذه الحيوانات إلا بعد الموافقة والتنسيق مع الكوادر الطبية البيطرية التابعة لوزارة الزراعة في المنطقة . "

المادة (٦) : تعديل بإضافة الفقرة (هـ) إلى المادة رقم (١١) وتوضع بعد الفقرة (د) مباشرة. " هـ. التنسيق مع الحكام الإداريين والجهات الأمنية بخصوص عدم نقل وعرض هذه الحيوانات في الأسواق والمعارض وأماكن البيع وتحت طائلة المسؤولية . "

الدكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

تعليمات رقم (١١/ز) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات معدلة لتعليمات مكافحة داء الكلب

صادرة بموجب المادة (٤٨) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات مكافحة داء الكلب رقم وتقرأ مع التعليمات رقم (٣٦/ز) المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تعدل المادة (٢) بتعديل تعريف مكان العزل ليصبح كما يلي : "مكان العزل : أي مكان آخر يوافق عليه المدير أو الطبيب البيطري المختص وصالح لعزل الحيوان المصاب أو المشتبه به . "

المادة (٣) : تعدل المادة (٦) للفقرة (أ) لتصبح كما يلي : "أ. يتعهد صاحب الحيوان المصاب أو المشتبه بإصابته بداء الكلب بأخذ الاحتياطات اللازمة والسكنة لعزله عن باقي الحيوانات وذلك بكتابة تعهد خطي أمام الحاكم الإداري . "

المادة (٤) : تعدل المادة (٧) لتصبح كما يلي : "يجب على كل صاحب حيوان قام بإتلاف حيوانه للاشتباه بإصابته بداء الكلب أن يبلغ عنه أي من الجهات المذكورة في المادة (٤) من هذا القرار فوراً وتحت طائلة المسؤولية ليجري فحصه من قبل الطبيب البيطري المختص . "

المادة (٥) : تعدل المادة رقم (١٦) لتصبح كما يلي : "توضع الحيوانات العاقرة وتشمل الكلاب والقطط أو الحيوانات الأخرى التي يشتبه بإصابته بداء الكلب والتي تعتبر شخصاً أو حيواناً تحت المراقبة البيطرية في بيوت الحجز أو أماكن العزل لمدة (١٥) يوماً من تاريخ العقر أو الاشتباه بالمرض، أما الحيوانات المعقورة أو المغالطة لها فيحدد موعد المراقبة البيطرية لها الطبيب البيطري المختص والتي قد تصل إلى ٦ شهور . "

ويجري معاملتها على النحو التالي :

أ- إذا ظهرت عليها أعراض داء الكلب يجب إتلافها بالطريقة المناسبة ودون تعريض وتحت إشراف الطبيب البيطري المختص .

هكذا من الأصل

ب- أما إذا لم تظهر أعراض داء الكلب على الكلاب أو القطط أو الحيوانات العائرة، فإن الحيوانات المعقورة تسلم لأصحابها بعد انتهاء مدة حجزها .

ج- كل كلب أو قط عقر حيوان تثبت إصابته بداء الكلب وجب إتلافه بالطريقة التي يراها الطبيب البيطري المختص واتخاذ الإجراءات اللازمة حول جيفة الحيوان ودون تعويض "

المادة (١) : تعدل المادة (١٨) لتصبح كما يلي :

١- يجوز لصاحب الحيوان المعقور الطلب من الطبيب البيطري المختص ذبح الحيوان المعقور خلال الخمسة أيام الأولى من تاريخ العقر وقبل ظهور أية أعراض مرضية عليه، على أن يتم ذبح الحيوان تحت إشراف الطبيب البيطري المختص وعلى الطبيب البيطري المختص إتلاف منطقة مكان العقر وأي جزء آخر من الحيوان يراه ضرورياً .

ب- لا يجوز لصاحب الحيوان المعقور بأي حال من الأحوال ذبح الحيوان المعقور أو بيعه لاستهلاك لحمه أو لبنة أو التصرف به بعد ظهور الأعراض المرضية عليه وتحت طائلة المسؤولية.

ج- يجب بسترة الحليب المنتج من الحيوان المعقور والموضوع تحت المراقبة البيطرية والذي لم تظهر عليه أعراض المرض قبل تداول ذلك الحليب ولمدة التي يراها الطبيب البيطري المختص .

المادة (٧) : تلغى المادة (١٩) من التعليمات الأصلية.

الدكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

تعليمات رقم (١٢/ز) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات معككة لتعليمات تنظيم مزارع الخيول

صادرة بموجب الفقرة (أ) من المادة (٤٣) من قانون الزراعة رقم (٤٤) لسنة

٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات "تعليمات معككة لتعليمات تنظيم مزارع الخيول" وتقرأ مع التعليمات رقم (٩/ز) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويسل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تعدل المادة (٧) من التعليمات الأصلية بإلغائها والاستعاضة عنها بما يلي:
" لا يجوز إنشاء أية مزرعة خيول أو التوسع فيها إلا بتصريح من الوزارة ووفق الشروط والتعليمات المعتمدة فيها".

المادة (٣) : تعدل المادة (٩) البند (١) من التعليمات الأصلية بإلغائه والاستعاضة عنه بما يلي:
" تخصيص حظيرة مغلقة ومستقلة لكل رأس من الخيول تتناسب أبعادها مع حجم الخيول المرباة فيه على أن لا تقل مساحتها عن (٢م^٢) وأن تتوفر فيها التهوية والإضاءة الجيدة وأماكن للمياه والأعلاف".

الدكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

حكمة من الأصل

تعليمات رقم (١٣/ز) لسنة ٢٠٠٦
تعليمات معدلة لتعليمات صناعة الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيائية ومنظمات
نمو الحيوان وتسجيلها
صادرة بموجب المادة (٤٥) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات " تعليمات معدلة لتعليمات صناعة الأدوية البيطرية
والمستحضرات الحيائية ومنظمات نمو الحيوان وتسجيلها" وتقرأ مع التعليمات رقم (٣٣) لسنة
٢٠٠٣ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة، ويعمل بها من تاريخ نشرها
في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تعديل المادة (١٠) من التعليمات الأصلية بإضافة البنود التالية إلى الفقرة (أ) من هذه
المادة وعلى النحو التالي:
٥. شهادة ممارسة التصنيع الدوائي الجيد (GMP) من بلد الشركة المنتجة مستمدة أصولياً
من الجهة المسؤولة.

٦. صورة طبق الأصل عن سجل وكالة تجارية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الأردنية
بالإضافة إلى رسالة التعيين (LETTER OF APPOINTMENT) من الشركة المنتجة.
٧. تحديد خطوط الإنتاج (الأشكال الصيدلانية) المرخص للشركة تصنيعها والمطلوب اعتمادها.

٨. قائمة تبين الأجهزة والآلات المستخدمة في أقسام المصنع المختلفة من الشركة الصانعة.
في حال عدم تقديم الوثائق كاملة يتم تقييم الشركة عن طريق زيارة تفشيشية تقوم بها لجنة تسجيل
الأدوية والمستحضرات الحيائية لتقييم ولقح الشركة مع ما تم تقديمه من وثائق ومدى مطابقة موقع
التصنيع لمتطلبات GMP على نفقة للشركة للمنتجة.

المادة (٣) : تعديل المادة (٦) من التعليمات الأصلية بإضافة عبارة " مندوب عن الجامعات
الأردنية/ كلية الطب البيطري".

المادة (٤) : إضافة مادة جديدة يكون رقمها (٣٣) وعلى النحو التالي:
" يجري المعاملة بالمثل مع الدول الأخرى من حيث آلية التسجيل والاستيراد".

الدكتور عاكف الزعبي
وزير الزراعة

حفظاً من الأصل

قرار رقم (١٤/٣) لسنة ٢٠٠٦

قرار معدل لقرار بدل الخدمات الزراعية

صادر بموجب المادة (٦٧) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) : يسمى هذا القرار "قرار معدل لقرار بدل الخدمات الزراعية لسنة ٢٠٠٦" ويقرأ مع القرار رقم (١/٣) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليه فيما يلي بالقرار الأصلي كقرار واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تعدل المادة (١٠) الفقرة (أ) البند (١) ليصبح البند كما يلي:

نوع مخلفات الإنتاج الزراعي	البند (بالدينار)
١. الأدوية البيطرية	خمسون

المادة (٣) : تعدل المادة (١١) البند (٦) ليصبح البند كما يلي:

نوع المخلفات التي تشملها عملية التسجيل	البند (بالدينار)
١. - الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان.	خمسون
- إعادة تسجيل الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان.	ثلاثون

المادة (٣) : تعدل المادة رقم (١٥) البند رقم (٢٦) ليصبح البند كما يلي:

الأماكن والأنشطة الزراعية	البند (بالدينار)
٢٦. محل بيع الأدوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان.	ثلاثون

المادة (٤) : تعدل المادة رقم (١٥) البند (١٥) ليصبح البند كما يلي:

الأماكن والأنشطة الزراعية	البند (بالدينار)
١٥. - مصنع أدوية أو مستحضرات حيوانية بيطرية.	مائة
- تجديد ترخيص المصنع.	ثلاثون

المادة (٥) : تعدل بإضافة بند للمادة (١١) لتصبح المادة من ثمانية بنود ويسمى "سجل شركة أدوية بيطرية أو مستحضرات حيوانية أو مستحضرات نمو الحيوان" وعلى النحو التالي:

نوع المخلفات التي تشملها عملية التسجيل	البند (بالدينار)
٨. تسجيل شركة أدوية بيطرية أو مستحضرات حيوانية أو مستحضرات نمو الحيوان.	مائة

المادة (٦) : تعديل بإضافة بند للمادة رقم (١٥) من القرار الأصلي لتصبح المادة من (٢٩) بند ويسمى "ترخيص مستودع أدوية بيطرية للبيع بالجملة" وعلى النحو التالي:

الأماكن والأنشطة الزراعية	البند (بالدينار)
٢٩. - ترخيص مستودع أدوية بيطرية للبيع بالجملة.	أربعون
- تجديد ترخيص مستودع أدوية بيطرية للبيع بالجملة.	عشرون

المادة (٧) : تعديل بإضافة بند للمادة (١٥) من القرار الأصلي لتصبح المادة من (٣٠) بند ويسمى "ترخيص مستشفى بيطري" وعلى النحو التالي:

الأماكن والأنشطة الزراعية	البند (بالدينار)
٣٠. - ترخيص مستشفى بيطري.	خمسون
- تجديد ترخيص مستشفى بيطري.	ثلاثون

المادة (٨) : تعديل بإضافة بند للمادة (١٥) لتصبح المادة من (٣١) بند ويسمى "ترخيص مركز أبحاث لحيوانات الاختبار" وعلى النحو التالي:

الأماكن والأنشطة الزراعية	البند (بالدينار)
٣١. - ترخيص مركز أبحاث لحيوانات الاختبار.	خمسون
- تجديد ترخيص مركز أبحاث لحيوانات الاختبار.	ثلاثون

المادة (٩) : تعديل بإضافة بند للمادة (١٦) من القرار الأصلي لتصبح المادة من (٦) مواد ويسمى "بند إضافة عبوة للتسجيل أو تغيير أو تعديل اسم أو إضافة أي تعديل على تركيبة العلاجات والمستحضرات الحيوانية المسجلة" وعلى النحو التالي:

مخلفات الإنتاج الزراعي	البند (بالدينار)
١. بدل إضافة عبوة للتسجيل أو تغيير أو تعديل اسم أو إضافة أي تعديل على تركيبة العلاجات والمستحضرات الحيوانية المسجلة.	ثلاثون

الدكتور عاكف الزعبي

وزير الزراعة

هكذا من العمل

تعليمات رقم (١٥/ز) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات معدلة لتعليمات الشروط الفنية والصحية الواجب توافرها في حدائق الحيوان والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات رقم (٤٤/ز) لسنة ٢٠٠٣ صادرة بموجب المادة (٥٧) البند (٥) الفقرة (أ) من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الشروط الفنية والصحية الواجب توافرها في حدائق الحيوان والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات) وتقرأ مع التعليمات رقم (٤٤/ز) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢):

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت المعاني المخصصة لها إنداء ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

القانون: قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

الوزارة: وزارة الزراعة

الوزير: وزير الزراعة

الطبيب: طبيب بيطري

المهندس زراعي: مهندس إخصائي ثروة حيوانية.

الرخصة: الرخصة الصادرة عن الوزارة لأقامة حدائق الحيوان والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات.

حديقة الحيوان: المكان الدائم المخصص لعرض الحيوانات والطيور والزواحف للزوار.

المعرض: المكان المخصص لعرض الحيوانات والزواحف والطيور او منتجاتها بشكل مؤقت ولمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

السيرك: هو المكان المخصص لأداء عروض باستخدام الحيوانات.

المحلات: الاماكن المخصصة لبيع كافة انواع الحيوانات والطيور واسماك الزينة والزواحف.

محل بيع الحيوانات الأليفة: المكان المخصص لبيع الثدييات.

محل بيع الطيور: المكان المخصص لبيع الطيور.

محل بيع الأسماك: المحل المخصص لبيع اسماك الزينة والمخلوقات البحرية.

محل بيع الزواحف: هو المكان المخصص لبيع الزواحف.

عيادة: عيادة بيطرية.

اللجنة: لجنة ترخيص حدائق الحيوان والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات

الحظيرة: المأوى المخصص لمبيت الحيوان والذي يوفر له الحماية من الظروف

الجوية ويؤمن ظروف مناخيه مناسبة شبيهة بظروف معيشتها في موطنها الأصلي

المسبح: المنطقة المحاذية لحظيرة الحيوان وتكون محاطة بسياج مناسب يضمن

سلامة الحيوان والزوار و تكون هذه المنطقة مخصصة لحركة الحيوان الحرة

ومزودة بممر امن من و إلى حظيرة الحيوان.

بيت الطيور: المكان المخصص لمبيت الطيور وتكاثرها والذي يوفر لها البيئة

المناسبة والشبيهة بظروف معيشتها بموطنها الأصلي.

المطير: المنطقة المحاذية لبيت الطيور وتكون محاطة بسياج مناسب تسمح للطيور

بالتطير وممارسة حياتها الطبيعية.

الجلابية: المنطقة المخصصة لعرض الحيوانات على الزوار وتكون محاطة بخندق

او حاجز طبيعي يضمن عدم خروج الحيوان منها ويكون بها حظيرة للحيوان.

حفظاً من الأصل

المادة (٣):

يشكل الوزير لجنة تسمى لجنة ترخيص حدائق الحيوان والمعارض والسيرك والمحلات وتكون مهمتها التأكد من جاهزية حدائق الحيوان والسيرك والمحلات لعرض وبيع الحيوانات ومدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس الموجودة في ملحق هذه التعليمات وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مديرية الإنتاج الحيواني ومديرية البيطرة والجمعية الملكية لحماية الطبيعة ومنتدوب من أمانة عمان الكبرى او مندوب وزارة الشؤون البلدية والمركز الإنساني لرعاية الحيوان حسب الموقع ويحق للجنة الاستعانة بأي خبرات تراها مناسبة.

المادة (٤):

إجراءات ترخيص حدائق الحيوان والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات للوزير وبتنسيب من اللجنة بمنح الرخصة لحدائق الحيوان ومحلات بيع الحيوانات

المادة (٥):

يجب توافر الشروط التالية في حدائق الحيوان والمعارض والسيرك ومحلات بيع الحيوانات:

أ- حدائق الحيوانات

- ١- ان لا تقل مساحة الارض المني انشاء الحديقة عليها عن عشرة دونمات اذا كانت داخل التنظيم و عشرين دونماً اذا كانت خارج التنظيم
- ٢- ان تكون الارض في موقع مناسب لعمل الحديقة حسب قرار اللجنة
- ٣- ان تكون الحديقة محاطة بسور لا يقل ارتفاعه عن ثلاثة امتار
- ٤- توفير حظائر ومسبجات واقفاص للحيوانات حسب المواصفات المطلوبة والمبينه في الملحق رقم (٣) بحيث تضمن سلامة الحيوانات

و الزوار وان تكون الحظائر مزودة بابواب يمكن فتحها و اغلقها من الخارج.

- ٥- توفير مستودع خاص لاعلاف الحيوانات.
- ٦- توفر ثلاجة خاصة بسعة كافية لتخزين الاغذية التي تحفظ مبردة و تكفي لتخزين كمية مناسبة لمدة ثلاث ايام على الاقل.
- ٧- توفير عيادة مجهزة بالمستلزمات الضرورية والمناسبة لعمل جراحة للحيوانات .
- ٨- يجب توفير طبيب بيطري او مهندس حاصل على مزاولة مهنة من نقابة الاطباء البيطريين او نقابة المهندسين الزراعيين او اخصائي حياه برية (Zoologist) ويعمل بدوام كامل و تحت اشراف مديرية الزراعة المعنية.
- ٩- توفير ثلاجة خاصة باللقاحات والادوية البيطرية.
- ١٠- توفير منطقة معزولة للحيوانات المريضة تمنع اختلاطها مع الحيوانات الأخرى خلال فترة العلاج.
- ١١- توفير مبنى إدارة في مكان مناسب في الحديقة لتلقي ملاحظات وشكاوى الزوار.
- ١٢- توفير مكتب خاص للطبيب البيطري او المهندس الزراعي او اخصائي الحياه البرية المشرف في الحديقة.
- ١٣- توفير عمال مدربين للتعامل مع الحيوانات بالشكل المناسب مع مراعاة الرفق بالحيوان.
- ١٤- ان تكون جميع الحيوانات المعروضة سليمة و خالية من الامراض و الاعاقات.
- ١٥- توفير خزان لمياه الشرب النظيفة يكفي لشرب الحيوانات لمدة اسبوع على الاقل .

مكتبة
من
الأصل

- ١٦- توفير ممر خدمات خاصة لحظائر الحيوانات من الجهة الخلفية لتقديم الماء والطعام من قبل العاملين بالحديقة.
- ١٧- يجب توفير أبواب تعمل بمزلاج داخل الحظائر يمكن اغلاقها وفتحها من الخارج وذلك للتعامل مع الحيوانات الخطرة.
- ١٨- يمنع تغذية الحيوانات المفترسة على طرائد حية بتاتا ويستثنى من ذلك الحيوانات التي تصطاد القوارض على ان تتم التغذية خارج اوقات الزيارة.
- ١٩- يمنع تغذية الحيوانات الخطرة من قبل الزوار بوضع سجاج ثاني مزود بفتحات مناسبة و بعيد عن المسيج الاول بمسافة امنة.
- ٢٠- ان تكون الارضيات الاسمنتية في الحظائر بميلان يضمن خروج المياه من الحظائر أثناء عملية التنظيف.
- ٢١- تصميم الحظائر والمسياجات بشكل يضمن عدم تكون سبخات مياه او اوجال في المناطق المغطاة بالرمال او الارضيات المائعة للرطوبة.
- ٢٢- عدم اجهاد الحيوان بارغامه على البقاء في المسيج رغم ارادته وذلك بفتح الحظيرة بشكل مستمر اثناء النهار.
- ٢٣- عدم اجهاد الحيوان بتعريضه لظروف مناخية صعبة مثل البرد او الحر الشديد او مصدر اضاءة مركزة ولفترات طويلة.
- ٢٤- عدم جمع فضائل مختلفة من الحيوانات في نفس المسيج .
- ٢٥- ان تكون جميع الحيوانات المعروضة مصرح للتأواه ويجب الحصول على موافقة الوزير المسبقة لعرض الحيوانات الموجودة على قوائم الحماية.
- ٢٦- المحافظة على النظافة العامة للحديقة وحظائر وأقفاص الحيوانات
- ٢٧- الاحتفاظ بسجلات لكافة الحيوانات في الحديقة مبين فيها النوع والجنس و العمر ويتم تسجيل جميع حالات الولادة والنفوق.

- ٢٨- توضع باظطة على كل مسيج مبين عليها النوع والموطن والاسم الدارج والاسم العلمي للصنف.
- ٢٩- تكون جميع المباني مصنعة من مواد مناسبة وكما هو مبين في الملحق رقم (١).
- ٢٩- يتم القتل الرحيم للحيوانات كما هو مبين في المادة (٧) من هذه التعليمات.
- ٣٠- توفير حفرة مصممة لجمع مياه تنظيف الحظائر وعدم طرحها في شبكة الصرف الصحي.

ب- المعارض والسيرك

- ١- الحصول على موافقة مسبقة من الوزير لإقامة أي معرض للحيوان او سيرك بحيث لا تتجاوز فترة العرض ثلاثة اشهر مع إمكانية تجديد الرخصة بموافقة الوزير.
- ٢- الحصول على رخصة استيراد مسبقة لأي نوع من الحيوانات المستخدمة في السيرك مع بيان منشأ الحيوانات وان تكون الحيوانات خاضعة لشروط الاستيراد المعتمدة في الوزارة مع اعلام الوزارة في حال حدوث أي نفوق للحيوانات.
- ٣- ان تكون الاقفاص المستخدمة في نقل الحيوانات حسب المقاييس الدولية للنقل وبواسطة اقفاص مئبنة.
- ٤- ان تكون جميع الحيوانات المستخدمة في العرض خالية من أي اعاقة او مرض .
- ٥- توفر شروط السلامة العامة للزوار والمشاهدين.
- ٦- توفر شروط النظافة العامة للاقفاص والحيوانات.
- ٧- توفير المأكول والمشرب للحيوانات بشكل كافي وسهل الوصول اليه.
- ٧- عدم خلط أكثر من نوع من الحيوانات في نفس القفص.

مكتبة
من الأعمال

ج- محلات بيع الثدييات

- ١- أن يكون المحل مستوفٍ الشروط الخاصة بالمهنة من قبل البلدية أو أمانة عمان الكبرى.
- ٢- أن تتوفر في المحل المرافق الصحية.
- ٣- أن يكون المحل حسن التهوية وملائماً لتربية الحيوانات حسب ما تراه اللجنة.
- ٤- أن يكون المحل مجهزاً بأقفاص سهلة التنظيف و مرتبة بشكل يسمح بالكشف على الحيوانات الموجودة فيه.
- ٥- أن تكون الأقفاص مصنوعة من مواد غير قابلة للصدأ أو مصقولة بطلاء مناسب.
- ٦- أن يتوفر في المحل مساحة مناسبة لاجراج الحيوانات والسماح له بالحركة وقضاء الحاجة مغطاه بمادة تمتص الرطوبة مثل نشارة الخشب أو الرمل أو مادة شبيهة.
- ٧- أن تكون أرضية المحل مصنوعة من مادة سهلة التنظيف و خالية من التشققات.
- ٨- أن تكون مساحات الأقفاص متناسبة مع حجم أو وزن الحيوان بحيث تسمح بالحركة كما هو مبين في الملحق رقم (٢) أو حسب المعادلة التالية: (طول الحيوان (سم) + ١٥ سم) ^٢ = المساحة بالمتر المربع ويكون طول الحيوان مقدر من الأنف حتى منطقة قاعدة الذيل.
- ٩- ارتفاع القفص يجب أن يكون بمستوى يسمح لوقوف الحيوان بشكل مريح أو أن تكون حسب المعادلة التالية ((ارتفاع الحيوان من الأرض حتى أعلى منطقة في الأذن (سم) + ٢٠ سم) = الارتفاع بالمتر
- ١٠- أن تكون جميع الحيوانات خالية من الأمراض والاعاقات.
- ١١- توفر مكان معزول للحيوانات المريضة أثناء فترة العلاج.

- ١٢- أن يتم توفير الغذاء المناسب لكل حيوان مع وجود تلاجة خاصة في المحل لحفظ الاغذية التي تحتاج إلى تبريد.
- ١٢- المحافظة على النظافة العامة في الأقفاص والمحل.
- ١٣- توفير مواد التنظيف والتعقيم في مكان مخصص لها في المحل.
- ١٤- أن يتوفر في المحل سجلات خاصة للحيوانات مبين فيها النوع و الجنس والمصدر و تسجيل حالات النفوق وسبب النفوق.
- ١٥- عدم وضع أكثر من نوع من الحيوانات في نفس القفص.
- ١٦- تزويد الأقفاص باعمدة خشبية للحك.
- ١٧- أن يكون المحل مجهزاً بحيث يمكن تأمين الظروف الجوية المناسبة بحيث لا تقل عن (٤٠ فهرنهايت) أو ٤,٤ درجات مئوية ولا تزيد عن (٨٥ فهرنهايت) أي ٢٩,٤ درجة مئوية.
- ١٨- يجب التخلص من بقايا الغذاء المتبقي أو المتناثر داخل الأقفاص بالطرق الصحية المناسبة وعدم استخدامها مرة أخرى بتغذية الحيوانات.
- ١٩- عدم السماح للمشتري للتعامل مع الحيوان من دون إشراف المسنول في المحل.
- ٢٠- توفير أحواض بلاستيكية تحوي مادة ماصة للرطوبة داخل أقفاص القطط.
- ٢١- أن لا تزيد فترة حجز الحيوان في القفص عن اسبوعين وخلاف ذلك يسمح للحيوان بالتحرك لمدة لا تقل عن ٦ ساعات كل اسبوع في المنطقة المخصصة لهذه الغاية وكما هو مبين في البند السادس من الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذه التعليمات

مكتبة من الأصيل

د- محلات بيع اسماك الزينة

- ١- تأمين احواض مناسبة لتربية الاسماك مصنعة من مواد سهلة التنظيف مثل الزجاج او أي مواد مقاومة للرطوبة.
- ٢- المحافظة على نظافة المياه والتأكد من خلوها من الفطريات او أي مسببات مرضية للاسماك خاصة الطفيليات.
- ٣- المحافظة على النظافة العامة.
- ٤- تأمين خزان المياه النظيفة مناسب لسعة الاحواض الموجودة في المحل بحيث يكفي لتبديل ٢٥ % من كمية المياه الموجودة في الاحواض على الأقل.

هـ- محلات بيع الزواحف

- ١- أن يكون المحل مجهزاً بأقفاص واحواض مناسبة لكل نوع.
- ٢- أن يكون القفص او الحوض مناسباً لعدد الزواحف الموجودة.
- ٣- أن يزود المحل بنظام تكييف مناسب لضمان تأمين درجات الحرارة المطلوبة للزواحف.
- ٤- يجب ان تكون الاحواض الزجاجية من الزجاج السميك وغير سهل الكسر.
- ٥- يمنع التعامل المباشر بين الزواحف الخطرة و الزوار.
- ٦- مراعاة شروط النظافة العامة في الاحواض والاقفاص و المحل.
- ٧- توفير وسائل الحماية المناسبة للزوار.

المادة (٦):

يسمح الاتجار في انشطة بيع (الحيوانات الثديية و الطيور واسماك الزينة و الزواحف) في نفس المحل شريطة ان يتم تأمين مساحات لا تقل عن ١٢ م^٢ لكل نشاط تجاري على الأقل .

المادة (٧):

يجب أن يتم التخلص من كافة الحيوانات التي أصيبت بمرض معدي يتطلب اعدامه عن طريق القتل الرحيم حسب نوع الحيوان ، كما يجب أن تتم العملية من قبل أشخاص مدربين ومختصين للقيام بهذه العملية :

- الثدييات : استخدام حاضنات ثاني أكسيد الكربون CO2 في قتل الثدييات وعدم استخدام جرعات عالية من أي مادة مخدرة مثل الأثير أو الكلوروفورم لأي سبب كان .
- الزواحف والبرمائيات : يجب قتل هذه الأنواع بالتجميد على درجة حرارة 20° مئوية تحت الصفر على الأقل .
- الطيور : يجب استخدام حاضنات ثاني أكسيد الكربون أو إعطاء جرعة زائدة من مادة مخدرة مثل الكيتامين .
- الأحياء المائية : استخدام التجميد المباشر على درجة حرارة 20° مئوية تحت الصفر فأكثر .

المادة (٨):

- ١- يحظر بيع أي نوع من الحيوانات الخاضعة لقوائم الحماية و مشتقاتها أو منتجاتها لغايات تجارية بدون تصريح مسبق من الوزير .

هكذا بين الأصل

المادة (٩)

لا يسمح بعرض الانواع الموجودة في قوائم الحماية في المعارض و المحلات الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الوزير.

المادة (١٠)

يستثنى من هذه التعليمات الحدائق والمحلات المرخصة قبل إصدار هذه التعليمات ويتم منح مهلة للمحلات المستثناة لتصويب الأوضاع يقررها الوزير.

المادة (١١)

تُلغى التعليمات رقم (٤٤/ز) لسنة ٢٠٠٣، كما تلغى نصوص وأحكام أية قرارات أو تعليمات أخرى تتعارض مع أحكام هذه التعليمات.

المكتوب عاكف الزعبي
وزير الزراعة

ملحق رقم (١)

مواصفات الحظائر (الماوى) في حدائق الحيوان :

- ١- الأرضيات :
يجب أن تكون مصقولة و ملساء وخالية من التشققات و مطلية بمواد مقاومة للرطوبة و للمواد الكيماوية والمنظفات ومخلفات الحيوانات و تحتوي على أقل عدد ممكن من القواطع أو الفواصل ، ويفضل أن تكون مبنية من مادة أو مواد إسمنتية صلبة .
- ٢- الجدران :
يجب أن تكون ملساء مبنية من مواد مقاومة للحرارة والرطوبة ، ومقاومة للعوامل الخارجية ، لا تحتوي على تشققات وأن تكون قابلة للتنظيف بسهولة
- ٣- السقف :
يجب أن يكون مبنياً من مواد مقاومة للرطوبة ، وخالياً من التشققات والفواصل ، وأن يكون مبنياً من مواد قابلة للتنظيف بسهولة مغطاة .
- ٤- نظام التهوية ، التبريد ، التهوية :
يجب المحافظة على جو الغرف ملائماً من حيث الحرارة والرطوبة بحيث تلائم كل نوع من أنواع الحيوانات المرباه وأعدادها وتوزيعها في غرف الحيوانات المختلفة .
- ٥- الإضاءة :
يجب أن يكون نظام الإضاءة آمناً ويوفر إضاءة جيدة مع ضرورة توفر محول إضافي لاستخدامه في حالات الطوارئ ويفضل استخدام نظام الإضاءة الفلورسنت .
- ٦- غرف العمليات الجراحية :
يجب أن تكون في منطقة معزولة ومعقمة ومجهزة خصيصاً للعمليات الجراحية تتلائم مع أنواع الحيوانات المختلفة من حيث توفر أجهزة التحكم بالحيوانات (طاولات جراحية هيدروليكية ، نظام صرف صحي للتخلص من الفضلات الناتجة) .

مكتوب عاكف الزعبي

ملحق رقم (٢)

المساحات المطلوبة للحيوانات في محلات بيع الحيوانات

الرقم	نوع الحيوان	الوزن / كغم	المساحة م ^٢	الارتفاع م
١-	فكر	لغاية ١٥ كغم لغاية ٢٥ كغم لغاية ٢٥ <	٣٩ ٥٢ ٧٧,٤ ٩٧	١٣ ١٣ ١٣ ١٣
٢-	جرب	لغاية ١٠٠ > لغاية ٢٠٠ لغاية ٣٠٠ لغاية ٤٠٠ لغاية ٥٠٠ لغاية ٥٠٠ <	١١٠ ١٤٨,٣٥ ١٨٧,٥٥ ٢٥٨ ٣٨٧ ٤٥٢	١٨ ١٨ ١٨ ١٧ ١٧ ١٧
٣-	هامستر	لغاية ٦٠ > لغاية ٨٠ لغاية ١٠٠ لغاية ١٠٠ <	٦٥ ٨٤ ١٠٣,٢ ١٣٣	١٦ ١٦ ١٦ ١٦
٤-	خنزير غينيا	لغاية ٣٥٠ > لغاية ٣٥٠ <	٣٨٧ ٦٥١	١٨ ١٨
٥-	نوع الحيوان الأرانب	الوزن / كغم لغاية ٢ > لغاية ٤ كغم لغاية ٥,٤ كغم لغاية ٥,٤ <	المساحة م ^٢ ٠,١٣٥ ٠,٢٧ ٠,٣٦ ٠,٣٦	الارتفاع م ٣٦ ٣٦ ٣٦ ٣٦
٦-	القطط	لغاية ٤ > لغاية ٤ <	٠,٢٧ ٠,٣٦	٦١ ٦١
٧-	كلاب	لغاية ١٥ > لغاية ٣٠ كغم لغاية ٣٠ <	١ ١,٠٨ ٢,١٦	الوقوف بشكل مريح للكلب
٨-	القرود	لغاية ١ كغم لغاية ٣ كغم لغاية ١٠ كغم لغاية ١٥ كغم لغاية ٢٥ كغم لغاية ٣٠ كغم لغاية ٣٠ <	٠,١٤٤ ٠,٢٧ ٠,٣٧٨ ٠,٧٢ ١ ١ ١,٣٥	٢١ ٧٦,٢ ٧٦,٢ ٨١,٢٨ ٩١,٤٤ ١١٧ ١١٧

٩-	Apes السعادين	لغاية ٢٠ كغم لغاية ٣٥ كغم لغاية ٣٥ <	١ ١,٣٥ ٢,٢٥	
١٠-	الحمائم / الدواجن	لغاية ٢ > لغاية ٤ كغم	٠,٠٧٢ ٠,٠٢٢٥	
		لغاية ٥,٤ كغم لغاية ٥,٤ <	٠,٠٤٥ ٠,٠٩	
١١-	براكين	٨٠ - ١٥٠ غم	٠,٢٠٠,١٥	٨٠ - ٦٠ سم
١٢-	البيفونات المتوسطة الرفيعة و امازون و كوكاتو	٨٠٠ - ٤٠٠ غم		
١٣-	البيفان كبير الحجم مكاو و ملكان كوكاتو	٢٥٠٠ - ١٦٠٠ غم	٠,٤٠٠,٢	٩٠ سم
١٤-	العصائير	٤٠ - ١٠ غم	٠,٠٨٠,٠٦	٤٠ - ٣٠ سم

هكذا يجب العمل

الملحق رقم (٣)

المساحات المطلوبة للحيوانات في حدائق الحيوان

١	أبقار (١)	٧٥ > لغاية ٢٠٠ لغاية ٣٥٠ لغاية ٥٠٠ لغاية ٦٥٠ ٦٥٠ <	٢,٥ ٤,٥ ٦,٥ ٨,٥ ١١ ١٤	١٢,٥ ٢٢,٥ ٣٢,٥ ٤٢,٥ ٥٥ ٧٠
٢	٥٠٢	٧٥ > لغاية ٢٠٠ لغاية ٣٥٠ لغاية ٥٠٠ لغاية ٦٥٠ ٦٥٠ <	١ ٣ ٥ ٧ ٩,٥ ١٠	٤ ١٢ ٢٠ ٢٨ ٣٨ ٤٠
٣	٥ <	٧٥ > لغاية ٢٠٠ لغاية ٣٥٠ لغاية ٥٠٠ لغاية ٦٥٠ ٦٥٠ <	١,٥ ٣ ٤,٥ ٦,٥ ٨,٥ ٩,٥	٤,٥ ٩ ١٣,٥ ١٩,٥ ٢٥,٥ ٢٨,٥
٤	الخيول الخيول المقزومة ٤-١ ٤ <	٦٥٠ < ٢٠٠ > كغم ٢٠٠ < كغم	١٣ ٦,٥ ٥ ٦,٥	٦٥ ٥٠ ٦٥
٥	الأغنام والماعز	٢٥ > كغم لغاية ٧٥ ٥٠ <	١ ١,٣٥ ٢	١٠ ١٣,٥ ٢٠
٦	٥٠٢	٢٥ > كغم لغاية ٥٠ ٥٠ < كغم	١ ١,٢ ١,٥	٨ ٩,٦ ١٢

٧	١	٢٥ > لغاية ٥٠ ٥٠ <	٥ <	
٨,٤ ٩,٥	١,٢ ١,٣٥			
	١ ١,٠٨ ١,٣٥ ٢,٢ ٤,٣٠ ٥	١٥ > لغاية ٢٥ لغاية ٥٠ لغاية ١٠٠ لغاية ٢٠٠ ٢٠٠ <	الخنازير (١)	٥
	١ ١ ١ ٣ ٥	٢٥ > لغاية ٥٠ لغاية ١٠٠ لغاية ٢٠٠ ٢٠٠ <	٥-٢	٦
	١ ١ ٢ ٣,٢٥ ٤,٣٢	٢٥ > لغاية ٥٠ لغاية ١٠٠ لغاية ٢٠٠ ٢٠٠ <	٥ <	٧
المساحة م لكل حيوان في المسج الخارجي	المساحة م لكل زوج داخل المظلة	الوزن/كغم	نوع الحيوان	الرقم
٦٠ جبلية	٤٠	١٥ <	قردة كبيرة	٨
٣٠ جبلية	٢٠	٥ <	قردة وسط	٩
٢٠٠	٢٠	٣٠ <	الكلبيات	١٠
٢٠٠	١٦	٥٠ <	القطط الكبيرة	١١
١٠٠	٤	١٠ >	القطط الصغيرة	١٢

هكذا على الأصل

١٣-	الديبات	< ٢٠٠	٢٤	١٦٠ جبلية
١٤-	عائلة الراكون	١٥٠٥	٤	١٢
١٥-	المسوريات	١٥٠٥	٤	٢٠
١٦-	الضباب	٥٠-٢٠	٣	١٦٠
١٧-	الكركن	< ٢٠٠	٢٠	٣٠٠
١٨-	الظباء		١٢	٦٠٠
١٩-	الزراف		١٠٠	٨٠٠
٢٠-	فرس النهر		١٥٠	بركة مياه ارضيه
٢١-	الخرطوميات		١٥٠	١٠٠٠
٢٢-	الطيور الارضية شمار و لطا و قزنت.....	> ١٠	٢	٢٤
٢٣-	النعام		١٢	٢٤
٢٤-	البجعيات		١٢	بركة مياه
٢٥-	البيفانيات		١٢	٢٤
٢٦-	البوم			٢٤
٢٧-	العصافير		٢	١٥
٢٨-	التناسيح	< ١ م > ١ م	بركة مياه ارضيه لحواض زجاجية	١٠٠
٢٩-	الزواحف		غرف خاصة مزودة بحواض زجاجية مسبكة ومحكمة الإغلاق و مهواه جيداً	٢م٧ - ٢م٦

ملاحظة: يتم تحديد المساحات المناسبة لأي نوع من الحيوانات غير المذكورة في الملاحق حسب قرار اللجنة.

مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لنبت فيما يلي قائمة بأسماء مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي قررت اللجنة العليا للاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية الاعتراف بها استناداً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤) من نظام رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٥ نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهاداتها الصادرة بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور خالد طوقان

* * * * *

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في الجامعات الإماراتية غير معترف بها لدى الوزارة.

* المؤسسات الحكومية :

=====

1- جامعة الامارات العربية المتحدة

ص.ب (15551) العين - دولة الامارات

هاتف: +9713-7542500

فاكس: +9713-7518588

البريد الإلكتروني: uae@uaeu.ac.ae

الموقع الإلكتروني: www.uaeu.ac.ae

2- جامعة زايد

ص.ب (4783) أبو دهي , (19282) دبي

هاتف: +02-4453300 , +04-2648899

فاكس: +02-443487 , +04-2648681

الموقع الإلكتروني: www.zu.ac.ae

هكذا من الأصل

* المؤسسات الخاصة :

=====

1- كلية الدراسات العربية والإسلامية

ص.ب (50106) دبي
هاتف: +971-43961777
فاكس: +971-43961314
البريد الإلكتروني: Jasc@emirates.net.ae

التخصصات المعترف بها:

- دبلوم:
- الفقه الإسلامي
ليسانس:
- الدراسات العربية والإسلامية
- لغة عربية وآدابها
ماجستير:
- الشريعة الإسلامية

2- جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

ص.ب (346) عجمان
هاتف: +971-67466666
فاكس: +971-67468888
البريد الإلكتروني: info@ajman.ac.ae
الموقع الإلكتروني: www.ajman.ac.ae

التخصصات المعترف بها :

- دبلوم:
- إدارة الأعمال
- تكنولوجيا المعلومات
بكالوريوس:
- علوم الحاسب الآلي
- اللغة الإنجليزية و الترجمة
- إدارة الأعمال
- أساليب و تقنيات التعليم إعداد معلم مادة في (الرياضيات و العلوم)

- أساليب و تقنيات التعليم إعداد معلم مادة في (اللغة العربية و الدراسات الإسلامية)
- الهندسة الكهربائية (هندسة إلكترونيات)
- الهندسة الكهربائية (هندسة اتصالات)
- هندسة الحاسب الآلي

- التسويق
- الإدارة
- نظم المعلومات
- الاتصال و الترجمة
- الصيانة
- التربية في تدريس اللغة الإنجليزية
- الإعلام والعلاقات العامة
- هندسة معدات طبية
- تمويل
- محاسبة
- الهندسة المعمارية
- التصميم الداخلي
- تقنيات تعليمية
- طب الأسنان

3- كلية شرطة دبي

ص.ب (12085) دبي
هاتف: +971-43482255
فاكس: +971-43481444
البريد الإلكتروني: College@dubaipolice.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.dubaipolice/college.gov.ae

التخصصات المعترف بها :

- دبلوم:
- الشرطة
- الجنسية والإقامة
ليسانس:
- الحقوق وعلوم الشرطة
- الحقوق

4- كلية الاتصالات للهندسة (الشارقة)

ص.ب (980) الشارقة
هاتف: +971-65355355
فاكس: +971-65378987
البريد الإلكتروني: mec@ece.ac.ae

مكتبة
مكتبة
مكتبة

التخصصات المعترف بها :

دبلوم :

- الاتصالات

بكالوريوس :

- بكالوريوس هندسة اتصالات

- بكالوريوس هندسة كمبيوتر

- بكالوريوس هندسة إلكترونية

5- كلية دبي الطبية للبنات

ص.ب (20170) دبي

هاتف: +971-42646027

فاكس: +971-42646210

البريد الإلكتروني : dmcg@dmcg.eduالموقع الإلكتروني : www.aus.ac.ae

التخصصات المعترف بها :

بكالوريوس :

- الطب والجراحة

6- كلية دبي للصيدلة

ص.ب (19099) دبي

هاتف: +971-42646968

فاكس: +971-42646740

البريد الإلكتروني : dbc@lootah.sch.aeالموقع الإلكتروني : www.dpc.edu

التخصصات المعترف بها :

بكالوريوس :

- الصيدلة

7- جامعة الشارقة

ص.ب 27272 - الشارقة

هاتف : +9716-5585180

فاكس : +9716-5585185

البريد الإلكتروني : uos@sharjah.ac.aeالموقع الإلكتروني : www.sharjah.ac.ae

التخصصات المعترف بها :

بكالوريوس :

- هندسة الحاسب

- علوم الحاسب

- نظم المعلومات الإدارية

- إدارة الأعمال

- إدارة عامة

- محاسبة

- هندسة كهربائية وإلكترونية

- هندسة مدنية

- تكنولوجيا مختبرات طبية

- تشخيص طبي تصويري

- اللغة العربية وآدابها

- اللغة الإنجليزية وآدابها

- تاريخ وحضارة إسلامية

- علم الاتصال

- شريعة

- علم اجتماع

- قانون (2000)

8- الجامعة الأمريكية في الشارقة

ص.ب (26666) الشارقة

هاتف: +971-6558555

فاكس: +971-65585500

البريد الإلكتروني : admission@aus.ac.aeالموقع الإلكتروني : www.aus.ac.ae

التخصصات المعترف بها :

بكالوريوس :

- هندسة كيميائية

- هندسة مدنية

- هندسة ميكانيكية

- هندسة كهربائية وإلكترونية

- هندسة الحاسب الآلي

- علوم الحاسب الآلي

- نظم المعلومات الإدارية

- إدارة الأعمال

هكذا في الأصل

- إدارة عامة
- اللغة الإنجليزية وآدابها
- الترجمة
- عمارة
- عمارة داخلية
- وسائل إعلامية متعددة
- إدارة التراث
- إدارة التصميم
- الاتصال البصري
المجسدي:
- تنفيذ في إدارة الأعمال

9- الجامعة الأمريكية في دبي

ص.ب (28282)
هاتف: +971-43999000
فاكس: +971-43998500
البريد الإلكتروني: info@aud.edu
الموقع الإلكتروني: www.aud.edu

10- أكاديمية الإمارات لإدارة الضيافة

ص.ب (11416) دبي
هاتف: 0097143155555
فاكس: 0097143155556
البريد الإلكتروني: info@emiratesacademy.edu
الموقع الإلكتروني: www.emiratesacademy.edu

قرار رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦

قرار النماذج المتعلقة باعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين

صادر عن مدير عام هيئة التأمين بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥

استناداً لأحكام المادة (١١) من تعليمات رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ تعليمات اعتماد وسطاء

ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين، أقر اعتماد النماذج التالية:-

- ١- أنموذج طلب اعتماد وسيط نزاعات التأمين.
- ٢- أنموذج طلب اعتماد محكم نزاعات التأمين.
- ٣- أنموذج طلب تجديد اعتماد وسيط نزاعات التأمين.
- ٤- أنموذج طلب تجديد اعتماد محكم نزاعات التأمين.
- ٥- أنموذج الاتفاقية الخاصة باعتماد وسطاء نزاعات التأمين.
- ٦- أنموذج الاتفاقية الخاصة باعتماد محكمي نزاعات التأمين.

يعمل بأحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخه ونشر في الجريدة الرسمية.

المختور باسل الصداوي
المدير العام

مكتبة من الاصل

قرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦

قرار نماذج اتفاق الوساطة وطلب الوساطة واثاقية وسطاء نزاعات التأمين

والتعهد بالمحافظة على سرية إجراءات الوساطة

صادر عن مدير عام هيئة التأمين بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥

استناداً لأحكام المادة (٢٦) من تعليمات رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ تعليمات إجراءات الوساطة

في نزاعات التأمين وأحكامها، أقرر اعتماد النماذج التالية:-

- ١- نموذج اتفاق الوساطة.
- ٢- نموذج طلب الوساطة.
- ٣- نموذج الاتفاقية الخاصة بوسطاء نزاعات التأمين.
- ٤- النموذج تعهد بالمحافظة على سرية إجراءات الوساطة.

يعمل بأحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية.

الدكتور باسل الصداوي
المدير العام

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

قرار لنماذج اتفاق التحكيم وطلب التحكيم واثاقية محكمي نزاعات التأمين

صادر عن مدير عام هيئة التأمين بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥

استناداً لأحكام المادة (٣٩) من تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ تعليمات إجراءات التحكيم

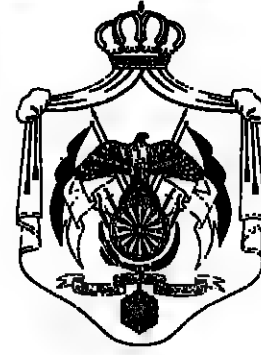
في نزاعات التأمين وأحكامها، أقرر اعتماد النماذج التالية:-

- ١- نموذج اتفاق التحكيم.
- ٢- نموذج طلب التحكيم.
- ٣- نموذج الاتفاقية الخاصة بمحكمي نزاعات التأمين.

يعمل بأحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية.

الدكتور باسل الصداوي
المدير العام

هكذا في الأصل



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٨٧ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤١٤٩	* الأوسمة
٤١٥٠	* وكالات الوزراء
٤١٥١	* الموظفون
٤١٥٤	* الجلسة الأردنية
٤١٥٥	* الامتلاك
٤١٦١	* الشؤون البلدية
٤٢٣٢	* الاعلا
٤٢٣٥	* المطالبات
٤٢٥٠	* المحاكم

هكذا على العمل

الاعتماد

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بملح الضابطون المذكورين تالياً ميدالية الحسين للتفوق من الدرجة الثالثة وذلك لحصولهما على الترتيب الاول في دورة القيادة والأركان رقم ٤٦ المشتركة ١٠.
- الفائز الاول بالدورة رائد ركن دروع مصطفى قنطان صحن الفواز.
- الفائز الاول من طلاب الدول الصديقة والشقيقة مقدم ركن مشاهد حافظ الناج مكي الحاج احمد من القوات المسلحة السودانية.

* * * * *

- ٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالاعتماد على السادة المذكورة اسماؤهم تالياً بالوسام المبين ازاء اسم كل منهم، وذلك تقديراً لشجاعتهم وحسبهم الوطني وبسالته في الحفاظ على أمن الوطن الغالي وحماية ارواح المواطنين وضيوف المملكة.
- وقد تفضل مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه بتسليمهم الاعتماد بيديه الكريمتين في قصر بسمان الزاهر يوم الاحد الواقع في ١٧ شعبان ١٤٢٧هـ الموافق ١٠ أيلول ٢٠٠٦م.

ت	الاسم	الوسام
١	الوكيل حوني عايد فلاح الزواهره	وسام الأقدام العسكري
٢	الرتيب/١ عمر سليمان فالح حراشه	وسام الأقدام العسكري
٣	السيد فرحان عزت محمد نعيمات	ميدالية الشرف
٤	السيد شفيق عزت محمد نعيمات	ميدالية الشرف
٥	السيد ياسر حسن محمد عبدالفتاح باكير	ميدالية الشرف
٦	السيد ماهر عبدالسلام محمد الحاج الزرو	ميدالية الشرف
٧	السيد جبريل نواف العبد الهباهبه	ميدالية الشرف
٨	السيد طارق موسى مصلح	ميدالية الشرف
٩	السيد تامر معدي معيد محمد عطيه	ميدالية الشرف
١٠	السيد ابراهيم محمد حسين درويش	ميدالية الشرف

مكتبة
مكتبة
مكتبة

وكالات الوزراء

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد نادر الظهيريات وزير الشؤون البلدية أعمال وزارة التنمية الاجتماعية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور سليمان الطراونة وزير التنمية الاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/٩.

* * * * *

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان خارج المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/١٠.

* * * * *

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية في نيويورك بمهمة رسمية من ٢٠٠٦/٩/١٦.

* * * * *

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شريف الزعبي وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير الطي وزير التخطيط والتعاون الدولي في اسطنبول بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/١١.

* * * * *

٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شريف الزعبي وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير الطي وزير التخطيط والتعاون الدولي في سنغافورة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/١٥.

* * * * *

٦ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد باسم السالم وزير العدل أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور زياد فريد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في سنغافورة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/١٥.

٧ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صبري اربيدات وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية أعمال وزارة الثقافة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عادل الطويسي وزير الثقافة في كوبا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/١٣.

* * * * *

٨ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عمر الكردي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أعمال وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/٩.

* * * * *

الموظفون

تشكيلات/تقاعد

أ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ - بالاستناد لأحكام المادتين (٨) و(١١) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته - الموافقة على تجديد عضوية المذكورين تالياً في مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب عقد شامل كافة العائلات المقررة وبالراتب الشهري المبين إزاء اسم كل منهما لمدة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٣١.

عطوفة للدكتور المهندس احمد عبدالفتاح حياصات رئيس مجلس المفوضين/ الرئيس التنفيذي ٣٥٠٠ دينار

لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات

نائباً للرئيس ٢٥٨٠ ديناراً

* * * * *

ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ - بالاستناد لأحكام المادة (١٠) من قانون تطوير المشاريع الاقتصادية المؤقت رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٣ - الموافقة على قبول استقالة عطوفة المدير التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية الدكتور وائل العاكبه اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/١٨.

محكمة من الأعمال

ج - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ الموافقة على قبول استقالة الملحق الدبلوماسي من ملاك وزارة الخارجية الأتمة هدى عبدالله حجازي اعتباراً من ٢٠٠٦/٥/٧.

* * * * *

د - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك وزارة الزراعة المهندسة الزراعية جمانة ابراهيم عبدالله العابد على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/١.

* * * * *

هـ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

الدكتور احمد ارشيد علي الموملي ٢٠٠٦/١٠/١

وزارة العدل

السيد صالح عبده السالم ذيابات ٢٠٠٦/٩/٣٠

وزارة الصحة

السيدة كوكب عارف علي محمد الزغول ٢٠٠٦/١٠/١

السيدة زليبا احمد حسن علي الفيومي ٢٠٠٦/١٠/١

السيد عقاب خلف سالم الرحامنة ٢٠٠٦/١٠/١

السيدة هناء محمد احمد عبيدات ٢٠٠٦/١٠/١

* * * * *

و - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/٢١.

دائرة الأراضي والمساحة

السيد يعقوب حسين شتيوي عكاشه

وزارة المياه والري

المهندس احمد عبدالرحمن الحديدي

ز - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

دائرة الأراضي والمساحة

السيدة آمال بطرس يعقوب قموه ٢٠٠٦/١٠/١

وزارة التربية والتعليم

السيدة سهام عبدالرحيم مصطفى بكر ٢٠٠٦/٩/٢٤

الدكتور حيدر محمد بركات العمري ٢٠٠٦/١٠/١

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

السيد بشار سالم اللث ٢٠٠٦/٩/٢٠

وزارة الصحة

السيدة جهاد ناجي حمدان ابو هزيم ٢٠٠٦/١٠/١

السيدة سماح علي عبدالقني الجعفرية ٢٠٠٦/١٠/١

السيدة فائده عبداللطيف محمد ريان ٢٠٠٦/١٠/٩

السيدة فاطمة سليمان امكاري السلام الخوالدة ٢٠٠٦/١٠/١

السيد عباس محمد قاسم الموملي ٢٠٠٦/١٠/٩

السيدة حمدة سامي محمد عايش ٢٠٠٦/١٠/١

وزارة المياه والري/ سلطنة المياه

السيد فريد لطفى عبدالهادي الجعفري ٢٠٠٦/١٠/١

وزارة الزراعة

السيد فايق محمد عبدالرحيم الشرممان ٢٠٠٦/١٠/٩

* * * * *

استبعاد:

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ الموافقة على إحالة عطوفة المستشار من ملاك رئاسة الوزراء السيد ياسين مرشد حسن زيدان على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/٢١ وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك دائرة قاضي القضاة السيد عقاب محمد سعود المجالي على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/٢٨ وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالته على الاستبعاد.

محكمة
الصل

• **تمديد وإنهاء خدمات:-**

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة الأحوال المدنية والجوازات السيد لافي بنيان رويشد الرين لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية السيد عبد الرحيم عبد المعطي الخياط للفترة من ٢٠٠٦/٨/٩ ولغاية ٢٠٠٦/١٢/١ بعد بلوغه سن الستين وإحالتة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/١٢/٢.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ الموافقة على إنهاء خدمات الموظف من ملاك سلطة المياه السيد فوزي محمد عبدالقادر الحصان اعتباراً من ٢٠٠٦/٩/٢٠.

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك مؤسسة التدريب المهني السيد محمد احمد محمد الخولدة اعتباراً من ٢٠٠٦/١٠/٦.

* * * * *

الجنسية الأردنية

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٥٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على إلغاء شهادة التجنس الممنوحة للسيد فايز مطلق فرحان الجربا وذلك بالاستناد لأحكام المادة (٢/١٩) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على منح المواطنين العراقيين المذكورة اسماؤهم تالياً الجنسية الأردنية:-

١ - السيد احمد سلمان خلف الحامدي

٢ - السيد صفاء عبدالحق عباس الجلابي

٣ - السيد احسان عبدالهادي صالح المشهداني

٤ - السيد عبدالكريم ابراهيم علي فوزي

وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٢/١٣، ١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

١-ج - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن الباكستاني السيد عبدالوهاب رحيم (ولي محمد) بخش الجنسية الأردنية.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

١ - السيد سامي علي فلاح الحميديين

٢ - السيد محمد عبدالرحمن حسين رواد

* * * * *

الإستملاك

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبيلة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات الملصوص عليها في قانون الاستملاك:-

أولاً:

١. ما مساحته دونم واحد و(٤٠٠)م من قطعة الأرض رقم (٩٦) من الحوض رقم (٧) من أراضي بسطة/ محافظة معان الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٣٠) والعرب اليوم عدد (٣٣٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم بحر ماء القاع رقم (٦).

٢. كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٧) من الحوض رقم (٣١) من أراضي النجعة البالفة (٣) دونمات و(٨٢)م (١٣٧)م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي السراي عدد (٩٣١٠٠) والغد عدد (٧٣٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات توسعة محطة صرف صحي.

٣. كامل مساحات قطع الأراضي ذوات الأرقام (٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦) من الحوض رقم (٧) الوادي الغربي من أراضي الهاشمية/ الزرقاء البالغ مجموع مساحاتها معاً (٢٩) دونماً و(٨٩٩)م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠١٦)

هكذا
مجلس العمل

والعرب اليوم عدد (٢٣٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ لأغراض شركة السمرا لتوليد الكهرباء لغايات إنشاء برك تبخير المياه العادمة للمحطة.

٤. ما مساحته (٦) دولمات من قطعة الأرض رقم (٣٩) من الحوض رقم (٢) من أراضي رجم السبع/ المفرق الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٠٠) والديار عدد (٧٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.

٥. ما مساحته (٥) دولمات و(٧٦٩)م من قطعة الأرض رقم (٣٩) من الحوض رقم (٥٩) من أراضي الطفيلة الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣١٠٠) والاتباط عدد (٤٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.

ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (٣٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ المتضمن الموافقة على ما يلي:-

١. استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبيلة أوصافها وأرقامها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه من الحوض رقم (١٠) اصهي الفقير لوحة رقم (٤) الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الاتباط عدد (٤٦٢) والرأي عدد (١٣١٠٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمالة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض سناً لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من القانون المشار اليه.

٢. التخلي عن استملاك مساحات قطع الأراضي المبيلة أوصافها وأرقامها بنفس الجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه من الحوض رقم (١٠) اصهي الفقير لوحة رقم (٤) لعدم حاجة أمالة عمان الكبرى اليها سناً لأحكام المادة (١٩/أ) من القانون المشار اليه اعلاه.

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على ما يلي:-

١. قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (٣٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٣٤٥) من الحوض رقم (٤) عيون الذيب البالغة (٢٣٦٥)م الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٧٢٣) والدستور عدد (١٤٠٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمالة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢. قرار لجنة الاستملاك والاملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (٣٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة الجزء المنظم حديقة البالغ مساحته (٥٧٨٦)م من قطعة الأرض رقم (٢٢٨) من الحوض رقم (٤٩) المقابلين الشرقي الموصوف في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الاتباط عدد (٤٦٠) والرأي عدد (١٣١٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمالة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبيلة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

١. ما مساحته (٦) دولمات و(١٠٣)م من قطعة الأرض رقم (٢١٧) من الحوض رقم (٤) من أراضي الاشرفية/ دير أبي سعيد الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٣٨) والعرب اليوم عدد (٣٣٥٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.

٢. ما مساحته (٦) دولمات و(٨٢٦)م من قطعة الأرض رقم (٢٨) من الحوض رقم (١٣) من أراضي وادي موسى الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٣٨) والاتباط عدد (٤٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.

ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

محكمة العدل

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستيلاء رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استيلاء ما مساحته (٨) دونمات من قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٣٥، ١٣٢، ١٣٨، ١٢٠) من الحوض رقم (٥٧) من أراضي الطيبة الموصولة في إعلان الاستيلاء المنشور في جريدتي الراي عدد (١٣١١٣) والانباط عدد (٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ استيلاء مطلقاً لأغراض إقامة الابنية المدرسية عليها مشروفاً للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستيلاء.

* * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الإستيلاء رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على حيابة المساحة المستملكة سابقاً البالغة (٢٠٥) دونمات و(٨٥٩)م من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥) من الحوض رقم (١) النصلة من أراضي المناخر التابعة لأراضي جنوب عمان حيابة لورية لأغراض وزارة الطاقة والثروة المعدنية لغايات مشروع توليد الكهرباء الخاص بمنطقة المناخر دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستيلاء على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيالها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عدد تقارير قيمة التعويض.

* * * *

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستيلاء رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استيلاء مساحات قطع الأراضي المبينة اوصافها تالياً استيلاء مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استيلائها مشروفاً للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستيلاء:-

- ١ - ما مساحته (١١) دولماً و(٢٣١)م من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) من أراضي مرصع وما مساحته (٦) دولمات و(٧٧٣)م من قطعة الأرض رقم (١١) من الحوض رقم (١) من أراضي الكمشه الموصوفة في إعلان الاستيلاء المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٣٨) والراي عدد (١٣١٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ لأغراض وزارة الأشغال العامة والسكان لغايات طريق الكمشه/ مرصع.
- ٢ - ما مساحته (٨) دونمات و(٩٨٨)م من قطعتي الأرض رقم (٧١٧، ٧١٠) من الحوض رقم (٢٠) المفردات لوحة رقم (٢٠) من أراضي روضة الأمير علي بن الحسين الموصوفة في إعلان الاستيلاء المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠٢٤) والغد عدد (٧٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢ لأغراض وزارة الأشغال العامة والسكان لغايات تعديل مسار منحلى على طريق روضة الأمير علي بن الحسين/ الخط العام.

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/ب) من قانون الإستيلاء رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استيلاء وحيابة واستيلاء حق الانتفاع لمدة سنة للمساحات المبينة تالياً الموصوفة في إعلان الاستيلاء المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٠١٧) والعرب اليوم عدد (٣٣٣٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٦ استيلاء مطلقاً لأغراض وزارة الطاقة والثروة المعدنية لغايات خط للغال حيابة لورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستيلاء، على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيالها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عدد تقارير قيمة التعويض.

- ١ - ما مساحته (٣) دونمات و(١٥٨)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (١٠) دونمات و(٦٦٦)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) لوحة (١١) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.
- ٢ - ما مساحته (١٢) دولماً و(٩٨٠)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (٥٠) دولماً و(٢٨٨)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) لوحة (١٢، ١٣، ١٤) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.
- ٣ - ما مساحته دولمين و(٢٩٣)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (٨) دونمات و(٦٤١)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) لوحة (٢٢، ٢٣) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.
- ٤ - ما مساحته (٦) دولمات و(٩٦٥)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (٢٧) دولماً و(٥١٢)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٠) لوحة (١٥) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.
- ٥ - ما مساحته (٤) دولمات و(٦٦١)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (١٨) دولماً و(٦٤٠)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١١) لوحة (٤٤) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.
- ٦ - ما مساحته (٤) دولمات و(٨٦٨)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (١٩) دولماً و(٥٤٨)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٧) لوحة (٤٧) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.
- ٧ - ما مساحته (٧) دولمات و(٩٥٤)م استيلاء مطلقاً وحيابة لورية وما مساحته (٢٧) دولماً و(٦٣٨)م استيلاء حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٩) لوحة (٥٤، ٥٣) من أراضي قرية ضانا التابعة لأراضي بصيرا.

هكذا بين الأصل

- ٨ . ما مساحته (٩) دونمات و(٨٨٧)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٣٩) دونماً و(٥٤٣)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢٣) لوحة ٦٢، ٦٣، ٦٤ من اراضي قرية ضانا التابعة لاراضي بصيرا.
- ٩ . ما مساحته (٦) دونمات و(٨١٨)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٦) دونماً و(٢٧)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢٤) لوحة ٥٨، ٥٩ من اراضي ضانا التابعة لاراضي بصيرا.
- ١٠ . ما مساحته (٦) دونمات و(٢٦٩)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٥) دونماً و(٤٠٤)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٨) لوحة ٤٢ من اراضي قرية الحسينية التابعة لاراضي معان.
- ١١ . ما مساحته (٥) دونمات و(٨٢٤)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٣) دونماً و(٣٠٤)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢٤) لوحة ٥١ من اراضي قرية الحسينية التابعة لاراضي معان.
- ١٢ . ما مساحته (١) دونماً واحداً و(٨٨٧)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٧) دونمات و(٥٤٩)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من قطعة الارض رقم (٧٠١) من الحوض رقم (١٤) لوحة ٣٩ من اراضي قرية الحسينية التابعة لاراضي معان.
- ١٣ . ما مساحته (٦) دونمات و(٢١٧)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٣) دونماً و(٦٣٦)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٨) لوحة ٢٤ من اراضي قرية الحسينية التابعة لاراضي معان.
- ١٤ . ما مساحته (٩) دونمات و(٦١)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٣٤) دونماً و(٥٥١)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) لوحة ٢ من اراضي قرية الحجيج التابعة لاراضي الشوبك.
- ١٥ . ما مساحته (٦) دونمات و(٥٥٨)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٦) دونماً و(١٨)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٤) لوحة ٤ من اراضي قرية الحجيج التابعة لاراضي الشوبك.
- ١٦ . ما مساحته (١٠) دونمات و(٤٢٣)م استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٤٠) دونماً و(٨٧٨)م استملاك حق الانتفاع لمدة سنة من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١) لوحة ٢١ من اراضي قرية حديرا التابعة لاراضي الشوبك.

الشؤون البلدية

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ بالاستناد لاحكام المادة (١/٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على تعيين المهندس عيسى مدانات/ مدير الشؤون البلدية في محافظة الكرك عضواً لدى مجلس بلدي بلدية الحزمان بدلاً من السيد يحيى احمد الرواشدة.

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

السيد نادر الظهيرات

عملاً بأحكام المادة (٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته.

أعلن عن فقدان السيد محمود احمد مسلم الخريوش لعضويته لدى مجلس بلدي بلدية حسان الجديد.

يعلن لاطلاع العموم ان لجنة بلدية الصفاوي / محافظة المفرق وبصفتها (لجنة تنظيم مطية) قد قررت بموجب قرارها رقم (٢٠٠٦/٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٩ واستناداً لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة على النحو التالي :-

فلس دينار
١٠

عوائد عن نقل المياه عن كل تنك ماء

مكشاً من الأصل

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية في بلدية الطيبة الجديدة / محافظة ليريد قد قررت بموجب قرارها رقم (٣٣/١) تاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٦ واستناداً لإحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة على النحو التالي :-

عوائد بالمقطوع عن كل قطع شارع معبد لغايات إيصال الخدمات فلس دينار
١٥ -

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٠٥) تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٦ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من غير منظم الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١١) البلد أم النعام الغربي وذلك في بلدية المفرق الكبرى/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ١٩/٦/٢٠٠٦ ووضع موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق بطي كتابي رقم م/٢٢/٩/١٦١٨٥ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٦ لاغيا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٦١) تاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٦ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وباحكام سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٨) ام الرجوم من اراضي اللبن وذلك في بلدية الجزيرة الجديدة/ لواء الجزيرة وحسب المخطط التعديلي (٣) تاريخ ١٠/١/٢٠٠٦ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٨٠) تاريخ ٧/٥/٢٠٠٦ الموافقة على مخطط مشروع إسكان السرو/ السلط ضمن الحوض رقم (٥) معقر السلط .
لواء / قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٩٣) تاريخ ١١/٥/٢٠٠٦ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع خدمات سعه ١٤ متر والمحاذي لطريق بغداد من ضمن الحوض رقم (٢٤) الشراي وذلك في منطقته نايفه وذلك بلدية الصالحية ونايفه / لواء البادية الشمالية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٩٣) تاريخ ١١/٥/٢٠٠٦ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع خدمات سعه ١٤ متر ضمن الحوض رقم (٢٧) مطشر من اراضي قرية الأشرفيه في منطقته نايفه وذلك في بلدية الصالحية ونايفه / لواء البادية الشمالية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤١١) تاريخ ١٥/٥/٢٠٠٦ عدم الموافقة على مخطط تعديل منحنى تنظيمي ضمن القطعة رقم (٦٠١) حوض رقم (١٨) في منطقة المرج ، وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطع (٥٤) وجزء من القطعة رقم (٥٣) حوض رقم (٣) الوسيه والقطعة رقم (١) حوض رقم (١) حنو الكفير من سكن (١) إلى سكن (ريفي)

وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة (٦) متر المار في القطع ذوات الأرقام (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٦) ضمن الحوض رقم (٩٠) زغيب من اراضي السلط/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على مخطط أحداث طريق بسعة ٣ متر واعتماد طريق افرازي تنظيميا ضمن الحوض رقم (٣) محنا في منطقة الروابي وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات ضمن الحوض رقم (٣) المردمه الشمالية في منطقة الهاشمية. وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ الموافقة على مخطط الغاء شوارع وأحداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٥) البلد من اراضي الخالدية .

وذلك في بلدية الخالدية / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٥) البلد من اراضي الخالدية .

وذلك في بلدية الخالدية / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٦٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم القطعة رقم (١٠٦) وجزء من القطعة رقم (١٠٥) ضمن الحوض رقم (١٤) ام عليا من اراضي الفحيص والقطعة رقم (١) ضمن الحوض رقم (١) ام قلعه من اراضي ماحص سكن (١) باحكام خاصة وأحداث شوارع تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦) ضمن الحوض رقم (١٤) ام عليا والقطع ذوات الأرقام (١ ، ٢) ضمن الحوض رقم (١) ام قلعه / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي (١١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ١٢ متر وتغيير صفة استعمال من سكن اخضر الى سكن ج ضمن القطعة رقم (٢٦) حوض رقم (٦) قعيق من اراضي المزار ، وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤ ووضعه موضع تنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٧١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم والغناء شارع ضمن الحوض رقم (١٤) العجمي من اراضي بيلا وذلك في بلدية الكفرات/ لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣ الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة (٣ م) ضمن القطعة رقم (٩٥) حوض رقم (١٠) البلد من اراضي الزرقاء وعدم الموافقة على إلغاء الطريق المارة ضمن القطعة رقم (٢٨٥) .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع تنظيمي سعة ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٨) السايح ، وذلك في بلدية الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٨٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ الموافقة على مخطط احدث الطرق المصدقة تصديقاً مؤقتاً وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

وتوسعه الطريق الم ٦ الى ١٢م واحداث شوارع وطريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤، ٥، ٦، ٩) من اراضي المزار، والحوض رقم (١١) من اراضي مؤته لواء المزار الجنوبي للأعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الجنوبي وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد للمسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ الموافقة على مخطط اعتماد طريق سعة ٣ متر واستحداث نهايه مقلقه ضمن الحوض رقم (١١) من اراضي ماحص وذلك في بلدية ماحص/ لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ الموافقة على مخطط التقاطع المروي على طريق الحزام للدائري مع طريق اربد - الشونة الشمالية ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٧) القصيلة و(١٩) كعبير و(٢٥) خربة قاسم في منطقة المنارة ، وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى ضمن الحوض رقم (١٠) البلد في منطقة البارحة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي منطقة بيت يافا .

وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٤ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٠٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٣) وجزء من القطعة رقم (١٢) من مقبرة إلى سكن زراعي ضمن الحوض رقم (٤) العريض من اراضي قرية هام .

وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٧٠٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على مخطط الغاء شارع واستحداث اخر بديل واحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي منطقة بيت يافا .

وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على إلغاء طريق وتعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢) حوض رقم (٤) البلد من اراضي مرو وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطعة رقم (٣) ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي البويضة وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨، ووضعه موضع التنفيذ .

مكاتب العمل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧١٠/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه الى سكن (د) حسب المجاور ضمن المخطط التنظيمي رقم (١) من تنظيم منطقة الجوفه وذلك في بلدية الشونه الوسطى /لواء الشونه الجنوبيه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ الموافقة على مخطط استحداث شارع سعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٦) العاصم الجنوبي من اراضي مغير السرحان وذلك في بلدية السرحان /لواء البادية الشماليه الغربيه وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٨ م) ضمن الحوض رقم (١) جرينة الشرقي / في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا، تصديقاً مؤقتاً .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة (١٠ م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٤، ٥٣) حوض رقم (٣) عفنا من أراضي عجلون / لواء قصبة عجلون، تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أخضر إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٢٦) القلعة في منطقة الشوبك .

وذلك في بلدية الشوبك الجديدة / لواء الشوبك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع سعة (١٢ م) ضمن القطعة رقم (١٩١) حوض رقم (٣٧) البقعة الشمالي في منطقة الشوبك .

وذلك في بلدية الشوبك الجديدة / لواء الشوبك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق ضمن القطعة رقم (٧٢٤) حوض رقم (١) البلد في منطقة حمزة .

وذلك في بلدية الشوبك الجديدة / لواء الشوبك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة (٤ م) ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي كفر عوان .

وذلك في بلدية الوسطية / لواء الوسطية .

محكمة القضاء الإداري

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢م) إلى (١٠م) ضمن الحوض رقم (١) المدورة الشمالية من أراضي حوفا .

وذلك في بلدية الوسطية / لواء الوسطية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة جزء من شارع ضمن الحوض رقم (١١) المحاريب الغربي من أراضي الشجرة .

وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ الموافقة على تعديل مسار شوارع ضمن الحوض رقم ٥ ربوع العدس من أراضي عين الباشا وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى ضمن القطعة رقم (٢٠١) حوض رقم (٥) البلد من أراضي موبص .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٣٧) وادي الخاخه من أراضي السلط .

وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قصبة السلط .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي بارتداد امامي ٤ متر ضمن القطعة رقم (١١٢٠) حوض رقم (٦) المدورة شريطة توحيدها مع القطعة رقم (١٤٨) من نفس الحوض وفرض عوائد تحسين بواقع (٥) دنانير للمتر المربع الواحد وشريطة عدم فتح ابواب على الشوارع الفرعية وفتحها على الشارع الرئيسي فقط وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٥) المرصص

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٤٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ و ب) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٣٤) بديح من أراضي المنصورة .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

مكتبة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٤٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي بأحكام خاصة إلى سكن (ج) واعتماد طريق إفرازي ضمن الحوض رقم (٥) اللب من أراضي الروضة .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أ إلى سكن ج ضمن الحوض (١٦) من أراضي اللب في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة (١٢م) وإلغاء جزء من طريق سعة (٤ م) ضمن الحوض رقم (٢٨) القهاير من أراضي ناعور .

وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩، ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة ١٠ متر واحداث شارع بديل ضمن الحوض رقم (١) من أراضي المال وذلك في بلدية حسان الجديدة / لواء ناعور

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم إلى سكن ريفي واحداث شارع وطريق ضمن الحوض رقم (١) جرينه الشرقي وذلك في بلدية مادبا الكبرى لواء / قصبة مادبا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٦٧ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من صناعات متوسطة إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٥) وادي الظليل وذلك في بلدية الظليل / لواء قصبة الزرقاء .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ الموافقة على مخطط إلغاء واحداث شوارع ضمن للقطع ذوات الارقام (٥، ٦، ١١، ١٢) حوض رقم (١٣) وادي الحجر وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٧١ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ عدم الموافقة على مخطط استحداث شوارع وتغيير صفة استعمال ضمن الحوض رقم (٣) رجم ابو فلاحه وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٧٣ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦٩، ٧٢) من أراضي العيص وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة .

مكتبة الوثائق

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى
المهندس عمر المعاني

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٦ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢١٩) / الجببية) المتضمن: استئذ من قطعة الأرض رقم (١٩) حوض (١٠) صهي الفقير شريطة استيفاء قيمة الاقتطاع كاملات ليل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجببية) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨١٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢/١٩) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٠٤١) حوض (١٣) الشميساني - من سكن (أ) الى مكاتب بأحكام سكن (أ) - واستيفاء تعويض بواقع (خمسين) دينار /م/ الواحد من مساحة القطعة - استناداً للمادة (٤٧) - من قانون التنظيم يتم استيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ المتضمن الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/١/٥٢) / رأس العين) والمتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٢٣٢١) حوض (٥) الشعبية من سكن (ج) الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) وفرض بدل تعويض بواقع (١٠) عشرة دنانير /م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (رأس العين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٠١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ الموافقة على إعادة إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/١١٢) / زهران) المتضمن :- تحويل صفة الاستعمال التنظيمي لقطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٢، ٦٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٣٤٠، ٣٤٣، ٧٤٧) حوض (٢٨) خربة عبدون من سكن (أ) بأحكام عبدون وسكن (د) بأحكام عبدون إلى تجاري مركزي بأحكام خاصة واستيفاء تعويض بالاستناد إلى المادة (٤٧) من قانون التنظيم، وكما جاء بقراري اللجنة اللوائية/ أبنية رقم (٢٤٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ والقرار رقم (٢٥٨٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ تستوفي لمرة واحدة وشراء فضلات الطرق الواقعة ضمن أرض المشروع واعتبار المشروع مكتملاً حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ المتضمن الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٠٤) / زهران) والمتضمن : تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٣١٤) حوض (٢٦) عبدون الشمالي الغربي من سكن (أ) الى مكاتب ضمن سكن (أ) بارتداد لمامي (٨) متر من جهة شارع الأميرة بسمة وحسب قرار اللجنة اللوائية / ابنية رقم (٩٠١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ واستيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون دينار/م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٤٨/٢٠٠٦/زهران) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٢١٩) حوض (٢٠) ام اذينة الجنوبي - من سكن (أ) الى مكاتب باحكام سكن (أ) - مع استيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثين دينار /م/ الواحد - استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم - يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٣٢٣/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن : الغاء واستحداث اجزاء من شارع امام قطع الاراضي نوات الارقام (٦، ١١٨، ٥٩١، ٥٩٥) حوض (١) للعلومية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ المتضمن الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٣٥/٢٠٠٦/ماركا) والمتضمن : مباني عامة مراد اعطاءها أحكام الصناعات المجاورة حسب المخطط (ع/د/١٥٠٠) وبأحكام خاصة لقطعة الأرض رقم (٧٣٤) حوض (١) حنو الكسار بحيث يكون الارتداد الأممي (١٠ متر) عن شارع الحزام وباقي الارتدادات (٣) متر شريطة عدم فتح أبواب على شارع الـ (٤٠) متر وكما هو موضح على المخطط في منطقة (ماركا) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ المتضمن الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٥/٢٠٠٦/زهران) والمتضمن : تخفيض الارتداد الخلفي للقطعة رقم (٩٩٧) حوض (١٨) ولاي صقرة من (٧) متر إلى (٦) متر واستيفاء تعويض بواقع (١٠) عشرة فئاتير/م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ المتضمن الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٨٦/٢٠٠٦/زهران) والمتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٨٣٤) حوض (٢٦) عبدون للشمال الغربي من سكن (أ) بأحكام خاصة (أحكام عبدون) إلى مكاتب ضمن سكن (أ) وبأحكام عبدون وبأحكام خاصة :-

- ارتداد أمامي (٨) متر
- ارتداد خلفي (٤) متر
- جلسات الشبابيك لا يقل ارتفاعها عن مترين باتجاه السكن.
- واستيفاء بدل تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً/م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

هكذا مع الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٣٠) المدينة المتضمن :- استحداث طريق (٣) متر لخدمة القطعة رقم (٣٥٣) حوض (٣٣) المدينة - حي (٨) المحطة - شريطة أن يقوم مالك القطعة بدفع ثمن الطريق كأمانيات قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (المدينة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٦/٢٤٧) شفايدران المتضمن :- استحداث شوارع ضمن حوض (١) المكان شريطة إفراز الشارع من القطعة رقم (٥٩٨) قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفايدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء
المهندس عبد الله أبو عليم

يعلم للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قرر بقرارها رقم (٩ / ١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢م ، الموافقة على استحداث بخلة تنظيمية واعتمادها درج حسب الواقع ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠٦ ، ١٠٩) من الحوض ١٢ / البلد وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٦ / ٤ / ١٢م . وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء الواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك

* * * * *

يعلم للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قرر بقرارها رقم (٨ / ٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥م ، الموافقة على اعتماد الشوارع الأفرازية والغاء الشوارع التنظيمية المحاذية للقطع ذوات الأرقام (١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨) من الحوض ١٥ / مخيم وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٦ / ٩ / ٥م . وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء الواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٦/٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩م الموافقة على تعديل مسار شارع سعة ١٠ متر حسب الواقع ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٣٣، ٧٣٤، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٥٣، ٧٤٦) حوض ٣٨ أم صبحون الشرقي، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩م وإعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٣١/١١) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢م الموافقة على استحداث شارع سعة ١٠م ضمن القطعة رقم ٤٤ من الحوض ٣ قعاقع وذلك في بلدة دلاغة - لواء البتراء - حسب المخطط التعديلي رقم ٤٠ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢م، ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م، الموافقة على تحويل صفة استعمال من تجاري + سكن ب إلى سكن ج وذلك على القطع ذوات الأرقام ١٤٧ و ٢٩ من الحوض ١٢ / البلد وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م. ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م، الموافقة على إلغاء جزء من الدور واعتماد الشخلة درج ضمن القطعة رقم (٨٢٧) من الحوض ٢٥ / الطيبة وذلك في بلدة الطيبة / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م. ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م، الموافقة على تعديل مسار منحني وتغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى تجاري بعمق ١٤م وسكن "د" بأحكام خاصة ضمن القطعة ذات الرقم ٧١٩ من الحوض ٣٩ / المقبرة الإسلامية وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم ٣٨ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م. ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م، الموافقة على إدخال منطقة للتنظيم ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٤٤، ٥٣، ٦٩، ٧٣٩، ٥٥) من الحوض ٢٥ / الطيبة والقطع (٨١، ٨٢) من الحوض ٢٦ / المدورة ضمن أحكام سكن ب بالإضافة إلى استحداث شارع تنظيمي سعة ١٢م ضمن القطعة رقم (٣٣٣) حوض ٢٥ / الطيبة المنظمة سابقاً بأحكام سكن ب وذلك في بلدة الطيبة / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩م. ووضعه موضع التنفيذ.

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٦م ، الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن ج الى تجاري على القطعة رقم ٢٩٢ من الحوض رقم ١١ / البقعة الغربية وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم ٣١ تاريخ ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٦ م. ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٦م ، الموافقة على تنظيم اجزاء ضمن احكام سكن فئة ج وذلك ضمن القطعة الارض رقم " ٧٠ " من حوض ٧ / جلواح وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم ٢٦ تاريخ ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٦ م. ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (١٣/و/٣) تاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٦م ، الموافقة على اعتماد الشوارع حسب الواقع ضمن منطقة السوق ضمن عدة قطع من حوض ١٢ / البلد وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم ٢٨ تاريخ ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٦ م. ووضعه موضع التنفيذ .

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم لمحافظة العاصمة بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٥) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٤ الموافقة على إحداث طريق سعة (٦م) بالقطعة رقم (١٠٤) حوض (٨) للمصدر من أراضي العال والروضة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية وذلك لإيصال الخدمات. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين مطبوعين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة العاصمة أثناء الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات أن وجدت إلى رئيس اللجنة اللوائية مدعاه بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المختور المهندس مالك المومني

مدير الشؤون البلدية / لمحافظة العاصمة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة

لمحافظة العاصمة

* * * * *

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم لمحافظة العاصمة بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ الموافقة على تخفيض منحني الكيرف بالقطعة رقم (٥٠) حوض (١) لم الجاصة من أراضي عراق الأمير والوارد بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (١٤٠٥٤/١/٩/ع) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين مطبوعين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة العاصمة أثناء الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات أن وجدت إلى رئيس اللجنة اللوائية مدعاه بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المختور المهندس مالك المومني

مدير الشؤون البلدية / لمحافظة العاصمة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة

لمحافظة العاصمة

* * * * *

محكمة من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة البارحة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أريد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٠٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البارحة رقم (٥١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنى المار بالقطعتين ذوات الأرقام (٤، ٣) حوض (١٠/البلد) لوحة (٣١) من أراضي البارحة من (٨×٨م) إلى (١٠×١٠م) وذلك لتفادي هدم البناء القائم على القطعتين المذكورتين سابقا. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة البارحة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٣) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة المنارة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أريد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١١٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٥ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (٥٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ المتضمن الموافقة على:-

١. تحويل أحكام القطع ذوات الأرقام (١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٤٩٦، ١٣١٣، ١٧٤٢، ١٧٢٥) سكن (ب) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (م٤) وبقيّة الأحكام وفق النظام من حوض (١٧/الفصيلة) لوحة (١٥).
 ٢. تحويل أحكام القطعة رقم (١٨٥٣) حوض (١٧/الفصيلة) لوحة (١٥) من تجاري طولي بارتداد صفر إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (م٤) كون القطعة المذكورة مجاورة لمجمع الأغوار ولا تصلح للسكن.
 ٣. استحداث منحنيات بسعة (١٠×١٠م) على القطع ذوات الأرقام (١٨٤٧، ١٨٤٩، ١٨٥١) حوض (١٧/الفصيلة) وذلك لتسهيل الحركة المرورية.
 ٤. إلغاء جزء الشارع التنظيمي المار بين القطع ذوات الأرقام (١٤٨٢، ١٥٦٧) من حوض (١٧/الفصيلة) لوحة (١٥) وذلك لعدم الحاجة له لوقوعه في سعة مجمع الأغوار.
 ٥. تحويل أحكام القطع ذوات الأرقام (١٤٨٢، ١٥٦٧) حوض (١٧/الفصيلة) من سكن (ب) إلى مباني عامة كون القطع المذكورة مستقلة كمجمع سفريات (الأغوار).
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٥) من قانون التنظيم.

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة دوقرا بلدية غرب أريد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب أريد قررت بقرارها رقم (١/٣٤) لعام ٢٠٠٦م الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة دوقرا بلدية غرب أريد رقم (١/٢٧) لعام ٢٠٠٦م المتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٥٧، ٥٨) حوض رقم (١٤) المسهولة من أراضي منطقة دوقرا من سكن (أ) إلى سكن (ج) لتناسب واجهات القطع مع التنظيم وليتمكن أصحاب القطع من الإفرار كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة دوقرا بلدية غرب أريد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس عبد الفتاح الإبراهيم

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية غرب أريد

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على استحداث شارع تنظيمي بسعة (١٠م) مار بالقطع ذوات الأرقام (٥٥، ١٣، ١٤، ٥) وطريق تنظيمي بسعة (٦م) مار بالقطع (٩٨، ٩٧) حوض رقم (٨٩) ولادي حادي من أراضي السلط وحسب المخطط المرفق وإعلان المخطط للاعتراض حسب الأصول. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عادل حباسات

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة السلط

* * * * *

محكمة العدل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة بصفاتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على إعلان المخطط المصدق تصديقاً موثقاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٨١) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢ والمتضمن الموافقة على المخطط التنظيمي المقترح لمشروع اسكان أم السعد ضمن القطعة رقم (٥٩) حوض رقم (٢) أم السعد من أراضي السلط وحسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عامل حيافات

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة السلط

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى، وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم جورة رقم (٢٠٠٥/١٩) قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط:-

١. استحداث طريق سعة (٦م) وذلك باعتماد الطريق الإفراري المار بالقطع (٦٤٢، ٧٤٨) حوض (٥) البلد واستبدالها من القطع (٦٤٠، ٥٢٢، ٦٤١) واستحداث منحنيات من القطع (٦٤٢، ٧٤٨) حوض (٥) البلد.
٢. تغيير صلة الاستعمال من سكن ريفي إلى سكن (أ) لجزء من القطع ذات الأرقام (٦٤١، ٦٥٦) حوض (٥) البلد.
٣. تغيير صلة الاستعمال من سكن (أ) إلى سكن ريفي لجزء من القطعة (٦٤٠) حوض (٥) البلد لتكون ذات صفة تنظيمية واحدة وحسب التقرير المرفق.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أم جورة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية السلط الكبرى

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء
المهندس رأفت دليوان المجالي

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٥/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢ المنطقة الثالثة والمخطط التنظيمي المتضمن إلغاء وتعديل مسار الشوارع التنظيمية ضمن حوض رقم (١٠) أم بياضه لوحة رقم (١) من أراضي عطل الزرقاء والرصفة لوحة تنظيمية رقم (١٧) بحيث يتم اعتمادها حسب ما هو مقرر على لوحات دائرة الأراضي والمساحة وحسب ما هو منقلا على الواقع وذلك لوجود عدم تطابق بين الشوارع الإفرارية والشوارع التنظيمية وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٢٥/١) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٧/٤) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٦ المنطقة الأولى والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل أبعاد المبنى القائم على القطعة رقم (٢٤٥) ضمن حوض رقم (٢) روض شبيب حي رقم (٦) شاكر لوجه رقم (١٥) من أراضي خربة خو لوجه تنظيمية رقم (٤) بحيث يتم اعتماده بإحداثيات (٢٠٥م × ١٠٥م) وحسب ما هو منقلا على الواقع ولوجود بناء قائم معدي على سعة المبنى وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٢٥/٤) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

مكتبة من الأصل

● اطلعت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠/١) تاريخ ١٢/٣/٢٠٠٦ المنقطة الرابعة والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد الشوارع الإفراري بسعة (١٢م) وحسب ما تم إقراره على لوحات دائرة الأراضي والمساحة والمار بين القطع ذوات الأرقام (٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨) وكذلك الشوارع الإفراري بسعة (١٢م) والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٥٣٦، ٥٣٩، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١) والذي ينتهي بنهاية مغلفة (D.E) عند القطع (٨٦٢، ٨٦٧) وكذلك اعتماد الطريق الإفراري وحسب ما تم إقراره على لوحات دائرة الأراضي والمساحة والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧) واستحداث محلى بإحداثيات (٨٨٨) عند التقاء الطريق المقترح اعتماده مع شارع (١٢م) عند القطعة رقم (٥٣٦) واستحداث محلى عند التقاء شارع (١٢م) المقترح اعتماده مع شارع (١٢م) عند القطعة رقم (٥٣٩) بإحداثيات (٨٨٨) وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض (٦) لحو برش لوحه رقم (٦) من أراضي جريبا لوحه تنظيمية رقم (٢٤) وحسب المخطط المرفق. ويغن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢١٩/١) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لأدوي العلاقة بالإخطاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

✻ ✻ ✻ ✻ ✻

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٣/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١ المنطقة الخامسة والمتضمن تعديل مسار جزء من شارع بسعة (٢٠) مع المحافظة على السعة التنظيمية بحيث يكون التعديل من أمام القطع ذوات الأرقام (٧٠٥، ٧٠٦) ضمن حوض رقم (١) فاجرة شبيب لوحه رقم (٥٤) من أراضي البتراوي والقطع أرقام (٢٤٢، ٢٤٣) من نفس الحوض لوحه رقم (١٨١) من أراضي البتراوي بحيث يتم اعتماده وحسب ما هو ملفذ على الواقع واعتماد الطريق الإفراري بسعة (١٦) والمار ما بين القطع رقم (٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٣٢، ٢٤٢) من نفس الحوض لوحه رقم (١٨١) من أراضي البتراوي واستحداث ملحقى بإحداثيات (١٠×١٠) عند الطريق المقترح اعتماده مع شارع (٢٠) عند القطعة رقم (٢٤٢) وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العوم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٢١/٢) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

طلعت اللجنة التوجيهية للمنظيم والأهلية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٥٤/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٢ المنطقة الخامسة والمضمن اعتماد الطريق الإفرازي بسعة (٤) المار بين القطع نوات الأرقام (٧١٨، ٧٥٥، ٧٠١) ضمن الحوض رقم (٦) فاجرة شبيب لوحة رقم (٧٤) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١) وكذلك استحداث طريق بسعة (٤) استمرارية للطريق الإفرازي المقترح اعتماده تمر من خلال القطعة رقم (٧٠١) ومن أمام القطع نوات الأرقام (٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧) من نفس الحوض واللوحة، وأيضاً اعتماد الطريق الإفرازي بسعة (٦) والمار ما بين القطع نوات الأرقام (٧٥٨، ٧٢٠) من نفس الحوض واللوحة والقطعة رقم (٥٩٥) من نفس الحوض لوحة رقم (١٩٠) واستحداث طريق بسعة (٦) استمرارية للطريق (٦) والقطعة رقم (٥٩٥) المذكورة أعلاه ومن أمام القطعة رقم (٧٥٧) من الإفرازي المقترح اعتمادهما تمر من خلال القطعة رقم (٥٩٥) المذكورة أعلاه ومن أمام القطعة رقم (٧٥٧) من نفس الحوض لوحة رقم (٧٤) واعتماد طريق إفرازي بسعة (٤) المار ما بين القطع نوات الأرقام (٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١) حوض (٦) فاجرة شبيب لوحة رقم (٧٤) من أراضي البتراوي وذلك لغرض أهالي المنطقة وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعين لاطلاع العموم بأن اللجنة التوجيهية للمنظيم قررت بقرارها رقم (٢٥١/٣) لسنة (٢٠٠٦) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للمنظيم الملوه على بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره والجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس جميل المومني

المهندس جميل المومني

وتجسس البلدية

وتتبع اللجنة اللوائية للتعليم والأمنية

في بلدية الزرقاء

• • • • •

إعلان

وعن العموم أن اللجنة الثلاثية للتخطيط والأبنية لإنذية الترك الكبرى قررت بقرارها رقم (١٥/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمطقة الترك رقم (٣/٧) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٢ والمتضمن الموافقة على توسعة التنظيم ضمن الأحواض (٥١، ٦٥) من أراضي الحوية وعزرا وذلك بحيث يشمل ما بقى من القطع لوات الأرقام (٣٨، ٢١٥، ٢١٧) حوض رقم (١) المربع من أراضي عزرا وكامل القطع لوات الأرقام (٧ بئر، ٤ بئر، ٣) حوض رقم (٥) صدر عزرا وواجهة المقطع رقم (٦) من نفس الحوض وما بقى من القطع (٣٦، ٣٧، ٣، ٩، ٣٢، ٣٣) حوض رقم (٦) روس المصاطب من أراضي الحوية وكامل القطع (٢ بئر، ٧ بئر) من نفس الحوض وواجهة المقطع لوات الأرقام (٨، ١٩) حوض رقم (٦) روس المصاطب من أراضي الحوية باحكام سكن ريفي وجزء من القطعة رقم (٩) حوض (٦) روس المصاطب لصلة استعمال سكن (ب) مع فرض الشوارع اللازمة حسب المخطط، وإذاع إعلان ملك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريكتين محليتين وبحق للوي العقلة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المصاوي

وليس اللجنة اللوائية للتسليم والأهنية

وليس بلدية الكوكبة الكبرى

هكذا في الأصل

إعلان

- يعلن للعموم أن اللجنة الوالدية للتنظيم والأبنية لتبديلة الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (١٨/٤) تاريخ ٢٧/٥/٢٠١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة راسين رقم (٢/١٢) تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨ والمتضمن الموافقة على إدخال القطع ذوات الأرقام (٢٨٩، ١٩٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٠، ٤٢٩، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٨٨، ١٩٣، ٢٨٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٥٤، ٣٨٣) وما تبقى من القطع (٢٨١، ٢٤٦، ١٨٦، ٤٧٨، ٤٧٤) حوض رقم (٦) التوسيه باحكام سكن، وبقي وذلك لغايات الإقرار بين الشركاء مع فرض شارع بسعة (١٢م) متواصفة بين القطع (٢٤٦، ٤٧٨) من نفس الحوض ضمن الجزء المنظم سابقا مع فرض الشوارع الثلاثة ضمن المقترح حسب المخطط المرفق وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين وبحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى المنطقة المعنية موثقاً بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد العويد المعاريطة

رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية

رئيس بلدية الكرك الكبرى

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان

المهندس جمال أبو درويش

- يظن للصوم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الأشعري) رقم (١١/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٢ والمتضمن تعديل مسار شوارع ماره بالقطع (٨٠، ٨١، ٧٧، ٧٦) حوض رقم (١) البلد من أراضي الجرباء حسب المخطط العرفي والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/٨/٢٩/٦٥) وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الأشعري) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معنونه باسم اللجنة المحلية (بلدية الأشعري) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• • • • •

- يعان للعموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتخطيط (بلدية الأشعري) رقم (٩٨) تاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٥ والمتضمن إحداث شوارع سعة (١٢ م) مع منحها باتها ضمن القطع رقم (٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٩) حوض رقم (٣) تلة العبد وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتخطيط (بلدية الأشعري) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مغולה باسم اللجنة المحلية (بلدية الأشعري) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

- بطن العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بداية الشراء) رقم (١١٣/ت) تاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٦ والمتضمن إحداث شارع تنظيمي سعة (١٠م) ضمن القطعة رقم (١٠٤) حوض (١) محطة المرفعة وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بداية الشراء) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق إثباتية مغולה باسم اللجنة المحلية (البلدية الشراء) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• • • • •

- يغن للعصوم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتخطيط (بلدية أيل) رقم (٣٢/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٧ والمتضمن اعتماد دخله إرلالية بسعة من (٣م) إلى (٤م) المارة بالقطع (٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧) ضمن الحوض رقم (١١) الصدفة من أراضي الشراه الجنوبية وذلك حسب المخطط المرفق والمعد من قبل القسم الفني في البلدية. لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣١/٧٠) لعام ٢٠٠٦ وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتخطيط (بلدية أيل الجديدة) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معولة باسم اللجنة المحلية (بلدية أيل الجديدة) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• • • • •

هكذا بين الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الطفيلة الكبرى
السيد قاسم الصرايرة

• يعلن للصوم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحسين رقم (١٧) بند رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ م، والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٤١٧) والجزء المتبقي من القطعة رقم (٤١٨) من الحوض (١٤) ارويم من سكن الخضسر ريفي إلى سكن (ب) وذلك لإزالة الشوارع بين الشركاء. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة الحسين) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

* * * * *

• يعلن للصوم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البقيع رقم (١٨) بند رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٤ م، والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٣٠٦، ١٩٣، ٦٦٩، ٤٩٦، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٧٢، ٦٧١، ٧٢٥، ١٠٧) من الحوض (٥٨) التين من سكن (ب) إلى سكن (د) وكذلك تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٢٢٠، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤١، ٢٤٠، ٥٠٣، ٥٠٢، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٣٨، ٦١٦، ٦١٥، ٧٤، ٨٨، ٨٧، ٤٨٧، ٤٨٦) من الحوض (٥٨) التين من سكن (ج) إلى سكن (د) وذلك لصغر مساحات القطع وإزالة الشوارع بين الشركاء. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ورفع نسخ القرار للجهات الرسمية للسبر بالإجراءات القانونية حسب الأصول.

* * * * *

• يعلن للصوم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البقيع رقم (٢٧) بند رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ م، والمتضمن الفضة الواقعة أمام القطع ذوات الأرقام (٥٢، ٢٦٨، ٢٦٦، ٢٦٣) من الحوض (٦٥) البلد والمائدة ملكيتها لوزارة الأوقاف والمنفذ ضمنها خطوط الصرف الصحي والهوائف وشبكة مياه وكذلك وجود الطريق المعبد بسعة (٦١). وبعد البحث والمداولة والاطلاع على المخطط الكروكي المقدمة من المنطقة قررت اللجنة الموافقة على اعتماد المصداقة بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى بسعة (٦١) لخدمة المنطقة ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة البقيع) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء قصبة الطفيلة قد اطلعت وبصفتها لجنة محلية على المخطط المصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٩١٣) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٣ بخصوص إحداث طريق لغابات الخدمات ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥١، ٢٩) من أراضي الطفيلة وحسب المخطط المقترح والمعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المقترح المودع لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم في مديرية الشؤون البلدية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية/للمحافظة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الطفيلة

* * * * *

إعلان

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت لقراراً تحت رقم (٣٦) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٢١/٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق ذات السعة (٤) كونها تفصل قطعتين لنفس المالك وكونها غير مفتوحة ولا تخدم أحد غير القطعتين ولتخفيف الضرر الحاصل على القطعتين كون عرض القطع قليل وعند توحيدهما يمكن البناء وذلك بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٩٧، ١٥١، ٢٠٥، ٩٨) من حوض رقم (٣) وادي الدبر فإن اللجنة اللوائية تقرّر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وليد عامل المتوم

رئيس بلدية جرش الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية

محكمة جرش الأولى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية عجلون رقم (٣٦) بلد (١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٦ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن رئيسي إلى سكن (ج) وذلك للقطع ذوات الأرقام (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥) حوض (١٦) أبو الغزلان من أراضي عجلون وكذلك للقطع ذوات الأرقام (٦٨، ١١٤، ٧٧، ٨١، ٨٠) حوض (١٧) كروم والوعرة وكذلك أجزاء القطع ذوات الأرقام (٦٧، ٥٣) من نفس الحوض وجميعها من أراضي عجلون وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة (خمسة عشر يوماً) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم والاقتراحات إلى لجنة التنظيم في منطقة (عجلون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس أحمد الغزوي

رئيس بلدية عجلون الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة ماعين والمنشأة رقم (١٨/ت) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١ المتضمن توسعة وتعديل مسار الطريق التنظيمي سعة (٤م) غير نافذة مع نهاية مغلقة والمار ضمن القطع ذوات الأرقام (٦، ١٠٧، ١٠٨) من حوض رقم (٢٠) السدير من أراضي ماعين بحيث يتم توسعة الطريق من (٤م) إلى (٦م) بحيث تكون مناصفة بواقع (٣م) من كل جهة بين القطع ذوات الأرقام (٦، ١٠٧، ١٠٨) من نفس الحوض. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس أحمد الغزوي

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٢ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى رقم (٥٥) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١ المتضمن الموافقة على إلغاء صفة التجاري عن القطع ذوات الأرقام (٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩) من حوض رقم (٢) الكفير الشرقي وتحويلها إلى سكن (د) وإلغاء الموقت وحسب المخطط التعديلي المقدم من اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى أعلاه. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس أحمد الغزوي

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة لبلدية مادبا الكبرى رقم (١٠٠) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٧ المتضمن الموافقة على إلغاء صفة المباني العامة عن القطعة رقم (٥٦٥) والقطعة رقم (٤٧٠) من حوض رقم (١) طاسان وتحويلها إلى سكن (أ) حسب السكن المجاور المصدق لمرور أكثر من سبع سنوات دون استغلالها حيث أن تاريخ المخطط المصدق ١٩٩٨/٤/٢٩. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس فهد عبد الرزاق النجدة

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

محكمة العدل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة
المهندس فايز القرعان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٣٠) لعام (٢٠٠٦) في بلدية رابية الكورة (منطقة /سموح) والمتضمن الموافقة على توسعة (إدخال) التنظيم وتغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ج) حسب صفة السكن المجاور لتشمل القطعة رقم (٣٣١) حوض رقم (١) التنظيم كون مساحتها (١٠٠٠ م^٢) دوام وكون القطعة (٣٣١) والقطعة المجاورة (٣٣٢) لنفس المالك وحتى يتمكن من إجراء التوحيد والإفراز للقطعتين وكذلك تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ج) وحسب صفة السكن المجاور الجزء غير المنظم من القطعة رقم (٤٤١) حوض رقم (١) كون طبيعة الأرض منحدرية وصخرية ولا تصلح للزراعة، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة/منطقة سموح خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/١٤) لعام (٢٠٠٥) في بلدية رابية الكورة (منطقة /جنين الصفا) والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (١٦ - ١٢ م) والمتجه من الشمال إلى الجنوب ليصل شارع (١١) شمالاً بشارع (١٢) جنوباً والمحاذي للقطع ذوات الأرقام (٧٣٩، ٧٣٦، ٧٣٢، ٧٢٢، ٧٢١، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٥، ٧١٠، ٧٠١) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٧) والقطع أرقام (٧٠٧، ٧٠٧، ٧٠١، ٧٠١) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٣١) والقطع أرقام (٧٠٧، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠١، ٧٠٣) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٣٠) والقطع أرقام (١٧، ١٨، ٣) حوض رقم (٧) والقطعة الحرجية رقم (١٥) حوض رقم (١) والقطع أرقام (٧٣٤، ٧٣٣، ٧١٦، ٧١٥، ٧٠٦، ٧٠٥) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٦) والقطعة رقم (٧٠٨) حوض (١٣) لوحة (٢٥) والقطع أرقام (٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١٢، ٧١١) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٤) والقطعة رقم (٨) حوض (٨) حرجية والقطع أرقام (فضلات بلدية والمجاورة للقطع ٧١٣، ٧١٤، ٧٢٣) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢١) والقطع أرقام (٧٠٩، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢) حوض (١٣) لوحة رقم (٢٥) وإزالة هذا الشارع للجهة الغربية وعلى فضلات البلدية والمحاذية للقطع أرقام (٧٢١، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٨، ٧٠٩) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٥) والقطع أرقام (٧١٣، ٧١٤، ٧٢٣) حوض رقم (١٣) لوحة (٢١) وذلك لوجود أبنية وأسوار ومقبرة لسلالية ومسجد في سعة الشارع التنظيمي، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة (الموافقة) على المشار إليه أعلاه، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة/منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٦/٣٢) لعام (٢٠٠٦) في بلدية رابية الكورة (منطقة /جنين الصفا) والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) - سكن (د) ليشمل القطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧) - من الحوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٤) والقطع أرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧١٣، ٧١٦، ٧١٧، ٧٠٧، ٧٠٨) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٥) وجزء من القطعة الحرجية رقم (٨) حوض رقم (٨) وشارع الجزير ضمن الحوض رقم (٨) كونه غير معتمد تنظيمياً وبمحاذاة القطع المذكورة والمراد تغيير صفة استعمالها، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية قررت اللجنة (الموافقة) على المشار إليه أعلاه، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة/منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٢٧) لعام (٢٠٠٦) في بلدية رابية الكورة (منطقة /جمال) والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من سعة (١٠ م) إلى سعة (٨ م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٩، ٧٣، ٧٥، ٨٩، ٩٦) حوض رقم (٧) الماصية الجنوبية من أراضي منطقة جمال وذلك لوجود عوائق من الجهة الشمالية للشارع حيث أنها تشمل سور يمتد مترين في سعة الشارع وحفرة امتصاصية، وغرفة من البلك (٢) (٤ م) مسقوفة بالزيتكو وشجرتان زيتون حجم كبير، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية قررت اللجنة (الموافقة) على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية في بلدية رابية الكورة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

إعلان

• بناء على قرار اللجنة المحلية في بلدية برقاش/ منطقة بيت ايدس رقم (٧/٥١) لعام ٢٠٠٥ م والمتضمن:- إحداث طريق تنظيمي سعة (٤ م) مع نهاية مظلة وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٠، ١١٥، ١١٦) حوض (١١) ببادر الفول من أراضي بيت ايدس. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية برقاش/ بيت ايدس خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مهيدات

ورئيس اللجنة اللوائية لبلدية برقاش

ورئيس بلدية برقاش

محكمة العدل

إعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية في بلدية برفش/ منطقة جديتا رقم (٥/٩) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٤ والمتضمن:- تعديل الشارع التنظيمي سعة (٨) إلى الجهة الشمالية والمار بالقطع ذوات الأرقام (١١٣، ١١٤، ١٢٨، ١٢٥، ١٢٧) من حوض (١٣) كرم سلمان من أراضي جديتا وكما هو موضح بالمخطط. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة لمحلية في بلدية برفش/ منطقة جديتا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مصيدات
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
بلدية برفش ورئيس بلدية برفش

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة

المهندس مصطفى الروايده

بأن للمصوم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة كفر الماء رقم (١/٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣١ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على تخفيض شارع من (١٦) إلى (١٤) والمار بقطع الأراضي رقم (٢، ٣، ٤، ٥٠) حوض رقم (١٣) البلد على أن يكون التخفيض من جهة واحدة قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة كفر الماء خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

* * * * *

بأن للمصوم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (٢/٤) تاريخ ٢٠٠٦/١/٨ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الإفراري المعد سعة (٤) والمائدة ملكيتها لخزينة الدولة في بلدة أبو القين والذي يصل بين شارعين معدين ولصعوبة فتح الشارع الإفراري المحاذي قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سعيد خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

بأن للمصوم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (١٢/١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الشارع التنظيمي سعة (٨) المار من القطع ذوات الأرقام (٨، ٩، ٥، ٧، ٦) حوض (١٧) البلد حي (٣) المصوره من أراضي دير أبي سعيد الغربي بحيث يكون الإلغاء للجزء المار بالقطعة رقم (٩، ٦) من نفس الحوض والحي وذلك لتعطى فتح هذا الشارع لشدة اتحاده قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سعيد خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة

المهندس فهد الحتاملة

بأن لاطلاع المصوم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢٤/٥٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (١١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٨ والمتضمن:- الموافقة على تغيير صفة استعمال لشارع العشرين المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٦، ١٣٧، ٤٤، ٣٠٠، ٣٤٩، ٢٤٣، ٤٩، ٥٠، ٥١) من حوض (٢٠) الجرف الجنوبي من أراضي الرمثا من سكن (د) إلى تجاري طولي والقطع ذوات الأرقام (٢٦٢، ٢٦١، ٥٣، ٣٨٦، ٥٩، ٣٥٠، ٣٣٩، ٢١٥، ١٣٦، ١٣٢، ١٣٢) من الحوض رقم (٢٠) الجرف الجنوبي من أراضي الرمثا من سكن (د) إلى تجاري طولي + سكن (د) والقطع ذوات الأرقام (٨١، ٤٣٠) من حوض (١٩) الضحضاح الغربي من أراضي الرمثا من سكن (ج) إلى تجاري طولي والقطع ذوات الأرقام (٥٦، ٢٣٩، ١٥٢، ٣١٤، ٢٢٤، ٧٠، ٦٩، ٢٣٦، ٢٣٥، ٣١٥، ١٥٢، ٢٤٠، ٢٥٥، ٩٦، ٢٣٢، ٤٣١، ١٤١، ١٣١، ٨٩، ٥٣٧، ٨٣، ١٨٨، ١٩١، ١٦٠، ٩٥) من الحوض رقم (١٩) الضحضاح الغربي من أراضي الرمثا من سكن (ج) إلى تجاري طولي + سكن (ج) والقطع ذوات الأرقام (٢٢٨، ١٣٨، ١٣٧، ١٥٤، ٢٤٤، ١٢٠، ١١٩، ١٩٧، ٢٨٨، ٣٠٦، ٣٠٧، ٢٢٧، ١٤٩، ١٨٨، ٢٧٥) من حوض (١٨) جبة لحيان من أراضي الرمثا من سكن (ج) إلى تجاري طولي + سكن (ج) وذلك لكثافة الأبنية القائمة على حد الشارع وخدمة المصلحة العامة. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث بجول لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

محكمة من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٧/١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١ للموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٥ والمتضمن:- الموافقة على إلغاء المنحى الناتج عن تقاطع شارع (١٠٠م) مع شارع (١٦م) للقطعة رقم (٤٢) من الحوض رقم (٢٢) حي (٥) من أراضي الرمثا حسب البناء القائم والمرخص سابقاً على هذا الوضع. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٧/٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٤ للموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (١٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٥ والمتضمن:- الموافقة على تخفيض سعة الشارع وسعة المنحى الواقع أمام القطعة رقم (١١٩) من الحوض رقم (٢٩) من أراضي الرمثا بحيث يصبح حد الشارع على حد البناء القائم تخفيفاً للضرر وتجنباً للبناء القائم على القطعة رقم (١١٩). وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

إعلانات صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران المهندس أسامة عبيدات

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (الذئبية) بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٨/٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ للموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (الذئبية) رقم (١٧/١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧ والمتضمن:- الموافقة على إلغاء الدوار المرسم على أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٢٣/١٢١) من أصل القطعة رقم (١) من حوض رقم (١٠) التكريمه) لأزالة الضرر عن القطع المذكورة وخاصة القطعة رقم (١٢٣) بالإضافة إلى توسعة الطريق الواقعة بين القطع ذوات الأرقام (١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣) حوض (١٠) التكريمه من (١٦) إلى (١٢) على أن يكون التوسع مناصفة من الجهتين ليكون امتداداً للشارع سعة (١٢م) الواقع بين القطع ذوات الأرقام (٥٤، ٥٣) من نفس الحوض مع إحداث ملحنيات ضمن القطع (١٢٠، ١٢١) ليربط بالشارع ذو السعة (١٦م). وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني لمنطقة الذئبية، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اقتراحاتهم أو اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الذئبية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (الذئبية) بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٩/٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ للموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (الذئبية) رقم (١٨/١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ والمتضمن تنظيم حوض (١١) الحمارات كالتالي:-

- الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن زراعي إلى سكن (ب) ليشمل القطع ذوات الأرقام (٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧) من أصل القطعة (١١) حوض (١١) الحمارات مع إحداث طريق بسعة (١٦م) من القطع (٢٢٤، ٢٢٧) واعتماد الطرق الإفرالية سعة (١٦م) تنظيمياً بالقطع المذكورة أعلاه وتوسعة الطريق الإفرالية من (١٦م) إلى (١٨م) بالواجهة الشمالية لكل من القطعة (٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧) واعتمادها تنظيمياً.

- الموافقة على إدخال جزء من القطع ذوات الأرقام (١٢، ١٣) حوض (١١) الحمارات التنظيم مسكن (ب) مع إحداث شوارع مقترحة بسعة (١٤م و ١٢م و ٨م) ضمن القطعة (١٢) وشارع مقترح بين القطعة (١٢) والقطعة (١٣) على أن يكون سعة (٨م) من القطعة (١٢) و (٤م) من القطعة (١٣) وإحداث شارع مقترح سعة (١٢م) مناصفة بين القطعة (١٢) والقطع (٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧) من أجل خدمة الأبنية القائمة.

- الموافقة على اعتماد الطريق الزراعي سعة (١٦م) تنظيمياً وتوسعتها إلى (١٦م) من الجهتين ليشمل القطع ذوات الأرقام (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨) امتداداً بخضائر لبلدية الخدمة الأراضي الزراعية.

- الموافقة على اعتماد الطريق الزراعي سعة (١٦م) تنظيمياً وتوسعتها إلى (١٢م) الواقعة بين الحوض رقم (١٣) والحوض رقم (١١)، ضمن القطعة رقم (١٨) حوض (١١) الحمارات، وذلك كون القطعة رقم (٩) من حوض (١٣) مقبرة إسلامية وبسبب وجود قبور على حدود الطريق ووجود أكثر من سبعين شجرة زيتون حجم كبير بالقطع ضمن حوض (١٣) المجاورة للطريق.

وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني لمنطقة الذئبية، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اقتراحاتهم أو اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الذئبية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

مركز أمين الأصل

• يعن لاطلاع العموم في منطقة (الطره) بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٨/١٧/٢٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (الطره) رقم (١٤/٨٣) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١ والمتضمن ما يلي:-
- الموافقة على تحويل صفة استعمال كامل القطع ذات الأرقام (٢٩، ٣٠، ٣٥، ١٦٠، ٢٣، ٣٦، ٤٤) حوض (١٧) البلد من تنظيم سكن (ج) إلى تنظيم تجاري طولي بعمق (١٤م) ودون ارتدادات أمامية.
- الموافقة على تحويل صفة استعمال الأجزاء المحاذية للشارع التنظيمي ذو السعة (١٢م) والتي تشمل القطع ذات الأرقام (١٢٣، ٣١، ٤٥، ٤٦، ١٦٣، ٢١، ٢٠، ٤٣، ٧٥، ٧٦) من تنظيم سكن (ج) إلى تنظيم تجاري طولي بعمق (١٤م) ودون ارتدادات أمامية وترك مقبلي من القطع لتصبح بإحكام سكن (د).
- الموافقة على اعتماد الطريق الزراعي سعة (٦م) تنظيمياً وتوسيعها إلى (١٦م) من الجهتين ليشمل القطع ذات الأرقام (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨) امتداداً لجنوبي لبلد الخدمة الأراضي الزراعية.
- وذلك للأسباب التالية:-

- الأبنية القائمة عليها غالبيتها مبنية على صفر الشارع ويوجد لها بوابات طياره في سعة الشارع.
 - الجزء المطلوب تغيير صفة استعماله هو الجزء الذي يربط بين شارعين تجاريين هما شارع عمر بن الخطاب وشارع الملك عبد الله.
 - القطع المقام عليها الأبنية هي قطع ذات مساحات صغيرة.
- وذلك حسب المخططات المرفقة والمعدة من قبل القسم الفني لمنطقة الطره، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اقتراحاتهم أو اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الطره خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية اللازمة.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء بني كنانة

المهندس علي السمامه

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٤/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار طريق سعة (٤م) وتوسعة نفس الطريق المعدل من (٤م إلى ٦م) والمار بالقطع ذات الأرقام (٥٦، ٥٧) حوض رقم (٤) العلاء، وذلك لوجود بناء يقع في سعة الطريق علماً بأن الطريق المقترح تعديله مفتوح ومعد على الواقع من أراضي عزريت منطقة ساء الروسان. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ساء الروسان/بلدية السرو، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ساء الروسان/بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢٠/٦) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ الموافقة على إيداع إعلان مخطط:

- استحداث شوارع تنظيمية بسعة (١٢م) ودوار يربطها ضمن القطع ذات الأرقام (٤٤، ٨٢، ٨٣، ٥٦، ٥٥، ١١٢، ٨٤، ٤٧، ١١١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٤١) لترتبط مع الشوارع التنظيمية المصدقة.
 - استحداث شارع تنظيمي بسعة (١٦م) ضمن القطع (٨٦، ٨٧، ٨٨) ليصل بين تقاطع الشارعين (١٦م) وبين حد البلدة مع بلدة الرفيد ويكون مدخل للبلدة من الجهة الشمالية.
 - تغيير صفة استعمال القطع وأجزاء من القطع التالية من تنظيم زراعي إلى سكن (ب) حسب المجاور (٤٤، ٥٥، ١١٢، ١١١، ٨٤، ٤٧، ٨٨، ٨٧) وذلك لتلائم مساحة الأجزاء الناتجة عن مرور الشوارع التنظيمية مع أحكام قانون التنظيم ولا تبقى كفضلات في حال بقي تنظيمها زراعي.
 - تخليص سعة المنحنى التنظيمي ضمن القطعة رقم (٨٨) وذلك لتكثيف الانقطاع من القطعة المذكورة كونه يزيد عن الربع القلوني.
 - تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٤م) ضمن القطع ذات الأرقام (٨٤، ٤٧، ٨٨) وإحداث توسعة لمنطقة التقاطع والملاحيات ضمن القطع (٨٧، ٨٨، ٤٧) وذلك تجنباً لتترك فضله من القطعة (٨٨) واحتوائها ضمن سعة الشارع. وذلك ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي خرجا.
- وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة خرجا/بلدية اليرموك الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة خرجا/بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٢/٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ الموافقة على إعلان مخطط تعديل مسار طريق سعة (٤م) والمارة ضمن القطعة رقم (٤) بحيث يتم اعتماد الجزء المعد الموجود خارج سعة الطريق المصدق تنظيمياً وإلغاء جزء من سعتها المصدقة بحيث تبقى سعة الطريق (٤م) ضمن نفس القطعة وتضم خطوط الخدمات الموجودة في سعتها ضمن الحوض رقم (١١) الخرافيشيات من أراضي حريما. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حريما/بلدية اليرموك الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حريما/بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

هذه أمثلة الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة الولائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٠/١) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩ الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي عرض (١٦م) المار بالقطع ذات الأرقام (٣٧، ٣٦، ٥٢، ٥١) حوض رقم (٣٠) الكسارة من أراضي منطقة حرثا/ بلدية الكفارات وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة (٥٢) والواقع جزء منه في سعة الشارع الحالي. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعمة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حرثا وخلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس أمين عزابزة

رئيس بلدية الكفارات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٨/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٦ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (١٠٢) وجزء من القطعة رقم (٣٩) حوض رقم (٢) الطويلة من أراضي منطقة بيل/بلدية الكفارات من لراعي إلى سكن (ب) وذلك لتسهيل البناء على الجزء المستوي من القطع المعنية والمحاذي للشارع التنظيمي عرض (١٢م) ولتسهيل عملية الإفرار بين الشركاء وذلك كما هو موضح بالمخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعمة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة بيل/بلدية الكفارات وخلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبد الكريم الرجوب

رئيس بلدية الكفارات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٩/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرابيد/بلدية الكفارات رقم (٦/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ والمتضمن الموافقة على توسعة حدود التنظيم في منطقة الرابيد في الأحواض ذات الأرقام (٢٦، ٢٢، ٢١) بحيث يشمل أجزاء من القطع ذات الأرقام (١٠، ٩٤، ٧٩، ٥٥، ٥٧، ٥٩) حوض رقم (٢٦) البرلس وأجزاء من القطع ذات الأرقام (٤٠، ٣١، ٤٨، ١٦، ٢، ٣٤، ٥٧، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، ٥، ٢٨، ٦٨، ٨، ٩، ١٠، ١١، ٤٦، ٥٠) حوض رقم (٢٢) السنية الشرقي وتنظيمها سكن (ب) بحسب التنظيم المجاور مع الموافقة على استحداث الشوارع التالية:-

١. شارع سعة (١٢م) يمر بالقطع ذات الأرقام (٤٩، ٥٠، ١٠، ٩٤، ٧٩، ٥٥، ٥٧، ٥٩) حوض رقم (٢٦) والقطع ذات الأرقام (٤٠، ٣١، ٤٨، ١٦، ٢، ٣٤، ٥٧، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، ٥، ٢٨، ٦٨، ٨، ٩، ١٠، ١١، ٤٦، ٥٠) حوض رقم (٢٢) والقطعة رقم (٦) حوض رقم (٢٠) ويمر بمحاذاة الوادي الموجودة في تلك المنطقة.

٢. شارع سعة (١٢م) يمر مناصفة بين القطعتين (٩، ١٠) حوض رقم (٢٢).

٣. شارع سعة (١٢م) يمر بالقطعتين (٨٠٩) حوض رقم (٢٢).

٤. شارع سعة (١٢م) يمر مناصفة بين القطعة (٥٠) حوض رقم (٢٢) والقطعة (٦) حوض (٢٠).

٥. شارع سعة (١٢م) يمر بالقطع ذات الأرقام (١٠، ١١، ٤٦، ٥٠) حوض رقم (٢٢).

٦. شارع سعة (٨م) يمر بالقطعتين (١١، ٤٦) حوض رقم (٢٢) بواقع (٢) في القطعة رقم (١١) و (١) في القطعة رقم (٤٦).

٧. شارع سعة (٨م) مناصلة بين القطعتين (٣٤، ٥٧) حوض رقم (٢٢).

٨. اعتماد الطريق الإلزامي عرض (٦) المار بالقطع ذات الأرقام (٣٨، ٤٠) حوض (٢٢) والقطعة رقم (٥٩) حوض رقم (٢٦) البرلس ليصبح تنظيمي مع توسعته في القطعة رقم (٥٩) ليصبح عرض (٨م) مع استحداث منحني في القطعة رقم (٣٨) والقطعة رقم (٤٠).

وذلك كما هو موضح بالمخطط المرفق والمعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن لهم مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعمة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الرابيد/بلدية الكفارات وخلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس نواف الجمال

رئيس بلدية الكفارات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

* * * * *

هــذا من الاصل

إعلان

• يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٦/١/١٦ م ما يلي:- الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٤م) المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٤) من حوض (٧٧) من أراضي المنصورة لوحة رقم (٨٢). وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المنصورة/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة المنصورة /بلدية خالد بن الوليد/ خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس زكريا الطماني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية خالد بن الوليد

* * * * *

إعلان

• يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٢٢/١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩ م ما يلي:- الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٨م) والمار ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٤) حوض (٢٩) البلد لوحة رقم (٧٠) من أراضي ملكا. وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ملكا/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمدينة ملكا /بلدية خالد بن الوليد/ خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس زكريا الطماني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية خالد بن الوليد

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد
المهندس معاوية خزاعة

• يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٢٢/١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ م الموافقة على مخطط التعديل الصادر عن مديرية أشغال اربد والخاص بمشروع مساكن الأسر الفقيرة لمنطقة الحمة الأردنية بحيث يتضمن التعديل ما يلي:-
أ. استحداث شوارع تنظيمية بسعة (٨م، ٨م، ٨م) ضمن القطعة رقم (٤) حوض (٩) السرير.
ب. إلغاء شوارع تنظيمية سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٤) حوض (٩) السرير.
ج. اعتماد ترسيم الوحدات السكنية حسب مخطط التعديل بدل الوحدات السكنية حسب مخطط التنظيم المصدق، علماً بأن التعديل ضمن جزء من القطعة رقم (٤) وهي أراضي خزينة المملكة الأردنية الهاشمية حوض رقم (٩) السرير ولوحة التنظيم رقم (٥) المصدق من سلطة وادي الأردن ووزارة لبلديات.
وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقتي الحمة الأردنية والمخيبة التحتا/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقتي الحمة الأردنية والمخيبة التحتا /بلدية خالد بن الوليد/ خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.
* * * * *

• يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (١٤/١) تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥ م ما يلي:-
أ. الموافقة على تثبيت الطريق التنظيمي سعة (٦م) المقترح والمعد حسب الواقع ضمن القطعة رقم (٩) حوض (٨٢) وإلغاء الأجزاء التنظيمية من الطريق التنظيمي المصدق والمار ما بين القطعتين ذوات الأرقام (٢٣، ٢٤) من الحوض رقم (٨٢) واعتماد الجزء المفرد من نفس الحوض تنظيمياً.
ب. الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٤م) للمار ضمن القطعة رقم (٩) من نفس الحوض.
ج. الموافقة على تخفيض الشارع التنظيمي من (١٤م إلى ٨م) ضمن القطعة رقم (٢) حوض (٨٢) والمملوكة لوزارة التربية والتعليم ليصبح هذا الجزء من الشارع المذكور بسعة (٨م) وينتهي بنهاية مظلة عند الحد الفاصل ما بين القطعتين ذوات الأرقام (٢، ٩) من نفس الحوض.
د. الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار ضمن القطعتين (٢، ٩) من الحوض (٨٢).
هـ. الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار ضمن القطعتين ذوات الأرقام (٨، ٩) من الحوض رقم (٨٢).
و. الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٩) حوض (٨٢) من مهالي عامة إلى حديقة.
وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المنصورة/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة المنصورة /بلدية خالد بن الوليد/ خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مركز
معلومات
الأصل

• يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالدة بن الوليد قررت بقرارها رقم (١٣/١) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٨ ما يلي: الموافقة على اعتماد الطريق الإفراري سعة (٤م) تنظيمياً والذي يبدأ من الشارع للتنظيمي سعة (١٠م) مساراً بين القطع ذوات الأرقام (٧٢٦، ٧١٤، ٧٠٤) حتى بداية القطعة رقم (٧٢٧) حوض رقم (١٠) البلد من أراضي بلدة أم قيس وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أم قيس / بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أم قيس / بلدية خالد بن الوليد/ خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة المهندس معين الخصاونة

• يعن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٩ الموافقة على قرارات اللجنة المحلية الأولى لمنطقة صمد والزعررة رقم (٢٩/٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ والمتضمن:-

١. الموافقة على إحداث شارع تنظيمي سعة (١٢م) المسار بالقطع ذوات الأرقام (١٠٢، ٤٠، ٣٩، ٩٣، ٩٢، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٩، ٩٨، ٤٩، ٨٠، ٤٧، ١٠٩، ١٠٥، ١٢٤، ١٢٨، ٤٢، ٤١) من الحوض رقم (٩) وادي نمر والمار بالقطعة رقم (١٢) من حوض (٢٠) الصالح وذلك من أجل إيصال الخدمات إلى الأبنية القائمة على تلك القطع المذكورة أعلاه.
٢. الموافقة على توسيع حدود التنظيم لتتضمن القطع ذوات الأرقام (٣٩، ٤٠، ١٠٢، ٩٣، ٩٢، ٩٩، ٩٨، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ١٢، ٨٠، ٤٧، ١٠٩، ١٠٥، ١٢٤، ١٢٨، ٤٢، ٤١) من الحوض رقم (٩) وادي نمر وذلك كون هذه القطع يقع جزء منها على حدود التنظيم وتحويل صفة الاستعمال من سكن زراعي إلى سكن (ب) بعد تنظيمها لوجود عدد كبير من الشركاء في القطع وتسهيل الإفرار بينهم.
٣. الموافقة على توسيع الدخلة التنظيمية من (٦م إلى ٨م) والمارة بين القطعتين ذوات الأرقام (١٠٢، ٥٤) لتكون مناصلة ضمن الحوض رقم (٩) وادي نمر.
٤. الموافقة على مد الدخلة التنظيمية إلى الشارع المقترح وتوسيعها من (٦م إلى ٨م) والمارة بالقطعة رقم (٩) من الحوض رقم (٩) وذلك حسب المخطط المرفق.

وقررت إعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

• يعن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة المزار) بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة المزار رقم (١/١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢ والمتضمن:- الموافقة على إضافة باقي أجزاء القطع ذوات الأرقام (٩٧، ٩٥، ٩٣، ٩٢) ضمن الحوض رقم (١١) الزيتون الشمالي للتنظيم ضمن سكن (د) حسب السكن المجاور وذلك كون هناك قضية مرفوعة ضد البلدية من صاحب القطعة (٩٥) كون الشارع يقسم القطعة إلى فضلات غير قابلة للإفرار ولتسهيل على المواطنين والبلدية وذلك حسب المخطط المرفق. وقررت إعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة رحابا رقم (٢٦/١١٠) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢ والمتضمن:- الموافقة على رفع صفة التنظيم عن الطريق التنظيمي المرفوعة والمار بين القطع ذوات الأرقام (٢١٩، ٢٠١) ضمن حوض (٣) المار (الربعين) وإبقاءه على الإفراري علماً بأن الطريق ليس بسعة أي خطوط خدمات وأنه يوجد لمسي سبعة مصالحات (أشجار حرجية وأسوار وسلاسل حجرية) وأن طبيعة الأرض جبلية ويوجد قطع كبيرة ضمن مسار الطريق وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وقررت إعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة المزار) بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة المزار رقم (١/٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ والمتضمن:-

١. الموافقة على توسعة حدود التنظيم لتشمل باقي أجزاء القطع ذوات الأرقام (٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣) من حوض (٦) قعيلع لتصبح ضمن تنظيم سكن (أ) حسب السكن المجاور.
٢. الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظيمي سعة (٦م) وذلك لوجود بناء في سعة الطريق وإحداث طريق استمرارية للطريق التنظيمي سعة (٦م) ماراً بين القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢٣) من حوض (٦) قعيلع وذلك حسب المخطط المرفق.

وقررت إعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكتبة المزار

• يعن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة دير يوسف رقم (٣٢/٥٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ م والمضمن:- الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٢٠، ٢٤، ١٥٣، ٦٠، ٩١، ٩٤، ٩٧) وبين القطع ذوات الأرقام (٦٨، ٦٦، ٦٩، ٦٧، ٨٨، ٦١) ضمن الحوض رقم (٧) ورماله من أراضي منطقة دير يوسف وإعادتها كما كانت قبل التحديث للمخطط التنظيمي لعام ٢٠٠٠ وذلك كون الشارع المصدق حالياً يوجد في سعة أبنية وأسوار تكلف البلدية بمبالغ باهظة للمصالحة عليها وذلك حسب المخطط المرفق. وقررت إعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجوار ذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

* * * * *

إعلان

• يعن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤته والمزار قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة مؤته رقم (٢٠٠٦/٢/٣٣/٢) والمضمن اعتماد الطريق الواقعة ما بين القطع ذوات الأرقام (١٩٢، ١٩٣، ١١٢) حوض رقم (٤) البلد من أراضي منطقة مؤته كطريق تنظيمي بعرض (٣م) استمرارية للطريق الإفراري بعرض (٣م) المار ما بين القطع ذوات الأرقام (١٦٠، ١١٣، ١٥٩، ١١٢، ٢) حوض رقم (٤) البلد واعتماد الطريق الإفراري المار خلال القطع ذوات الأرقام (١٦١، ١٦٢، ١٣٧، ١٦٠، ١١٣، ١٥٩، ١١٢، ٢) حوض رقم (٤) البلد بعرض (٣م) كطريق تنظيمي وبعد المداولة قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٠٣/٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ الموافقة على ذلك وإعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وجوار ذوي العلاقة الإطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة مؤته خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس ناهض الليمون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في بلدية مؤته والمزار

* * * * *

إعلان

• يعن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤته والمزار قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة مؤته رقم (٢٠٠٦/٢/١٤/٩) والمضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (١٧٤، ١٧٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١) حوض رقم (٦) شويحه من أراضي منطقة مؤته من سكن لخضر إلى سكن (ج) حسب التنظيم المجاور وبعد المداولة قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١٨٤/١) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٧ الموافقة على ذلك وإعلائه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وجوار ذوي العلاقة الإطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة مؤته خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس ناهض الليمون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في بلدية مؤته والمزار

* * * * *

إعلان

• يعن لاطلاع العموم بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (٣٢/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة صما رقم (٣١/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٨ م ومضمونه:- تعديل الملحق الواقع في القطعة رقم (٧٢٩) حوض رقم (٨) من أراضي صما. يحق لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة صما لمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية.

المهندس احمد فلاح عبيدات

رئيس لجنة تنظيم المدن والأبنية

اللوائية للواء الطيبة

* * * * *

إعلان

• يعن لاطلاع العموم بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (١١/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لمنطقة صما رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٦/١/١٧ م ومضمونه:- تخفيض سعة الملحق الواقع على القطعة رقم (٧٠) حوض (١٠) ظهرة المصفره وذلك لوقع بناء في سعة. يحق لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة صما لمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية.

المهندس احمد فلاح عبيدات

رئيس لجنة تنظيم المدن والأبنية

اللوائية للواء الطيبة

مركز الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع الصوم في منطقة حوفا الوسطية أن لجنة التنظيم اللوائية لبلدية الوسطية قررت بقرارها رقم (٧/١) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة حوفا رقم (٦/٥) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٢ المتضمن الموافقة على توسعة الشارع التنظيمي من (١٤م) إلى (١٦م) المسار بقطعي الأرض رقم (١٦١، ١٦٢) من حوض رقم (١) والقطع ذوات الأرقام (٤٢، ١٤٧، ١٤٢، ٤٤، ١٩٢، ٤٨، ٧٢) من حوض رقم (٢) وجميعها من أراضي بلدة حوفا الوسطية وذلك لوجود خط كهرباء جهد متوسط بغذي الرادة وأعمدة للكهرباء أصبحت بعد التخفيض ضمن سعة أراضي المواطنين لذا قررت اللجنة إعادة الشارع كما كان سابقاً بسعة (١٦م) حتى لا تتكدس البلدية تكاليف باهضة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة حوفا الوسطية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس محمد المرشد

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الوسطية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع الصوم بان اللجنة اللوائية المشتركة في بلدية السرو قررت بقرارها رقم (١٥/١) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي لإلغاء جزء من شارع تنظيمي سعة (١٠م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٥٩، ١٣، ٦٠) من حوض رقم (٣٦) المليحة لوحه رقم (٢٠) من أراضي الميريب وإحداث بديل للجزء الملغى يمر بالقطع ذوات الأرقام (٧٠، ١٣، ٦١، ٦٠، ٧٧) وبنفس السعة من نفس الحوض وذلك لوجود منطقة آثار في الجزء المراد إلغاؤه وإلغاء الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٧، ١٣، ٦١) من نفس الحوض لصعوبة تنفيذه على الواقع. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة سما الروسان/بلدية السرو، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية مطونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة سما الروسان بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس مصطفى الروابدة

رئيس بلدية السرو

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة بلدية السرو

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (١/١/٣٥) لعام ٢٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٠٠٦) حوض رقم (٨) موارس الكبار من أراضي مدينة سحاب من حديقة إلى سكن (ب) حيث مر أكثر من سبع سنوات من تاريخ آخر استملاك إجباري على القطعة علماً بأنه تم تصديق المخطط الهيكلي بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٦٣٧) تاريخ ١٩٩٧/٥/١٨ وتقدم أصحاب العلاقة بطلب تغيير صفة الاستعمال من حديقة إلى سكن حسب المجاور وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس منذر الهبيبة

رئيس بلدية سحاب

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية سحاب

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (١/١/٣٤) لعام ٢٠٠٦ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٣٧، ١٣٥، ١٣٣، ١٣٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٢٤، ١٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣١) من الحوض رقم (٧) المحرقات من أراضي مدينة سحاب من سكن (ج) إلى تجاري طولي بارترداد أمامي حسب السكن المجاور ويسمى (١٤، ١٠٠م) وقطع الأراضي ذوات الأرقام (١١٨، ١١٥، ١١٢، ١٠٩، ١٠٧، ١٠٤، ٥٧٧، ٥٧٦، ٩٨، ٧٧٨، ٢٨٥، ٢٩٣، ٤١٥، ٢٩) من الحوض (٧) المحرقات من سكن (ب) إلى تجاري بارترداد أمامي حسب السكن المجاور ويسمى (١٤م) وذلك لوجود أبنية تجارية قائمة على بعض هذه القطع وارغبة أصحاب العلاقة بإنشاء مشاريع تجارية مقترحة ولمرور الشارع من أمام مدرسة سحاب الثانوية الشاملة للبنات وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية سحاب خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس منذر الهبيبة

رئيس بلدية سحاب

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية سحاب

محكمة من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الموقر

المهندس محمود الردايده

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٧٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمناطق (الموقر - المنشية - المغاير - الحاتمية) رقم (٢٠٠٦/١١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطع ذات الأرقام (٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨) حوض (٩) اليتيمة من اراضي الحاتمية من سكن (ب) الى تجاري طولي بسق (١٤)م واعتماد الطريق الافاراي المحاذي للقطع ذات الأرقام (٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢) حوض (٩) اليتيمة من اراضي منطقة الحاتمية تنظيمياً وحسب المخطط الملون المعد لهذه وإشارة الى كتاب معالي الوزير رقم ل/٢٢٣/٩/١٧١٥٥ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥ بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمناطق (الموقر، المنشية، المغاير، الحاتمية) أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/٩٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٦ لمنطقة النقيرة تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢ والمتضمن الموافقة على رفع صفة استعمال القطعة رقم (٣٢٠) حوض (٣) البويضة من اراضي النقيرة من حديقة الى سكن (ب) حسب السكن المجاور وحسب المخططات المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة النقيرة أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٢٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الذهبية الغربية رقم (٢٠٠٦/٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطع ذات الأرقام (٧٦٥، ٧٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨) حوض (٢) الحنو من اراضي الذهبية الشرقية من سكن (ج) الى تجاري وتغيير صفة استعمال جزء من القطع ذات الأرقام (٥٧٧، ٥٧٨، ٥١٦، ٥٧٣، ٥٥٦، ٥١٧) حوض (٢) الحنو من اراضي الذهبية الشرقية من سكن (ب) الى تجاري بسق (١٤)م كون هذه القطع مجاوره للتنظيم التجاري المصدق نهائي ومحاذية للشارع الرئيسي كما هو مبين في المخططات المرفقة. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الذهبية الغربية أثناء ساعات الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

المهندس باسم عارف الطراونه

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (٨١) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العال في بلدية الحصان الجديدة رقم (١٨/١) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع سعه (١٢)م مار ضمن الحوض رقم (٢) المنظار من اراضي منطقة العال لوجود مهالي ضمن سعه الشارع قائمة على القطع رقم (٤، ٥٩) وذلك لإزالة العوائق الموجودة في سعه الشارع من أجل العمل على فتحه وتعبه والموضح حسب المخططات الهيكلية الملونة والمرفقة علماً بأن الشارع خالي من أية خدمات أو بنية تحتية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حصان الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

* * * * *

مركز العمل

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للسواء ناعور بقرارها رقم (١٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (٢٤/١) بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على أحداث الشارع ذو سعة ٢٠م والمصدق تصديق مؤقت ضمن الأحواض (٣) المربط و(٤) البويب. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

* * * * *

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للسواء ناعور بقرارها رقم (١٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة لبود وسيل حسان في بلدية ناعور الجديدة رقم (٥١) بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٦ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنيات على القطعة رقم (٩٥) حوض (٥) مرج أبو عيشة وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة لبود وسيل حسان في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

* * * * *

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للسواء ناعور بقرارها رقم (١٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بني هاشم في بلدية ناعور الجديدة رقم (٣٩) بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٨ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع للتنظيمي سعة (١٤)م والمار جزء منه بالقطعة رقم (٤٦) والقطعة رقم (٤٨) حوض (١٢) حجر الزعلان وذلك حسب اقتراح اللجنة اللوائية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة بني هاشم في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

* * * * *

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للسواء ناعور بقرارها رقم (١١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة رقم (٢٦٧) بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ المتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٤٦٧) حوض (١١) الجلهاء من أراضي ناعور من سكن (أ) إلى تجاري طولي وبارتداد إمامي صغر وفرض عوائد تنظيم بواقع (٤٠) أربعين دينار عن كل متر مربع يتم تحويله إلى تجاري وذلك كون القطعة المجاورة الأمامية تجاري طولي والتي تأخذ الرقم (٤٦١) من نفس الحوض والعائدة للمستعدي نفسه ووجود التظاع شارع تخديمي سعة (١٠)م عليها وبارتداد إمامي (٣)م لها وكذلك وجود بناء قائم يصعب ترخيصه على نظام سكن (أ) وحسب مخطط الكروكي التوضيحي المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ناعور في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام

المهندس إبراهيم باقوا

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٣ الموافقة على إيداع إعلان مخطط الغاء جزء الشارع التنظيمي المحاذي للقطعتين ذوات الأرقام (٨٨٦، ٨٦٠) حوض (٩) الحويطي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٣٠/١٩٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تطابق الشارع التنظيمي مع الشارع الإفراري للقطع ذوات الأرقام (١٨٠، ١٨٨) حوض (٨) ام السماق و(١٦٩، ١٧٠) حوض (٩) الحويطي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محكمة من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٣٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٣ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تطابق الشوارع التنظيمي مع الشوارع الأفرازي للقطع ذوات الأرقام (١٣٣، ١٣٢) حوض (٥) القريه. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٨٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٨ الموافقة على إيداع إعلان مخطط استحداث طريق سعة (٦) م ضمن القطعة رقم (٣١١) حوض (٣) الصبرية والفحص. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٢٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧٤) حوض (٦) قصر الأمير من زراعي اول الى زراعي درجة ثانية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٣٣/٢٢٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٢ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تطابق الشوارع التنظيمية مع الشوارع الأفرازية للقطع ذوات الأرقام (١٣٠٩، ١٣٠٨، ١٣١٦، ١٣١٥، ١٣٢٢، ١٣٢٨، ١٣٣٩، ١٣١٤، ١٣٢٧، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢٧، ١٣٣٦، ١٣٢١، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٨، ١٣٣٣، ١٣٢٩، ١٣٣٢، ١٣٤٢، ١٣٥٢، ١٣٥١، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٤٣، ١٣٥٣) حوض (٢) الطبقة. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• يعلن للإطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠) وجميعها من حوض رقم (١١) الرمله الغربي من اراضي عين الباشا من سكن بأحكام خاصة بالتطوير الحضري الى تجاري محلي بأحكام خاصة بارتداد أمامي (٣) م وجانبي (صفر) وخلفي (٣) م وعدد الادوار (٤) طوابق وارتفاع البناء (١٥) م والحد الأدنى للأفرازال (٣٠٠) م والحد الأدنى للواجهة الامامية (١٢) م والنسبة الملوية ضمن الارتداد المقرر وفرض عوائد تنظيم بواقع أربعة دنانير للمتر المربع الواحد. وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عيسى الجهاروة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

ورئيس بلدية عين الباشا الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن للإطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إدخال القطع ذوات الأرقام (٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢) وجميعها من حوض رقم (٦) أبو مرفع الجنوبي من أراضي صالوط الى حدود التنظيم وتغيير صفة استعمال من تنظيم زراعي خارج التنظيم الى سكن (ج) واعتماد الطريق الأفرازي بعرض (٦) م والمحاذاة للقطعة المذكورة أعلاه من جهة والقطعة رقم (٣٦٨) من الجهة المقابلة واستيفاء عوائد تنظيم بواقع دينار واحد لكل متر مربع وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عيسى الجهاروة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

ورئيس بلدية عين الباشا الجديدة

مركز العمل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة
المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٩٥) لعام ٢٠٠٦م والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال للقطعة رقم (١٤٩) حوض (٢) الغربي من أراضي الناصرية من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) واستحداث شارع ضمن القطعة المذكورة أعلاه بسعة (١٢) وهو استمرارية للشارع المار ضمن القطعة المجاورة رقم (٢١٥). وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في منطقة أرينيه والعامرية أثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومطونة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

* * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٧٧) لعام ٢٠٠٦م والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧٣٠) من سكن (ب) إلى تجاري محلي وجزء من القطع رقم ٧٢٨/٧٢٩ من سكن ب إلى تجاري محلي من حوض ٧ البلد حي الس بن مالك من أراضي نقل. وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في منطقة نزل والزعفران أثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومطونة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

* * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٦٨) لعام ٢٠٠٦م والمتضمن الموافقة على الاستدعاء المقدم من السيد إبراهيم محمد الداهمشة بخصوص تخفيض سعة الشارع المار بالقطعة رقم (١٠) حوض (٥) المشبك من أراضي أم الوليد من ١٢ إلى ١٠م وذلك لإزالة الضرر الواقع على منزله القائم على نفس القطعة علماً بأن المنزل قائم قبل توسعة الشارع من ٦م إلى ١٢م. وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في منطقة أم الوليد أثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومطونة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لواء الجيزة بصلتها لجنة محليه للتنظيم والأبنية قررت بموجب قرارها رقم (٩٧٩/ل-م) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦م، انها قررت الموافقة على ما ورد بكتاب معالي الوزير رقم ج/١٨٢١٤/٩/٢٨ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٨م والمتضمن إيداع كافة الشوارع والطرق المصدقة تصديق مؤقت بموجب قرارات مجلس التنظيم الأعلى ذات الأرقام (٣٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٧م و١٦٠٣ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦ و١٧٦٥ تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ و٥٨١ تاريخ ١٩٩٤/٧/٣ ضمن الأحواض ذات الأرقام (٢٦، ٢٤) من أراضي للتخطيط للاعتراض. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية/ لواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومطونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لواء خلال الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس مازن قطيشات

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لواء الجيزة/ بالوكالة

* * * *

إعلان

يعن لاطلاع العموم في بلدة (أم القطين/ الخشاع) بأن اللجنة اللوائية المشتركة لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم ١٨ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية أم القطين والمكيفة رقم ٩٨ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (١٩) حوض ٢ الخشاع أراضي أم القطين. وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأي علاقة الإطلاع على التعديلات في المخطط وتقديم اعتراضاتهم في مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية أم القطين خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس أحمد خطاب

مدير الشؤون البلدية لواء البادية الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مركز أمين العمل

إعلان

• يعلن للصوم في بلدة كفرنجه) منطقة كفرنجه بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لواء كفرنجه قد قررت بقرارها رقم ٣٦ تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لواء كفرنجه منطقة كفرنجه رقم (٢٨) بلد (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤ المتضمن الموافقة على تثبيت مسار الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام ٨٧، ٩٤، ٩٥، ١٠٠، والغاء الأجزاء الواقعة ضمن القطع ذوات الأرقام ٩٧، ٩٥، ٩٦ من حوض رقم ٤ البلد من أراضي كفرنجه وإعطاء الأجزاء المملوكة صلة السكن المجاور وذلك حسب الواقع المفتوح والمعد ووجود خدمات الماء والكهرباء ووقوع أبنية ضمن الأجزاء المملوكة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدة كفرنجه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

محمد تيسير شويبات

رئيس بلدية كفرنجه الجديدة

ورئيس اللجنة اللوائية للتنظيم بالوكالة

إعلان

• يعلن لاطلاع الصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحص للتنظيم والأبنية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحص رقم (٢٠٠٦/٢٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤ قررت الموافقة على إدخال القطع ذوات الأرقام جزء من القطعة رقم (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٧٢، ٧٤، ٤٣، ٦٨، ٧٠، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ٢٦، ٩) وجزء من القطع (١٨، ٩٠، ٩١، ٤٦) من حوض (٥) ام الأخرى من أراضي الفحص إلى حدود التنظيم وتنظيمها سكن أخضر حسب المجاور والموافقة على أحداث شارع سعة (٨) م يمر بالقطع ذوات الأرقام (٩٥، ٩٦، ٩٧) من حوض (٣) للعرتين والقطع (٨٤، ٧١، ١٢١، ١٢٠، ١٣٤، ١٢٦، ٩) من حوض (٥) ام الأخرى والموافقة استحداث شارع (٦) م يمر بالقطع ذوات الأرقام (٨٤، ٨٥، ٧١) من حوض (٥) ام الأخرى وربطه مع الشارع الإفراري بنفس السعة المار بالقطع ذوات الأرقام (٧١، ١٢٢، ١٢١) من نفس الحوض والمقترح اعتماده تنظيمياً واستكمال استحداث شارع سعة (٦) م يمر بالقطعة (١٢٣) من حوض (٥) ام الأخرى ودوار ضمن القطعة (١٢٠) من نفس الحوض واعتماد الشارع الإفراري تنظيمياً سعة (٦) م المار بالقطع ذوات الأرقام (٧١، ٩٢، ٩٣) من نفس الحوض واستحداث شارع سعة (١٠) م يمر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٤، ١٣٦، ٩، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٧٣) من حوض (٥) ام الأخرى واستحداث دوار ضمن القطعة رقم (١٨) من نفس الحوض واستكمال استحداث شارع سعة (١٢) م يمر ضمن القطع ذوات الأرقام (١٨، ١٥٦، ٥٤، ٢٦، ٩١، ١٩) من حوض (٥) ام الأخرى والغاء شارع سعة (١٦) م يمر ضمن القطع ذوات الأرقام (١٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٧٤) من نفس الحوض واعتماد الطريق

الزراعي بسعة (٦) م تنظيمياً وللمار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (١٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٧٤، ٦٨، ٧٠، ٤٤، ٤٣) من حوض (٥) ام الأخرى وحسب المخططات المرفقة وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الفحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود المسور

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء ماحص والفحص

إعلان

• أطلقت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الشمالية رقم (٢/٣٣) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤، باستحداث دخلة تنظيمية بعرض (٢) لخدمة القطعة (١٩٢) حوض (١) البلد حي (١) الشونة أراضي صخور الغور علماً بان الدخلة المذكورة ملتوحة على الواقع منذ أكثر من عشرين عاماً وتوجد فيها خدمات المياه والكهرباء وتمر في القطعة رقم (١٩٣) حوض (١) البلد حي الشونة أراضي صخور الغور. وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره لدى جريدين محليتين والجريدة الرسمية. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية ودعمه بالمخططات الثبوتية اللازمة خلال مدة الاعتراض القانونية.

المهندس عبد الله وجيه السلطان

رئيس بلدية معاذ بن جبل

ورئيس اللجنة اللوائية

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشويك

المهندس محمد عبد القادر الطورة

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ اللواء الشويك وأطلقت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة رقم (٤٥/١) لسنة ٢٠٠٥ والمتضمن الموافقة على استحداث شارع سعة (١٢) م يمر ضمن القطع (٣٩، ٣١) وزيادة سعة الطريق من (٦ - ١٢) م ضمن القطع (١١٦، ٤٠) حوض (٢٧) الكشح) وكما هو موضح ضمن المخططات المرفقة والمعدة. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشويك بقرارها رقم (٤٤/١) لسنة ٢٠٠٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة الآنف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حمزة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محكمة من الأصل

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك وبعد الإطلاع على المخطط المقترح المتضمن إحداث شارع تنظيمي سعة (١٢) م يمر بالقطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٢٥) ضمن الحوض رقم (٨) بلر الدباغات. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٥/١) لسنة ٢٠٠٦ الموافقة وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية المخططات الإيضاحية.

* * * * *

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك رقم (٣/٢) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار طريق ضمن القطع (٣٢٣، ٣٧٤) حوض (٢٥) المنطرة، وكما هو موضح ضمن المخططات المرفقة. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك الآتف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية رقم (٩/١) لسنة ٢٠٠٤ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦) م يمر ضمن القطعة رقم (٨) حوض (٧) بلر الدباغات وكما هو موضح ضمن المخططات المرفقة. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية الآتف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العبدية وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

* * * * *

• اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة/ للواء الشوبك واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك رقم (٢٨/٥) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦) م يمر ضمن القطعتين (٩٤، ٩٥) حوض (٤١) هارون وكما هو موضح ضمن المخططات المرفقة. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشوبك الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك الآتف الذكر وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الشوبك وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ودعمه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية مؤاب الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة محي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على ما يلي:-

١. تعديل مسار الشارع سعة (١٦) م المحاذي للقطع (٧٣٩، ٧٣٨، ٧٣٦) حوض (١) حي (١) من أراضي محي من جهة والأراضي المحولة للشارع من الجهة الأخرى.

٢. تخفيض سعة منحني الشارع الواقع ضمن القطعة رقم (٧٣٩) حوض (١) حي (١) من أراضي محي وذلك لوجود بئر ماء ضمن سعة المنحني وكذلك يقطع المنحني من قطعة الأرض أكثر من الربع القانوني. وحسب المخطط التنظيمي المرفق.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ذلك وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والنصح المحلية. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى البلدية خلال ساعات الدوام الرسمي مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس حاتم لمرأوبين

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية مؤاب الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم أن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدية القادسية رقم ١/٢٠ تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧ بخصوص تعديل مسار الشارع التنظيمي المار في القطع ذوات الأرقام (١٤٤، ٧٠١) حوض (١٣) وادي ظلما من أراضي القادسية وذلك لإزالة الضرر عن البناء القائم وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية القادسية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبدالوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية / لواء الحسا

* * * * *

محكمة العدل

إعلان

أطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيف على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (البرموك) رقم (٢٢٢/ البرموك) لسنة ٢٠٠٦ والمخطط التنظيمي والمتضمن إطلاعها على الطلب المقدم من السيد روجي صالح حسن الوريدات بخصوص الموافقة المبدئية على بناء محطة محروقات على القطعة رقم (٥٠) حوض ٢/ المعمر من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة وبعد الدراسة قررت اللجنة المحلية الموافقة على تحويل قطعة الأرض أعلاه من تنظيم تجاري يليه سكن (ج) الى تنظيم محطة محروقات وفرض عوائد تنظيم بقيمة (٦) ستة دنانير للمتر المربع الواحد أسوة بمحطة ابو شنب المقابلة لمنطقة البرموك على نفس شارع واجوز وضمن نفس المنطقة وذلك لعدم وجود محطة محروقات على امتداد الشارع في نفس الاتجاه والموقع بعد عن التقاطعات الرئيسية ووجود دخلات إفرجية وتنظيمية تفصل بين قطعة الأرض المطلوب عمل محطة محروقات عليها والقطع المجاورة ذات تنظيم سكن (ج). يعن لإطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٣٥/٢) لسنة ٢٠٠٦ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين شريطة التقيد بالشروط الخاصة وأحكام محطات المحروقات بجوز لأدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس غسان خربسات

رئيس بلدية الرصيف

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء

الرصيف

* * * * *

إعلان

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية طلال الجديدة قد اطلعت على قرارات اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الجدعا (٧٦٥) جلسة (١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٦ والمتضمنة:

- الموافقة على استحداث شارع مع نهاية مغلقة بسعة (١٠)م واعتماد النهاية المغلقة من القطعة رقم (١٦٢) والمارة بمحاذاة القطع ذات الأرقام (١٦٢، ٢٦، ٢٧، ٢٥، ١٧٤) وحسب المخطط التروكي المرفق.
- الموافقة على إدخال القطع ذات الأرقام (٢٦، ٢٧، ٢٥، ١٧٤، ٢٧، ١٦٢) حوض رقم (٢) ابو شويحه الى حدود التنظيم واستعمال صفة سكن (ب) حسب السكن المجاور.

- واعتماد الطرق الإفرجية المارة بمحاذاة القطع ذات الأرقام (١٠٢، ١٥٩، ١٧٤، ١٦٢، ١٠٣) والقطع (١٦٣، ١٦١) كطرق تنظيمية بسعة (٦)م.

وافترت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية الموافقة على قرارات اللجنة المحلية لمنطقة الجدعا وإيداع المخطط التعديلي للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وتدعو أصحاب العلاقة مراجعة مكاتير اللجنة المحلية في منطقة طلال/ بلدية طلال الجديدة للإطلاع على المخطط التعديلي المقترح وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية المحددة مدعاه بالمخططات الرسمية اللازمة.

المهندس زهاد بقلع

رئيس بلدية طلال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية طلال الجديدة

* * * * *

إعلان

يعن لإطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الشولة الجنوبية وبناءاً على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية سويمة رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٥ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧م. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط: -إلغاء الطريق الزراعي المار بالقطع ذات الأرقام التالية (١٠٣٩، ١٠٣٦) و(١٠٤٢، ١٠٤٠) حوض سويمة الشمالي ضمن المخطط التنظيمي رقم (٣) تكون هذه القطع مخدومة بشوارع تنظيمية وإعطاء الجزء الملغي صفة استعمال سكن (ج). للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة بلدية سويمة من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وبجوز لمن له مصلحة في الإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاته واقتراحاته خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معلولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة بلدية سويمة.

المهندس فالح فصيل المدوان

رئيس بلدية الشولة الوسطى

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء الشولة الجنوبية

✱

مكتبة الأصيل

الإعلانات

إعلان

- يعلن للصوم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية مجلس الاعمال الاردني الايرلندي كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

عبد القادر
وزير الداخلية

* * * * *

إعلان

- يعلن للصوم ان الجمعية الاردنية لميثاق الاخلاقيات الوطني في مدينة عمان/ محافظة العاصمة قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (١٩١ ج) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم الرابع والعشرين من شهر ايلول لعام ٢٠٠٦.

وزير الثقافة
الدكتور عادل الطويسي

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

- ١ - يعلن بأنه تم تسجيل حضارة هنود/ عمان الشرقية والمسجلة تحت الرقم (٢١٣١) في اليوم الثامن والعشرون من شهر ايلول لعام ٢٠٠٦ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

* * * * *

- ٢ - يعلن بأنه تم تسجيل حضارة هبة السمام/ عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (٢١٢٨) في اليوم الثالث من شهر ايلول لعام ٢٠٠٦ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

* * * * *

- ٢ - يعلن بأنه تم اخلاق حضارة النحلة العسلية/ عمان الشرقية والمسجلة تحت الرقم (٨٧٩) في اليوم الاول من شهر تشرين الاول لعام ١٩٩٨ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م.

* * * * *

- ٤ - يعلن انه في اليوم الثالث عشر من شهر ايلول من عام ٢٠٠٦ م تم تسجيل الجمعية الاردنية للكتابة الطفل اليقيم واسرته/ محافظة الزرقاء تحت رقم ١٦٣١ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٥ - يعلن انه في اليوم الخامس والعشرين من شهر ايلول من عام ٢٠٠٦ م تم تسجيل جمعية قيسا الخيرية/ محافظة الزرقاء تحت رقم ١٦٣٢ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٥ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الاردنية السيد عبدالمجيد العجارية

- ١ - يعلن ان الجمعية التعاونية لموظفي ومتقاعدي الشركات متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء قد سجلت تحت رقم (٢٦٢٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الحادي والعشرين من شهر آب لسنة ٢٠٠٦.

* * * * *

- ٢ - يعلن ان جمعية عين الطقة التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عجلون، قد سجلت تحت رقم (٢٦٣٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني عشر من شهر ايلول لسنة ٢٠٠٦.

* * * * *

- ٣ - يعلن ان جمعية البيدر التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ مادبا، قد سجلت تحت رقم (٢٦٣٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني عشر من شهر ايلول لسنة ٢٠٠٦.

مركز أبحاث الأصل

المطالبات

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إبراهيم القضاة

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	للس		
٢٠٠٢	١٩٤	٨٨٠	٣٠٣٨٦٩٦	عاصم موسى النهار المناصير
٢٠٠٠-١٩٩٤	٥٧٤	٧٥٠	٦٨٤١٠٣١	عبد الوهاب محمد محمد حبش
٢٠٠٥	٢٢٦٥	٣٠٠	٦٦٥٧١٩٢	عبد الناصر توفيق خليل شاهين
٢٠٠٥	٢٧٥	٠٤٠	٧٨٨٩٣٠٥	كاميليا ابراهيم خليل بنات
٢٠٠٤	٧٨٠	٩٤٠	٧٩٤٥٤٩٣	هشام يوسف سليمان الختاتنة
٢٠٠٥	٢٧٥	٠٤٠	٨٥٣٢٨١٨	هنا ابراهيم خليل بنات
٢٠٠٤	١٢١٨٠	-	١٢٥١٠٦٢٩	نائل محمد حمد الزعبي
٢٠٠٣	١٦٩	٩٣٨	٢٩٥٦٣٩٠	ديما ياسين محمد سهلي شرف
٢٠٠٥	٢١٧٠	٦٦٥	٢٩٥٢٠٨٤	جمال عبدالناصر توفيق شاهين
١٩٩٥-١٩٩٠	١٢١	٦٥٠	١٢٧٠٧٢٩	يوسف مرشد علي زان
٢٠٠٤	١٥٣	٣٧٦	٨٦٤٨٥٣٠	لصان حسن أحمد الصغير

٤ - يعلن ان جمعية أبناء لواء دير علا للتعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء، قد سجلت تحت رقم (٢٦٣٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني عشر من شهر ايلول لسنة ٢٠٠٦.

٥ - يعلن ان جمعية الطيباوية للعمل التنموي التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ اريد، قد سجلت تحت رقم (٢٦٣٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول لسنة ٢٠٠٦.

٦ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية بلر ابو الطوق التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ معان وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد جاد الله المعايطه مصلحاً لها وعنوانه مديرية تعاون معان على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها وليكن معطوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

٧ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية عنيزة التعاونية الزراعية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ معان وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد جاد الله المعايطه مصلحاً لها وعنوانه مديرية تعاون معان على ان تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها وليكن معطوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصلي المذكور.

٨ - استناداً للاستدعاء المقدم من أعضاء الهيئة العامة/ الجمعية الهاشمية التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عمان.

أقرر إيقاف عملية تصفية الجمعية المشار إليها أعلاه، وذلك اعتباراً من تاريخه.

مكة عبد الوهاب

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إيهاد الخضراء

السنوات	المبلغ المستحق	الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)
٩٩-٩٥	١٢٤٤٧	١٥٧١٩٧٦	عمر لهمي عبدالفتاح رمضان
٢٠٠٣-٩٥	٣٦٤٤	١٥٧٤٨٣٣	موسى محمد علي ابراهيم الحاج
٢٠٠٠-٩٨	٦٥٠٩	١٥٧٣٠٠٤	ماهر لطفي ابراهيم الحكيم
٢٠٠٠-٩٥	٥٤٣٨	١٥٦٣٦٢٩	معتز محمود عبدالسميع السعيد
٩٨-٩٣	٥٩٨٨	١٥٦٠٦٨٩	علامة عمر جودت خرفان
٩٥-٨٨	٧٠٨٠	١٥٥٩٩٠٧	محمد غزلان محمد ابونصار
٩٩-٩٦	٤٠٦٧٦	١٥٥٩٤٧٨	كمال سليمان موسى زيد الكيلاني
٢٠٠٠-٩٥	٣١٦٦٧	١٥٥٨٩٤٣	عدنان مصطفى عبدالرحمن عموري
٢٠٠٠-٩٨	١٢٠٤٠	١٥٥٧١٨١	عيسى محمد عبدالعل موسى
٩٦-٨٥	١٠٢٠٦	١٥٥٤٤٩٢	احمد عبدالله احمد ياسين
٩٦-٩٥	١٠٢٩٠٠	١٥٥٣٥٨٥	دلال عوض احمد الزعبي

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إيهاد الخضراء

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط وشرق عمان)
	دينار	للس		
٢٠٠٣-٢٠٠١	٤١٣	٩٢٠	٥٩٤٧٤١	عبد العزيز جبر عبد العزيز شبلان
٩٣-٨٦	٢٢٧٠	٥٦٠	٦٧٣٧٠٦	موسى حنا يوسف بقلبي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٣٣٣	٢٣٢	٧١٧٧٢٠	اسامة محمد عبد الله شاهين
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٣٣٥	٩٥٢	٧٤٧١٧٣٠	خالد مصطفى محمد سليم
٩٤	٧٢٠	٥٠٠	٧٩٧٣٨٣	عوني يعقوب سلامة فلخوري
٩٤-٨٨	٤٦٣	٨٣٠	٨٠٢٣٦٠	انتيفوني باميليا باسيل بتريس
٢٠٠٢	١٠٥٧	٨٤٥	٨٥٣٧٦٣	محمد احمد محمد عبد النبي
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٤٢٠	٨٠٨	٨٨١٢٧٩	محمد عبد القادر حسين ابو حرب
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٥١	١٢٨	١٣٩٤٩١٦	خالد طالب علي ابو سمرة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٣٩٣	٨٤٠	١٤١٨٣٧٨	طارق سعيد احمد عبد النبي
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٣٩٣	٨٤٠	١٤١٨٤٠٨	محمد سعيد احمد عبد النبي *
٢٠٠٣	١٢٨	٩٦٠	١٩٠٢٤٦٦	اسامة يوسف محمد ذوابه
٢٠٠٣	٢٠٣١	٦٠٠	٢٠١٤٨٠٧	يوسف محمود علي الزرق
٢٠٠٢	٣٢٢	٩٠٠	٢١٠٢٨٠٣	حسين سعود محمد الخرابشة
٢٠٠١-٩٨	١٤٩	٨٠٠	٤٥٠١٨١٠	شركة محلات كبلوا بتر
٢٠٠٥-٢٠٠٢	١٥٤٤	٤٠٠	٢٠٩٨٥٣٩	عمر احمد ابراهيم البجالي
٢٠٠٥-٩٦	٣٦٧	٥٦٠	٩٠٠٠١٠٠	فوزي سليم محمد الابيض
٢٠٠٣	٣٨٥	٠	٩٠٠٧٧٧٦	محمد سعيد اكرم سعيد الكيلاني
٢٠٠٢	١٢٥٩	٦٦٠	٩٠٢٤٨٩١	طارق موسى خليل شقرة

هذه الوثيقة الأصل

٢٠٠٣	٣٥٢	٠	٩١٢٤٠٣٩	خلومة محمد جبر الاسمر
٢٠٠٣-٢٠٠١	٧٥٨٩	٩٠٠	١٢٨٩٤١٠٩	هيثم محمود شريف عبد الهادي
٩٠-٨٩	٤١٢٦	٦٠٠	١٣٠٤٣٨٠	روحي احمد سعيد درويش

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاد الأخصائية

السنين	أرصدة الضريبة المستحقة	الرقم الضريبي	اسماء المالكين التابعين لتدبيرية أريد
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٧١٠	١٢٠٩٤٣٩٠	أيمن يوسف إبراهيم أبو الوفاء
٢٠٠٣-١٩٩٠	١٨٢٣	١٢٠٢٧٢٤٣	أنور اسعد محمد اسعد
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٦٨٩	١٢٨٥٢٥٥٤	احمد سلامة مصطفى بني هاني
٢٠٠٠-١٩٩٧	١١٢٣	١٢٢٢٩٠٤٠	إبراهيم سليمان صالح مرشدة
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٥٢٢	١٢١٢٢٥٠٥	أميرة حمدي محمود الهندي
٢٠٠٤-١٩٩٨	٧٦٧	١٢١٦٧٧٦٢	أمين إبراهيم محمد الطابع
٢٠٠٣	٥٩٥	١٢١٩٤٦٠٣	بسام عبدالكريم محمد عبيدات
١٩٩٥-١٩٩٤	٥٢٨	١٢٢٢٣٧٢٥	كيسير علي محسن عبدالعزيز
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٣٨٩	١٢٨٥٠١٧٩	حسن إبراهيم احمد الفرج
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٧٩٨	١٢٠٩٤٣٦٦	حسن يوسف إبراهيم أبو الوفاء
٢٠٠٣-١٩٨٩	٥٨٦	١٢١٤٩٩٨٥	حسن خالد توفيق عبدالله
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٩٦٠	١٢٠٩٤٣٥٨	حسين يوسف إبراهيم أبو الوفاء
٢٠٠٣-٢٠٠١	٤٨١٤	١٢١١٣٨١٦	حسن نعيم حسن بشائرة
٢٠٠٠-١٩٩٤	١٣٢٣	١٢٢٢٤٢٨٦	جميل كايد يوسف العرجان
٢٠٠٢-٢٠٠٠	٦٠٨	١٢٨٧٠٨٦٢	راند صبيحي محمد العطيوي
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٢٢٤	١٢٧١٩٤٥٥	شركة فرحان الشبول واولاده
٢٠٠٣	٥١٠٥	١٢٨٩٦٧٥٦	طارق عادل حسن غباري
٢٠٠١-١٩٩٩	٥١٣	١٢٩٠٣٤٦٩	عبد الناصر حسن احمد البيازي
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٥٣٨	١٢٠٩٤٣٨٢	عبد يوسف إبراهيم أبو الوفاء
٢٠٠٣-١٩٩٣	٢٢٧٤	١٢٠٨٥٤٩٩	عمر حسين محمود حرب

٢٠٠٢-٢٠٠١	٧٧٣	١٢٨٧٦٨٥٢	فراس عيسى سليم معاينة
٢٠٠٣	٦٥١	١٢٨٨٨٩١٥	قاسم محمد عبدالرحمن الشباز
٢٠٠١-١٩٩٨	٥٤١	١٢١٩٩٥٥٩	لافي رسمي لافي ابوصالح
٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٢٩٦	١٢١٣٨٦٦٥	منى تهوين محمد مرزوقه
٢٠٠٢-١٩٩٩	١٠٠٢	١٢٢٣٣٧٧٣	مراد سليمان موسى سمريون
٢٠٠٢	١٥٧٥٢	١٢٢٣٥٢٢٩	منصور إبراهيم منصور النشابشة
٢٠٠١-١٩٩٧	٢٩٧٨	١٢٠٠١٩٠٢	محمد حسن سليم ابوصيام
٢٠٠١-١٩٩٩	٢٤٢٤	١٢١٦٠٩٢٠	محمد ريجي محمد شعبان
١٩٩٩-١٩٩٥	١٢٨٤	١٢١٣٣٠٤٣	مفلح احمد عمر عثمانة
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٨٩٩	١٢٠٩٤٣٤٠	نصرالله يوسف إبراهيم أبو الوفاء
١٩٩٩-١٩٩٦	٦٧٠	٥٠٣٧٣٥٢	نبيل عبدالكريم فارس اشرف لين
٢٠٠٤	٩٢٠	٢٢٠٢٢١٠٤	وليد سليم فلاح الملقصص

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاد الأخصائية

اسم المالك	الرقم الضريبي	الضريبة فلس	المستحقة السنة دينار
سامي محمد عبدالرحمن عودة الله	١٨٠٣٣١١٣	٣٠٠	١٦٨
أكرم تاييف عبدالله خطاب	١٨٠٢٥٤٦٣	٠٠٠	١٨٧٦
برجس محمد سلامة السرساوي	١٨٠١٢٤٣٤	٠٠٠	١٧٦
ضافي عبدالله عبدالقادر العبدلات	١٨٠٢٦٠٦٠	٦٠٠	١٨٧
سميح احمد إبراهيم فاعور	١٨٠٣٣٨٤٩	٦٠٠	٢٦٠٢
بوران داود ياسين خرفان	١٨٠٣٨٦٩٧	٠٠٠	٣٦٠
علي محمد علي قناح	١٨٠٢٤٣٨٦	٧٦٠	٢٤٦

مركز أخص الاصل

٢٠٠١	١٨٢	٩٠٠	١٨٠٣٦١٩٨	أنور محمد عبدالله الخواجه
٢٠٠٢	٨٧	٧٨٠	١٨٩٧٨٢	محمد شعبان محمد حمدان
١٩٩٦	٩٠٤	٥٠٠	١٨٠٣٢٢٢٢	نبيل يوسف اسماعيل
٢٠٠٠				الأخضر
٢٠٠١	١٢٥	٩٦٠	١٤١٠٣٨٥	محمد يوسف نمر صبيح
٢٠٠٣	١٠٤٧	٢٨٠	١٨٠٠٨٠٦٢	عبدالرحمن محمد أحمد عبد المجيد
١٩٩٣	٧١٨	٢٤٠	٧٧٢٣٨٥٧	رمزي حبيب سليم سماوي
٢٠٠١	٤٦٤	٩٨٠	٩٥١٥٢٨	عبدالرحيم سعيد أحمد الحياوي
٢٠٠٢	٨٩	٧٨٠	١٣١٠٠٥٨٠	نائل إبراهيم عوده عصفور
٢٠٠٣-٩٨	٣٦١	٠٢٠	١٨٠١٩٣٦٦	محمد جميل عبدالفتاح جمعه

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إيراد القضاة

اسم المكلف	الرقم الضريبي	الضريبة	المتحققة	السنة
مازن طريف فيصل عزت الطباع	٧٩٨٢٦٣١	٠٠٠	٣٣٥	٢٠٠٤
حسين محمود أحمد رضوان	١٨٠٢٧٨٥٧	٠٠٠	٧٨٧	٢٠٠٤
رائد أحمد سليم اللدو	١٨٠٢٩٣٩٦	٥٠٠	١٢٩	٢٠٠٤
سليم إبراهيم عابد سميرات	١١٨٠١١٥٣٥	٥٠٠	١٣٥	٢٠٠٤
محمد علي رجب السرملي	١٨٠١٢٣٣٧	٠٠٠	١٣١	٢٠٠٤
حسن خليل عباد أحمد أبو حطب	١٨٠١٠٤٢٣	٥٠٠	١١٢	٢٠٠٤
لجبيب ميرزا هرمز اللوس	١٨٠١٤٧٣٩	٥٠٠	١١٢	٢٠٠٤
عبدالرحيم جمال جميل الأخضر	٧٧٥٢٨٢	٠٠٠	١٦٥	٢٠٠٤
فيوليت ادبب نعمة حتر	٧٨٨٦٣٢٢	٠٠٠	٣٣٧	٢٠٠٤
مروان علي دحمان	١٨٠٠٦٩٦٥	٥٠٠	١١٦	٢٠٠٤
جمال محمد صالح السطري	١٨٠١٠٧٤١	٥٠٠	١١٢	٢٠٠٤
يوسف ادبب يوسف أبو نواس	٦٠٩٦٤١	٨٧٥	٥٥٥	٢٠٠٤
محمد مهدي محمد بهام الدين خزله	١٨٠٠٦٥٨٢	٠٠٠	٥١٠	٢٠٠٤

كتبي

٢٠٠٤	٢٠٢	٥٠٠	١٨٠٠٩٤٠٩	سمير موسى مزيد اسمير
٢٠٠٤	٥٤٥	٠٠٠	١٨٠٠٩٣٧٩	أحمد عبدالحميد مرعي النحاس
٢٠٠٤	٨٩٢٧٣	٥٠٠	١٨٠٢٤٧٥٠	سلطان زايد محمد الشويات
٢٠٠٤	١٥٠	٠٠٠	٧٩٠٨٩٣	أنور عبد الفتاح محمد تركي
٢٠٠٤	٢٧٢	٠٠٠	١٨٠٢٠٥٣٤	الهام سليمان عبدالله أبو شايوش
٢٠٠٤	٢٤٣	٥٠٠	١٨٠١٤٧٤٧	ليلى بلق مري حدادين
٢٠٠٤	١٦٤	٠٠٠	١٨٠٢٨١٢٨	يوسف حسن درويش الصابره
٢٠٠٤	٣٢١	٥٠٠	٩٠٤٣١٧	رياض زيد حمدان المصالحه
٢٠٠٤	٣٠٠	٠٠٠	١٨٠٢١٢٧١	عيسى موسى محمد موسى
٢٠٠٤	٣٣٣	٠٠٠	٦٦١٩٨٨	كامل عباس عبد الهويدي
٢٠٠٤	٣٢١	٥٠٠	١٨٠١٢٣٧٠	سلطان محمد داود الطلوزي
٢٠٠٤	١٧٩	٥٠٠	١٨٠٠٧٦٧٨	محمد محمد سلامة عبد
٢٠٠٤	٣٠٦٥	٠٠٠	١٨٠١٢٢٣٠	شاهر فايز حسن البياوي
٢٠٠٤	٣١٠	٠٠٠	٨٢٨٠٩٢	عزيزه لقمسي سحوم قاتقش
٢٠٠٤	١٦٤٨	٥٠٠	١٨٠١٨٢٩٢	إبراهيم محمد عواد الزعبي
٢٠٠٤	٣١٨	٥٠٠	١٨٠١١٢٥٠	أحمد محمد مصطفى سالم
٢٠٠٤	٤١١٩	٠٠٠	١٨٠٠٧٠٠٧	أحمد عبدالله محمد العدوان
٢٠٠٤	١٥٦٠	٠٠٠	٧٢٣٧٤٦	محمود عبدالحميد عبدالقادر حمدان
٢٠٠٤	٤٠٨	٠٠٠	١٨٠٢١١٥٨	محمد محمود ادبب المصري
٢٠٠٤	٧٨٢	٥٠٠	٥٠٧٤١٥	يوسف أحمد علي مسلم
٢٠٠٤	٩٠٥	٠٠٠	١٨٠١٩٥٢٨	سامر يوسف عطا الله عكروش
٢٠٠٤	١٢٥٠	٠٠٠		محمد إبراهيم سليمان أبو صيام
٢٠٠٤	١١٢٦	٥٠٠	٧٨٩٠٦٢	رمزي عزيز حنا قصيبه
٢٠٠٤	٧٥٠	٠٠٠	١٨٠٠٠٤٩٥	جريس خليل سليمان سماوي
٢٠٠٤	١١٧	٠٠٠	٩٤٥٨٢٠	عيسى سليم الياس حركي
٢٠٠٤	٢٢٥	٠٠٠	٩٥٩٩٢٨	محمود أحمد عبدالرحمن تركي
٢٠٠٤	٢٠٠	٠٠٠	١٨٠٢١٦٧٠	إبراهيم عبد الهادي عبد الجواد ابوديه
٢٠٠٤	٤١١	٥٠٠	١٨٠٠٢٠٩٩	فايز توليق عواد صاف
٢٠٠٤	٣٧٠	٥٠٠	١٨٠١١٩٢٦	أحمد سليمان سلمان أبو حطب
٢٠٠٤	٢٤٨١	٥٠٠	٧٨٨٤٤٩	مازن يحيى حسن عوده
٢٠٠٤	٤٦٨	٥٠٠	١٨٠٠٠٣٣٩	أحمد موسى علي صالح
٢٠٠٤	٦٩٥٧٨	٠٠٠	١٨٠٢٣٣٥٥	علي محمد محمود العوايشه
٢٠٠٤	١١٩	٠٠٠	١٨٠٠٣١٨٤	جمال ياسين أحمد الفاعوري
٢٠٠٤	١٦٣	٠٠٠	١٨٠٢٣٦٠٦	منجد جبران عيسى العكروش
٢٠٠٤	١٣٧	٠٠٠	١٨٠١٩٤٧١	لوي اسماعيل موسى يوسف
٢٠٠٤	٤٢٥	٠٠٠	١٨٠٢٦٧٠٢	أنور أحمد محمد الحياوي
٢٠٠٤	٣٧٢	٥٠٠	١١٢٧٨٧٠	احسان كامل سليم الطعيمه
٢٠٠٤	٣٤١	٥٠٠	١٢٩٦٤٩٣	توفيق اسحق مجارح العدوان
٢٠٠٤	٣٣٧	٥٠٠	١٨٠٣١٤٦٣	فاهد عبدالحميد عبدالله أبو رمان
٢٠٠٤	٥٠٠	٠٠٠	٧٥٦٨٠	جريس ناصر رزق حتر
٢٠٠٤	٤١١٩	٠٠٠	١٨٠٠٧٠٠٧	أحمد عبدالله محمد العدوان
٢٠٠٤	١٠٠	٠٠٠	١٨٠٣٥٠٧٨	محمد أحمد محمد الحياوي
٢٠٠٤	٦٦٣٧	٥٠٠	١٨٠٠٨١٨٦	سميح فايز زايد اسعيد

مركز
مخبر
الأصل

٢٠٠٤	١٨٧	٥٠٠	١٨٠٢٥٣١٥	أكرم عمر محمود اسماعيل شقير
٢٠٠٤	٧٧٧	٥٠٠	١٨٠١٦٢٣٥	مريم دأود عوده سميرين
٢٠٠٤	٦٤٤	٥٠٠	١٨٠٢١٤٦٨	فهد خلف فهد العدوان
٢٠٠٤	١٧٨٥	٥٠٠	١٨٠١٥٢٧١	خيري بشير عبدالرحيم كلوب
٢٠٠٤	٤٠٦	٥٠٠	١٨٠١١٣٦٥	سالم سالم عواد سمعان
٢٠٠٤	٢٠٤	٥٠٠	١٨٠٢٤٣٥١	جمال عبدالله محمدابو نصار
٢٠٠٤	٢٢٨	٥٠٠	١٨٠١٠٤٦٦	سعود سليم يونس الامير
٢٠٠٤	١١٧	٥٠٠	٩٤٥٨٢٠	عيسى سالم الياس عرنكي
٢٠٠٤	٣٠٠	٥٠٠	١٨٠٢١٤٣٣	شنعهم احمد جبر الهولدي
٢٠٠٤	١٣٦	٥٠٠	١٨٠١١٨٩٦	ورثة المرحومة ماري عواد المنور الديانته
٢٠٠٤	٥٠٠	٥٠٠	٧٩٤١٠٤	يونس ايوب داود مجلي
٢٠٠٤	١٩٢٠	٥٠٠	٨٢٠٠٤٠	مامون عبد الحليم علي الجزازي
٢٠٠٤	٢٤٧	٥٠٠	١٨٠١٦١٩٢	ابراهيم عبد احمد خشمان
٢٠٠٠	٢٥٩	٩٠٠	١٨٠٢٠٧٨٠	جورج طه الموسى العوده
٢٠٠٢	١٢٦٠	٥٠٠	١٨٠١٦٥٧٠	ماجد نعيم عبدالله خطاب

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إبراهيم القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
الاتصاري محمد محمد المتولي	١٩٤٨٦١٠	١٣٣٦	٢٠٠٥
محمد فلاح يونس المحارمة	٤٦٥٠٠٣	٨١٠	٩٥-٨٢
نجاحة محمد حسن رجب ابوسيف	١٨٨٩١١٧	١٢٢	٢٠٠١
ماهر صبحي موسى عيد	١٥٤٣٥٠٤	٣١٩	٢٠٠٤-٢٠٠٠
محمد الديب مصطفخري النجمي	١٦٥٥٢٣٠	٩٧٩	٢٠٠٢
عفاف نادي محمد الوريدات	١٩٣٢٧٣٠	٦١٣	٢٠٠٤-٢٠٠٣
زهية رشدي موسى العتيلي	١٩٣٢٧٢١	٦١٣	٢٠٠٤-٢٠٠٣
ايهام جورج جميل عزارة	١٩٣٥٢٣٢	٤٥٣	٢٠٠٤

٢٠٠٣-٩٩	٢١١	١٦١١٣٦	محمود محمد حسن المحشي
٢٠٠٤-٩٦	٧٣٥	٧٧٤١٢٤٣	كلثوم عبدالقادر حسن ابوسير
٢٠٠٤	٢٥٣	٧٦٧٥٦٥	فريزة سعيد خليل الصباغ
٢٠٠٠-٩٢	٨٦٦٦	١٧٨٠٩٤٨	فتحي بدر علي ابو زيتون
٢٠٠٦-٩٦	١٨٢	١٩٥٨٠٧٠	محمد اسماعيل عبدالعال عثمان
٢٠٠٥-٩٧	١٦٣	١٩٥٨٢٢٤	محمد جمعة محمد الاجرب
٢٠٠٤-٩٩	١٣٤	١٩٤٥٩٨٠	خليل ابراهيم قاسم هندومة
٢٠٠٣-٢٠٠١	١١٣	٧٠٠٥٩٢	محمود احمد عبدالله العزة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	١٢٣	١٩٥٦٨٨٤	محمد طلال حافظ المهدي
٢٠٠٤	٢٦٥	١٨٩٤٨٦٢	طارق طلال حافظ المهدي
٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٠٣٩	٦٣٩٣٢٠	محمد عواد سلامة القهيوي
٢٠٠٢	١٠١	٥٥٦٨١٥	عبدالحميد حسن عبديرة العواودة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٣٧٤	١٥٧٢٣٧٣	علي رجب سليم طبازة
٩٥-٨٨	١٤٧٤	٧٥٥١٢٥	فائق عيسى محيسن العكشة
٢٠٠٣	٣٤١	٤٥٠٦٩٣	صالح يوسف محمود ابوحمر
٢٠٠٢-٢٠٠٠	٤٥٠٠	١٥٧١١٠٩	نعيم نمر محمد شقرة
٢٠٠٣-٨٨	١٩٨٣	١٧٨٤٥٨٧	محمد سلمان ابراهيم العطوي
٢٠٠٢-٢٠٠١	٦٣٢	١٦٥٥٤٩٣	عبدالناصر محمد عادل مصري
٢٠٠٢	٢١٢	٦٧٦١٢٨	خالد حسن محمد ابونواس

هذه هي الأصل

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك الأردنية

• يتحقق بذمة السادة شركة ريمون خنانيا وشريكه مبلغ (٤٦٢٢) دينار و (٣٧٤) فلساً وذلك رسوم جمركية وضريبة خاصة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب استيضاح ٢٠٠١/٦١٦، ٢٠٠٣/٣، ٢٠٠٢/٢٨١، ٢٠٠٣/٣١٨، ٢٠٠٣/٣٤٤ فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

• يتحقق بذمة السادة المصنع العربي لاجهزة الاطفاء مبلغ (٢٠٠ ر ٧٥٤) سبعة مائة واربع وخمسين ديناراً و (٢٠٠) فلس وذلك رسوم جمركية وضريبة خاصة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللوائح ٢٠٠٤/٢٣٨ و ٢٠٠٤/٢٣٩ فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

• يتحقق بذمة السادة مؤسسة ميثاق للاستيراد والتصدير مالكة اكرم سليمان توما حجارين مبلغ (٢٠٤٠ ر ٢٥٤) مئتين واربع وخمسين ديناراً و (١٤٠) فلساً وذلك رسوم جمركية وضريبة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب رقم ٢٠٠٦/٧٥ فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

• يتحقق بذمة السادة شركة محمد ياسين الكيلاني وشركاه مبلغ (٨٣٦ ر ٦٠٠٨) ستة الاف وثمانية مائتين و (٨٣٦) فلساً وذلك رسوم جمركية وضريبة عامة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللوائح ارقام ٢٧٤ و ١١٥٣ لعام ٢٠٠٢. فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

• يتحقق على:

محمد عزام محمد الشلبي/ اريد
مبلغ (٢٦١٥) الفين وستمائة وخمسة عشر ديناراً سندياً لقرار تغريم.
فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

احمد فلاح مشاش الخريشا
مبلغ (٩١ ر ٤٣٥٦) اربعة الاف وثلاثمائة وستة وخمسين ديناراً و (٩٠٠) فلس سندياً لقرار تغريم.
فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

مؤسسة شبكه الشحن للتخليص
مبلغ (١٥٥٠٠) خمسة عشر الفا وخمسمائة ديناراً سندياً لقرار تغريم.
فطى المذكورة المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

شركة الارياء للتكدينية
مبلغ (٤٧٨٥٩) سبعة واربعين الفا وثمانمائة وتسعة وخمسين ديناراً سندياً لقراري تحصيل وتغريم.
فطى المذكورة المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

شركة ياسر ابو ديه للتخليص
مبلغ (٥٠٠) خمسمائة ديناراً سندياً لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

• يتحقق على:

١ - نزار اسماعيل النجار

٢ - سامر اسماعيل حسن

مبلغ (١٠٠) مائة دينار سنداً لقرار تغريم.

لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

١ - خالد سويلم رشيد الصوش/ بحريني

٢ - خليف هلال الاسمر بحريني

مبلغ (٣٩٦) ثلاثمائة وستة وتسعين ديناراً سنداً لقرار تغريم.

لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

١ - محمد الحميدي الشمري

٢ - يوسف شلال الشمري

مبلغ (٦١٥) ستة مائة وخمسة عشر ديناراً و(٩١٠) فلسات سنداً لقرار تغريم.

لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

١ - ناصر سالم زعل ابو تايه/ معان

٢ - سليمان مبارك الخالدي

٣ - مهلي سوعان خلف الخالدي

٤ - محمد حسين مفلح

مبلغ (٢٣٣٥ ر ١٢٣٥) ألف ومائتين وخمسة وثلاثين ديناراً و(٢٣٠) فلساً سنداً لقرار تغريم.

لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

١ - زياد جميل سعيد/ عراقي

٢ - عدنان عبدالرحمن اسماعيل نصر الله

٣ - عثمان عبدالله محمود الجمال

٤ - شركة عبدالعال وطرخان للتخليص

٥ - نضال فلاح سليمان الفقيه

٦ - شركة ياسر ابو ديه للتخليص

مبلغ (٢٦٢٩٦ ر ٢٥) ستة وعشرين ألفاً ومائتين وستة وتسعين ديناراً و(٥٠٠) فلس سنداً لقراري

تخصيص وتغريم.

لغنى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكرر
من
الأصل

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحفظهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	١٩٨٥	٨٥٥	مي هارون رشيد المحاميد	٢٥٢ ر.١٠٠	هارون رشيد المحاميد
٢	١٩٨٥	١٠٧١	علي محمود محمد أبو زيد	١٣٣ ر.١٠٠	محمود محمد زيد

* * * *

١	٢٠٠٦	٨٥٢	شهيره أحمد أيوب الصمادي	١٧٥ ر.١٠٠	أحمد أيوب صالح الصمادي
٢	٢٠٠٦	٨٦٣	شادي عبدالرحيم حسن سنجاري	٣٨٢٥ ر.١٠٠	عبدالجبار أحمد عبدالعزيز المسلمه
٣	٢٠٠٦	٩٧٢	محمد علي حمدان حراوده	٤٢٩ ر.٤٥٠	
٤	٢٠٠٦	٩٧٣	عاهد نمر جميل حروب	١٤٣ ر.١٠٠	
٥	٢٠٠٦	٩٧٤	أسامة يحيى محمد الأسطه المدني	٧٧٢ ر.٣٢٥	
٦	٢٠٠٦	٩٧٥	محمد خليل عبدالصمد زيدان	٤٨٠ ر.٨٥٠	

* * * *

١	٢٠٠٦	٩١٣	فهد يتاقي شريف الخطيب	٦٧٨ ر.١٥٨	
٢	٢٠٠٦	٩١٤	علي سلامة خضير الصقور	٢٣٣ ر.٣٦	
٣	٢٠٠٦	٩١٦	هاني محمد فارس قملوني	٩ ر.٦٤٥	
٤	٢٠٠٦	٩١٧	نعمان خليل صالح مصطفى	٢١٢ ر.٤٠	
٥	٢٠٠٦	٩١٨	محمد علقب سلامة الفصبة	١٥٣ ر.١٠٢	
٦	٢٠٠٦	٩١٩	يحيى عبدالرزاق عبدالرحيم عبدالله	٣١٣ ر.١٢٤	
٧	٢٠٠٦	٩٢٠	سليمان علي عبد المراهبة	٢٢٩ ر.٣٥٠	
٨	٢٠٠٦	٩٢٢	زياد حسن محمد بلاسمه	٩٠ ر.٥٦٧	
٩	٢٠٠٦	٩٢٣	أيمن عبدالخالق محمد المسعد	٢٨٩ ر.٢٠	
١٠	٢٠٠٦	٩٢٨	عبدالله محمد إبراهيم البدر	١٢٢ ر.٣٢٠	
١١	٢٠٠٦	٩٢٩	معن محمد صرود الحماد بني صفر	١٢٢ ر.٣٢٠	
١٢	٢٠٠٦	٩٣٠	محمد طلعت أحمد مكل	١٦٣ ر.٧٩٠	
١٣	٢٠٠٦	٩٣١	محمد سليمان موسى أبو سبتان	٤١٩ ر.١٠٠	

١٤	٢٠٠٦	٩٣٢	رالد موفق حامد المومني	١٦٨ ر.١٩٠	
١٥	٢٠٠٦	٩٧٦	نعمات منصور طلال عبيدات	٤٧ ر.٨٧٠	
١٦	٢٠٠٦	٩٧٧	ريما عنبر كنهيير العنبر	١٠٣ ر.٥٦٧	
١٧	٢٠٠٦	٩٧٨	فراش إبراهيم علي الشرع	١٩٠ ر.٨٨٣	
١٨	٢٠٠٦	٩٧٩	رياض شوكت عبدالهادي كامل الحاج	٠٩ ر.٤٠٠	

* * * *

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة بدمتهم لحساب الامتيازات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة، خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحفظهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٦	٨٥٤	شركة نجوى مرزوق وهشام صقر وشركاه	٥٦٦ ر.٣١٠	نجوى أحمد هشام مرزوق محمد عبدالسلام محمد سليمان هشام محمد محمود صقر أحمد صابر عبدالقني سليمان أحمد محمود صديق سالم صلاح أحمد مصطفى رمضان عبدالحكيم عبدالعليم عبداللطيف أشرف محمد عبدالله موسى رامي بن عبدالفتاح الجبلي سمير عبدالفتاح السيد محمد هشام محمد محمود صقر
٢	٢٠٠٦	٨٥٦	شركة هشام محمد محمود صقر وشركاه	٣٥٩ ر.١٧٠	محمد حسن عبدالصافي حسن محمد أراج عبدالقني محمد جمعه رمضان عبدالفتاح
٣	٢٠٠٦	٨٥٧	شركة قبلاوي وبواب	٦٨٩ ر.٤٧٠	حمدان رويين يوسف قبلاوي يوسف رويين يوسف قبلاوي عازر يعقوب حسي البواب
٤	٢٠٠٦	٨٦١	عارف بدير	٩٣٨٢ ر.١٠٠	

محرر: محمد الأصيل

المحاكم

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة صلح المزار الجنوبي

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٤٠٧)

الاسم والشهرة ومحل الإقامة: معود عطا الله الجاري/ مجهول مكان الإقامة
 تعين يوم الخميس الواقع ٢٠٠٦/١٠/١٩ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لروية دعوى جزائية التي أقامها
 عليك عبدالوهاب محمد الكفاوين فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك
 الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ المتهم